العدد الرابع عشر

حق ومعرفة

14

عدد فبراير 2026

شخصية العدد

يوسف درويش..
حين كانت السياسة فعلًا إنسانيًا

نرشح لك

"فيلم "الميدان
شهادة جيل رأى السماء تُفتح ثم تُغلق

مقال رأي

الضمير الذي لا يُطفأ
بقلم رشا قنديل

مخرجات "نافذة بحثية"

التلوث الصناعي وانعكاسه على حقوق الإنسان.. دراسة حالة قرية منقباد – محافظة أسيوط

حين يصبح الماء عبئًا.. قراءة جندرية لأزمة تلوث المياه في دلتا النيل

تعزيز ثقافة حقوق الإنسان

HRCP

ECRF
المفوضية المصرية للحقوق و الحريات
Egyptian Commission for Rights and Freedoms

يوسف درويش...

حين كانت السياسة فعلًا إنسانيًا

لم يكن الحديث عن العمال فى مصر مجرد حديث عن فئة اجتماعية أو مطالب مهنية، بل كان دومًا حديثًا عن الحق فى الحياة الكريمة، وعن إنسان وجد نفسه فى مواجهة منظومة لا تضمن له أبسط حقوقه. وفى مثل هذه الظروف، لا يصبح الدفاع عن العمال فعلًا سياسيًا بقدر ما هو فعل حقوقى وإنسانى، يستند إلى القانون ويستدعى الضمير، ويضع كرامة الإنسان فى موقعها الطبيعى بوصفها أصل الحقوق جميعًا.

من هنا يبرز اسم يوسف درويش، لا بوصفه مناضلًا بالمعنى الخطابى أو صاحب شعارات، بل كمحامٍ آمن بأن العدالة لا تُقاس بما يُقال، وإنما بما يقدر القانون على تحقيقه للفئات الأضعف. تعامل درويش مع قضايا العمال باعتبارها قضايا حق لا مطالب فئوية، وربط بين الدفاع القانونى عنهم وبين منظومة أوسع تقوم على احترام الكرامة الإنسانية، وسيادة القانون، والمساءلة.

ولد يوسف درويش فى مصر عام 1910، ونشأ فى أسرة مصرية تنتمى إلى الطائفة اليهودية "القرائية"، وهى طائفة يهودية قديمة استقرت فى مصر منذ قرون، وتقوم معتقداتها على الرجوع إلى النصوص الدينية الأساسية "التوراة" دون الأخذ بالتفسيرات الحاخامية و "التلمود"، وقد عُرف أتباعها تاريخيًا بالاندماج فى المجتمع المصري والمشاركة فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية. نشأ درويش فى هذا المناخ المصري المتعدد دينيًا وثقافيًا، وهو ما أسهم فى تكوين وعيه المبكر بقيم المواطنة والانتماء الوطنى.

تلقى درويش تعليمه فى مصر، ثم التحق بدراسة القانون فى فرنسا، وعمل بعد تخرجه محاميًا، وارتبط اسمه بالقضايا العمالية والنقابية والدفاع عن حقوق العمال والفئات الأكثر هشاشة فى المجتمع. وفى أواخر أربعينيات القرن العشرين، اعتنق يوسف درويش الإسلام، غير أن هذا التحول الدينى لم يكن يومًا عاملًا فارقًا فى مساره أو مواقفه، إذ ظل يرى نفسه، كما أحب دائمًا أن يصف ذاته، إنسانًا قبل كل شىء، ومصريًا قبل أي انتماء آخر.

وقد تعرض بسبب نشاطه الحقوقى والسياسى للملاحقة والاعتقال أكثر من مرة، لكنه ظل متمسكًا بدوره القانونى والإنسانى حتى نهاية حياته، مؤمنًا بأن الحقوق لا تُجزّأ، وأن الدفاع عن الإنسان لا يتوقف عند حدود الدين أو الأصل أو الهوية.

يظهر هذا الوعى الإنسانى والانتماء الوطنى بوضوح فى كلماته الشخصية التى عُثر عليها ضمن أوراقه الخاصة، والتى وصلت إلينا خلال البحث فى سيرته، بعد أن أهداها للمفوضية المصرية المنسق العام لدار الخدمات النقابية كمال عباس، وهى الدار التى ساهم درويش نفسه فى تأسيسها. ففى إحدى هذه الأوراق، يؤكد درويش على مصريته قائلًا:

"ترجع أصول عائلة درويش إلى وقت بعيد فى مصر، والدليل موجود فى وزارة الداخلية، قسم الجوازات والجنسية، فى الملف الخاص بتلك العائلة، إذ يتضح فى هذا الملف وجود عقد بيع عقار لفرد من عائلة درويش يعود إلى عام 1847. فقد كنت قدّمت هذا العقد أنا وإخوتى عام 1946 إلى قسم الجوازات، للتدليل على أصولنا المصرية، وبناءً عليه حصلنا على شهادة بإثبات جنسيتنا المصرية"

> منذ وقت مبكر أدركت نولة أن والدها لم يكن مجرد محامٍ أو مثقف كان البيت مفتوحًا دائمًا للعمال، رجالًا بسطاء صاروا جزءًا من العائلة، وكانت تراهم أقرب إلى أعمام لها. هذا الاحتكاك اليومى أسهم فى تشكيل احترامها العميق للحركة العمالية وقدرتها على الفعل والتغيير. وقد تعزز هذا الإيمان لديها لاحقًا مع الدور الذي لعبه العمال المصريون فى إسقاط نظام مبارك عبر أشكال من العصيان المدنى، رغم ما تلا ذلك من انتكاسات "

يوسف درويش..الشجاعة "الاستثناء"

لم تكن تجربة يوسف درويش استثنائية لأنها صاخبة، بل لأنها هادئة ومكلفة فى آنٍ واحد؛ اختار طريقًا يعرف ثمنه، واستمر فيه دون ادّعاء بطولة، مؤمنًا بأن حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية هى جزء لا يتجزأ من منظومة حقوق الإنسان. ومن هذا المسار، تشكّلت ملامح فكر حقوقى سيجد لاحقًا امتداده فى العمل الحقوقى المؤسسى فى مصر.

"كان يحكى أكثر مواقفه شجاعة كما لو كانت أمرًا عاديًا، دون أن يمنح البطولة لنفسه، أو كمن لا يرى فى الشجاعة استثناء"

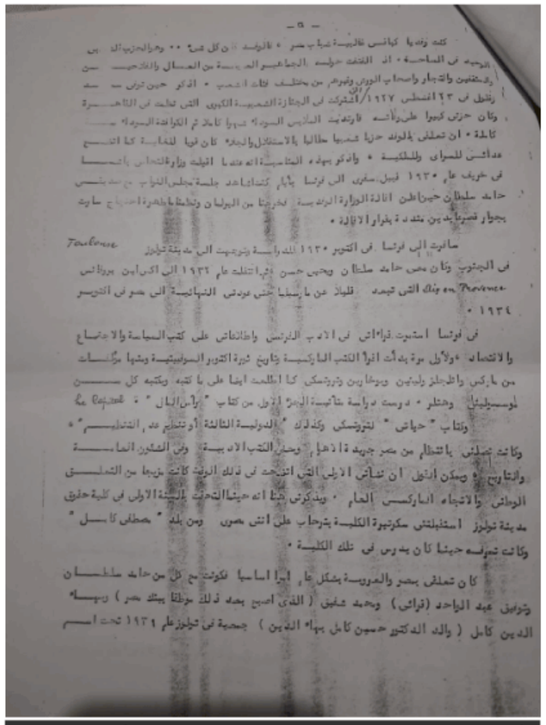

أحد اوراق يوسف درويش وبداية ظهور اهتماماته بالعدالة الاجتماعية – المصدر أوراق يوسف درويش

بهذه العبارة يضعنا منسق دار الخدمات النقابية كمال عباس مباشرة أمام جوهر يوسف درويش. لم تكن تلك البساطة افتعالًا ولا تواضعًا مقصودًا، بل كانت طريقة نظره إلى الحياة نفسها. كان يرى أن ما فعله لم يكن بطولة، لأن البطولة عنده كانت لحظة عابرة، بينما ما يستحق العناء حقًا هو أن تتحول التجربة إلى معنى، والمعنى إلى فعلٍ مستمر لا يتوقف برحيل صاحبه.

كان درويش يتحدث عن أقسى اللحظات، عن السجن والمنفى والمواجهة، بنبرة هادئة خالية من المرارة، كأن الألم لم يكن ملكًا له وحده، وكأن ما مر به جزء من حكاية أكبر لا يجوز اختزالها فى فرد، ناكرا لذاته هكذا رآه عباس، ومن هنا جاء إيمانه العميق بالتنظيم؛ كان يعرف أن الشجاعة الفردية تبهت، وأن الذاكرة تخون، وأن ما يبقى فعلًا هو البناء الجماعى القادر على حماية الفكرة حين يغيب أصحابها.

يحكى كمال عباس أن هذه الروح انعكست فى كل تفصيلة من حياة درويش اليومية، فى بساطته، فى حضوره غير المتكلف، وفى ذلك الاتساق النادر بين ما يقوله وما يفعله. لم يكن يبحث عن أتباع، ولا عن اعتراف، بل عن بشر قادرين على حمل الفكرة، والعمل بصمت، والاستمرار دون انتظار مقابل.

وحين عاد درويش من المنفى عام 1987 بعد ان ترك البلاد نتيجة اضطهاده خلال عصر السادات، والتقى عباس فى إحدى الفعاليات، لم يكن اللقاء لحظة استعراض لماضٍ طويل، بل بداية علاقة إنسانية دافئة. جلس إلى جواره وسأل عنه بالاسم، وحين قال له عباس: "أنا يا أستاذ"، رحّب به وعرف نفسه، وطلب لقاءً خاصًا، لا ليمنح وصايا، بل ليفتح مساحة معرفة وثقة. ومنذ ذلك اليوم، ظل درويش حاضرًا كأستاذ ومرشد وحاضن لتجربة آمن بها بعمق.

ينظر كمال عباس إلى يوسف درويش كنموذج سابقا على عصره وحتى جيله يله بسنوات طويلة، لا على مستوى الموقف السياسى فقط، بل فى طريقة التفكير فى أدوات النضال نفسها. ففى الوقت الذي كان فيه قطاع واسع من اليسار، خصوصًا فى الثمانينيات والتسعينيات، ينظر بريبة شديدة إلى مؤسسات المجتمع المدنى، ويشكك فى دورها ويعتبرها التفافًا على التنظيم السياسى، كان يوسف درويش يشجع هذه المؤسسات، ويرى فيها بابًا حقيقيًا من أبواب الحل، وأداة يمكن توظيفها لصالح العمال والفئات الأكثر تهميشًا.

ويضيف عباس أن يوسف درويش لم يصل إلى هذا الموقف من موقع تنظير مجرد، بل من خبرة مباشرة. فقد كان معجبًا بتجربة منظمة أوكسفام العريقة، التى رآها نموذجًا لكيف يمكن للعمل المؤسسى أن يساهم بجدية فى تحسين الأوضاع الإنسانية والدفاع عن حقوق الإنسان. ومن خلال إحدى العائلات الصديقة التى تبرعت ببيتها لصالح أوكسفام، أتيحت له فرصة الاطلاع عن قرب على هذه التجربة فى أوروبا، وشاهد بنفسه كيف تعمل هذه المؤسسات، وكيف يمكن أن تكون جزءًا من معركة العدالة الاجتماعية لا بديلًا عنها.

ويرى عباس أن يوسف درويش، وعبر دار الخدمات، أعاد إنتاج تجربته المبكرة مع مشروع يوسف المدرج، الذي كانت مهمته الأساسية توعية العمال وتعريفهم بحقوقهم، ولكن فى صيغة أكثر نضجًا واتساعًا. وبهذا المعنى، يقول عباس، كان يوسف درويش يؤكد بالفعل لا بالخطاب أن النضال لا ينتهى عند جيل بعينه، بل يتراكم، وينتقل، ويحتاج دائمًا إلى أدوات جديدة.

لم يكن احتضان يوسف درويش لتجربة دار الخدمات النقابية دعمًا عابرًا، بل إيمان بأن الدفاع عن العمال لا يكتمل بالشجاعة وحدها، ولا بالصمود الفردي، بل ببناء تنظيم يحمي الناس، ويمنحهم أدوات الاستمرار. هكذا أعاد درويش، إنتاج تجربته المبكرة مع مشروع يوسف المدرج، التى كانت مهمتها أيضا توعية العمال وتعريفهم بحقوقهم، ليقول بالفعل لا بالكلام إن النضال الحقيقى لا يُقاس بما نتحمله وحدنا، بل بما نتركه للآخرين كى يواصلوا الطريق، وبحسب شهادة عباس فقد قام وبالتعاون مع نبيل الهلالى بالتبرع بمقر الدار الكائن فى حلوان، وقد كان الهلالى الأستاذ العظيم بدوره أحد المهتمين ببناء مؤسسة تدافع عن العمال، على شرط أن تكون للجميع أيا كان الأصل أو الاتجاه، كما هو الحال مع درويش.

فى منتصف الحديث مع كمال عباس، وقد بدا متحمسًا وهو يستعيد سيرة أستاذه، ذلك الرجل الذي لم يذكره يومًا إلا بكل خير واحترام، توقفت عند أوراق يوسف درويش -غير المكتملة - التى أهدانا إياها، كما سبق وذكرنا. رأينا فيها شىء مختلف؛ أناقة الكلمات، والانتباه الشديد للحرف، وحرص واضح على اللغة والتوثيق بدقة.

وحين أشرت إلى ذلك، ابتسم عباس وكأنه كان ينتظر السؤال، وقال بهدوء واعتزاز إن يوسف درويش كان رجلًا منظمًا إلى أقصى حد، شديد الدقة، يهتم بكل شىء، بما فى ذلك اللغة. ثم استعاد من ذاكرته ملف دار الخدمات النقابية الذي قُدِّم إلى فرنسا فى أواخر التسعينيات قبيل حصول الدار على جائزة الجمهورية الفرنسية، وكان مكتوبًا بخط يوسف درويش نفسه. لم يكن الملف مجرد أوراق رسمية، بل شهادة على شخصيته الدقيقة و المنضبطة.

فى هذا الشأن يتذكر عباس أن المسؤولين عن الجائزة توقّفوا طويلًا أمام لغة الملف الفرنسية، وأشادوا برقيّها ومستواها، حتى إن أحدهم علّق بدهشة صادقة بأن مثل هذا المستوى من اللغة لم يعد موجودًا. ولم يكن هذا الإعجاب مفاجئًا لمن عرف يوسف درويش عن قرب فاللغة عنده لم تكن أداة تواصل فحسب، بل جزءًا أصيلًا من التنظيم، ومن احترام الفكرة، ومن احترام من سيقرأ بعده.

فى تلك اللحظة، بدا واضحًا أن دقة يوسف درويش لم تكن تفصيلًا جانبيًا فى شخصيته، بل امتدادًا طبيعيًا لإيمانه العميق بأن العمل العام لا يحتمل الفوضى، وأن التنظيم يبدأ من أبسط التفاصيل من الكلمة، هكذا كان يوسف درويش، منضبطًا حتى فى لغته، مؤمنًا بأن احترام الحقوق يمر أولًا عبر احترام العقل، وأن ما يُكتب اليوم قد يصبح غدًا جزءًا من ذاكرة لا يجوز الاستهانة بها.

من هذه النقطة تحديدًا، انفتح حديث عباس على ما هو أبعد من التفاصيل الشكلية، وتوقّف عند وضوح مواقف يوسف درويش بوصفه سمة لا تنفصل عن هذه الدقة إذ لم يكن يعرف الالتباس، لا فى اللغة ولا فى السياسة، وإن مواقفه كانت محسومة، لا يتركها معلّقة ولا قابلة للتأويل، وهو ما جعله محل احترام حتى من المختلفين معه.

ومن هذا الوضوح، استعاد عباس موقف يوسف درويش المناهض للحركة الصهيونية، باعتباره موقفًا مبدئيًا لا لبس فيه. لم يرها يومًا إلا كحركة استعمارية وعنصرية، تتناقض جوهريًا مع كل ما آمن به من قيم العدالة والمساواة وحق الشعوب فى تقرير مصيرها. ولم يكن هذا الموقف، كما قال، مجرد خطاب سياسى، بل التزامًا عمليًا امتد إلى حياته الخاصة؛ إذ لم يزر "إسرائيل" أي فرد من أفراد عائلته، وكان ذلك تعبيرًا واعيًا عن رفض قاطع للتطبيع، وعن اتساق نادر بين ما يقال وما يمارس.

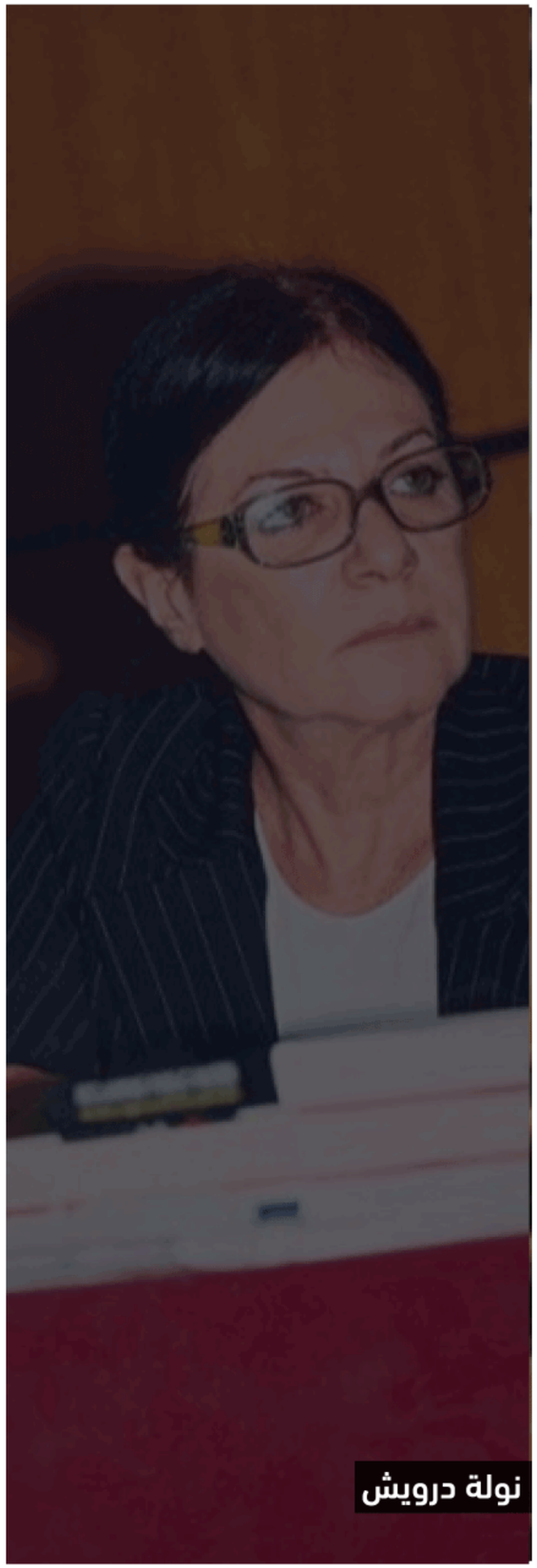
نولة درويش

شهادة كمال عباس تؤكدها نجلته نولة درويش المؤسسة الرئيسية لمؤسسة المراة الجديدة ، والتى رزق بها من زوجته الثانية إقبال المغربية الأصول والتى كان يوسف بالنسبة لها مثلا أعلى أثر فى مشوارها

البيوت التى تفتح للناس، لا تُغلق ذاكرتها أبدًا. وما يُزرع فى الطفولة من عدل وكرامة، يظل حيًا مهما طال الزمن.

بهذه الروح يمكن قراءة شهادة نولة درويش عن والدها يوسف درويش؛ شهادة لا تُقدَّم بوصفها سيرة عائلية، بل بوصفها نافذة إنسانية على رجل عاش كما آمن، وترك أثره فى بيته كما تركه فى المجال العام.

تقول نولة إن علاقتها هى وشقيقها مجاهد بوالدهما كانت علاقة دافئة ومستقرة، يسودها الاحترام والحرص على التواصل الإنسانى. لم يكن يوسف درويش يقبل أن ينام أحد فى البيت وهو غاضب أو متخاصم، وكان يصر على حل الخلافات قبل النوم.

غير أن أكثر ما ظل عالقًا فى ذاكرتها يعود إلى ما بعد خروجه من السجن عام 1964، عقب قرار حل التنظيمات الشيوعية الذي كان يرفضه، حين رأته، كما رأت كثيرين من رفاقه، منهارًا أحيانًا، يضرب رأسه فى الحائط من وطأة القهر والإحباط.

البيت امتدادًا للنضال

منذ وقت مبكر أدركت نولة أن والدها لم يكن مجرد محامٍ أو مثقف كان البيت مفتوحًا دائمًا للعمال، رجالًا بسطاء صاروا جزءًا من العائلة، وكانت تراهم أقرب إلى أعمام لها. هذا الاحتكاك اليومى أسهم فى تشكيل احترامها العميق للحركة العمالية وقدرتها على الفعل والتغيير. وقد تعزز هذا الإيمان لديها لاحقًا مع الدور الذي لعبه العمال المصريون فى إسقاط نظام مبارك عبر أشكال من العصيان المدنى، رغم ما تلا ذلك من انتكاسات.

وتتذكر نولة أن السنوات الممتدة من عودة يوسف درويش من الغربة عام 1986 وحتى وفاته عام 2006، كانت سنوات انفتاح حقيقي على الأجيال الجديدة. كان يحرص على الالتفاف حول نماذج شابة، يستمع إليهم بإنصات واحترام، ويهتم بآرائهم، مرددًا لها دائمًا أنه سيظل يتعلم حتى آخر يوم في حياته.

هذا الانحياز الصادق للفئات الأضعف انعكس بوضوح على وعي نولة ومواقفها. فعندما حوصرت دار الخدمات النقابية بعد وفاته، ورفعت الدار دعوى قضائية ضد قرار الإغلاق، ذهبت إلى المحكمة فورًا للتضامن، إيمانًا منها بأن التضامن ليس موقفًا رمزيًا، بل فعل ضروري يمنح الناس الشجاعة للاستمرار.

تؤكد نولة أن يوسف درويش كان يمتلك ثقة راسخة في قدرة الطبقة العاملة على إحداث تغيير جذري، عاجلًا أو آجلًا، تغيير يختلف في عمقه وطبيعته عن ذلك الذي يمكن أن تُحدثه طبقات اجتماعية أخرى.

تقف نولة طويلًا عند تجربة الاعتقال والتجريم السياسي، مؤكدة أنها شكّلت وعيها بمعنى الكرامة الذي عاشت متأثرة بها عظيم الأثر. فقد شاهدت والدها أثناء محاكمات عام 1959 وهو ينهي دفاعه عن نفسه بعبارة لي شرف الانتماء للحزب الشيوعي، وهي الكلمات التي قادته إلى حكم بالسجن عشر سنوات أشغال شاقة. كما روت لها والدتها أنه أثناء طفولتها المبكرة، وخلال وجوده في السجن، جرى نقله إلى المحكمة مكبل اليدين باعتباره متهمًا خطيرًا. تجمع الناس حوله متسائلين عن هذا الخطر، فكان يردد بهدوء أنا مناضل مصري، أنا شيوعي. وعندما وقف أمام القاضي مكبلًا، أمر الأخير بفك قيوده فورًا.

ورغم قسوة تلك التجارب، تؤكد نولة أنها لم تشعر يومًا إلا بالفخر لكونها ابنة يوسف درويش. كانت هناك لحظات صعبة، لكنها لم تنل من إيمانها بأن الأفضل سيأتي يومًا ما، إن لم يكن لهذا الجيل، فللأجيال القادمة، في حقها في الأمان والكرامة الإنسانية.

وفي رؤيتها للتغيير، ترى نولة أن الأمر يتطلب نضالًا طويل النفس لتغيير القوانين المجحفة، بالتوازي مع العمل على تطوير الثقافة المجتمعية باتجاه الاعتراف بحق الجميع في حياة كريمة وآمنة. فنتائج النضال لا تأتي سريعًا، بل تحتاج إلى سنوات من العمل المتواصل وتكوين أجيال جديدة تحمل الفكرة وتكمل الطريق.

وتشير نولة إلى أن يوسف درويش لم ينشغل بتوثيق تجربة اليهود المصريين بوصفها قضية منفصلة، لكنه كان مؤمنًا بأهمية تعريف الأجيال بتاريخهم. وفي هذا السياق كتب مقدمة بصفته مترجمًا لكتاب تاريخ يهود النيل، الذي يبرز التنوع داخل الجماعات البشرية، ويفكك فكرة الكتلة الواحدة المتجانسة.

وتختم نولة حديثها بالتأكيد على أن والدها كان مشغولًا قبل كل شيء بالطبقة العاملة وحقوقها، دون تمييز بين يهودي أو مسيحي أو مسلم، وأنه علّمها، كما علّمتها والدتها، مبادئ لا تزال تحملها حتى اليوم مقاومة الظلم، النزاهة، رفض الفساد، عدم التمييز بين البشر، ورفض كل أشكال الاستغلال.

يوسف درويش كما عرفته

"كان ديمقراطيًا بالفطرة لا يرفع صوته، ولا يفرض رأيًا، لكنه كان يجعل من الاختلاف مساحة للفهم، لا للصدام. لم يكن يؤمن بالديمقراطية كشعار، بل كطريقة حياة"

ترى د. عايدة سيف الدولة أن هذه العبارة لا تلخص فقط ملامح شخصية يوسف درويش، بل تكشف عن جوهر تجربته السياسية والإنسانية معًا فالديمقراطية، كما فهمتها من خلاله، لم تكن مجموعة من الإجراءات أو المواقف النظرية، بل ممارسة يومية تتجسد في طريقة الاستماع، وفي احترام العقول المختلفة، وفي القدرة على إدارة الخلاف دون تحويله إلى معركة كسر إرادات.

وتقول د. عايدة إنها تعرفت إلى يوسف درويش في أواخر الثمانينيات، في لحظة كان فيها اليسار المصري يعيد طرح أسئلته الكبرى حول التنظيم، والجدوى، والعلاقة بالشارع. وكانت قد سمعت عنه كثيرًا قبل لقائها به، في سياق شبه إجماعي يضعه في موقع المناضل النزيه والمثقف العضوي. لكن اللقاء الشخصي، كما تصفه، أزاح الصورة الرمزية، وفتح لها بابًا لفهم أعمق للانسان الذي يصنع السياسة بهدوء، دون ضجيج أو ادعاء بطولات.

وتتوقف د. عايدة طويلًا عند انطباعها الأول عنه، معتبرة أن رقيه الإنساني كان المدخل الحقيقي لفهم مشروعه كله. كان يصغي بتركيز كامل، لا يقاطع، ولا يسعى لإثبات تفوقه المعرفي أو السياسي. هذا الحضور غير المتعالي، في رأيها، لم يكن سلوكًا شخصيًا فقط، بل تعبيرًا عن قناعة عميقة بأن المعرفة تُبنى جماعيًا، وأن السياسة لا تنفصل عن الأخلاق.

وترى د. عايدة أن تعامل يوسف درويش مع الشباب وتلامذته كشف، بوضوح، عن هذا الفهم. لم يكن يرى في الأجيال الجديدة مجرد امتداد تنظيمي، بل شريكًا كامل الأهلية في التفكير والنقد والمراجعة. كل رأي كان يستحق النقاش، وكل اختلاف كان مدخلًا للتعلم المتبادل، مؤكدة أنها لم تشهده يومًا ينزلق إلى شخصنة الخلاف، حتى في أكثر اللحظات السياسية احتدامًا؛ فالخلاف عنده ظل فكريًا، وهو ما منح ممارسته الديمقراطية مصداقيتها الحقيقية.

انحياز يوسف درويش للطبقة العاملة لم يكن موقفًا عاطفيًا أو أخلاقيًا مجردًا، بل نتاج تجربة طويلة داخل الحركة العمالية والنقابية، تشهد بدورها سيف الدولة على ذلك بالقول "كان همه الأساسي تنظيم الناس، واليسار على وجه الخصوص، على أساس الوعي والمشاركة لا الوصاية" وتضيف أن "الاستماع إليه كان، بالنسبة لها، أشبه بقراءة تاريخ حي، يروى من موقع المناضل الذي عاش التجربة، لا من موقع المؤرخ البعيد عنها. ومن هنا، تفهم لماذا كان العمال جمهوره الأوسع، ولماذا ظل الوعي السياسي، في نظره، حجر الزاوية في أي مشروع تحرري".

وتصف عايدة يوسف درويش بالقائد الذي يمتلك حسًا سياسيًا عاليًا، وقدرة دقيقة على قراءة اللحظة، من دون أن يتحول ذلك إلى سلطة معنوية خانقة. وبعد الحادثة التي أثّرت كثيرًا على حركته، تلاحظ كيف أعاد تعريف الفعل السياسي نفسه؛ فتحوّل بيته إلى مساحة آمنة، ومجال عام مصغّر، يلجأ إليه من يحتاج إلى أن يفكر بصوت عالٍ، أو يبحث عن رأي غير منحاز إلا للحقيقة. وتؤكد أن هذا الدور لم يكن بديلًا عن التنظيم، بل مكملًا له، ومساحة لإعادة إنتاج السياسة بوصفها فعلًا إنسانيًا.

يوسف درويش في مناسبة عمالية – المصدر: أرشيف صحفي

وكان الراحل يوسف درويش تعرض لحادث مروري اختلف الشهود على تأويله فالصحفى وائل عبدالفتاح فى مجموعة مقالاته عنه يلمح إلى احتمالية كونها حادث مدبر بينما رواه كمال عباس كحادث مروري عادي، وفى كل الأحوال فقد أثر الحادث على حركته رغم محاولاته للعلاج والانتظام فى المشى رغم تقدم عمره آنذاك.

نعود إلى عايدة التى تقف عند علاقته الطويلة بأحمد نبيل الهلالى، معتبرة إياها تجربة رفاقية نادرة، لكنها ترى، من موقعها الشخصى، أن يوسف درويش تميّز بقدر أكبر من الانفتاح والاستعداد الدائم لمراجعة المسلمات. هذا الاستعداد، فى تقديرها، هو ما جعله قادرًا على الاستمرار كمرجعية أخلاقية حتى فى لحظات انكسار اليسار وتراجعه.

وترى عايدة أن وعى يوسف درويش بأزمة اليسار كان وعيًا جذريًا، لا يكتفى بتشخيص السطح. كان يرى أن انفصال اليسار عن الشارع ليس عرضًا، بل جوهر الأزمة، وأن استعادة الصلة بالناس تمر عبر إعادة الاعتبار لقضاياهم المعيشية، وللغة السياسة نفسها، بعيدًا عن التجريد والانغلاق النخبوي.

تعتقد عايدة أن يوسف درويش كان من القلائل، وربما الوحيد من جيله، الذي حظى باحترام طيف واسع من التيارات اليسارية، وتحول إلى مرجعية أخلاقية وسياسية فى آن واحد. وكان موقفه من الصهيونية وقضية فلسطين واضحًا وحازمًا، نابعًا من فهم تحرري شامل، لا من اعتبارات هوية أو خلفية دينية. وتؤكد أنها لم تشعر يومًا بأي التباس فى هذا الموقف، بل على العكس، كان مثالًا على وضوح الانحياز.

تختتم عايدة سيف الدولة شهادتها بالقول إنها كثيرًا ما تتمنى لو كان يوسف درويش حاضرًا بيننا اليوم، ليس فقط لما كان يمكن أن يقوله، بل للطريقة التى كان سيفكّر بها معنا. لكنها تعترف، فى الوقت نفسه، بأنها تشفق عليه من قسوة اللحظة الراهنة.

أما أكثر ما تفتقده فيه، كما تقول، هو قدرته النادرة على ألا تنتهى أي مناقشة دون اقتراح، أو دون فتح أفق لاحتمال الفعل، مهما بدا الواقع مغلقًا، وترى أن رحيله ترك فراغًا أخلاقيًا وسياسيًا لم يُملأ حتى الآن، وتلخّص صورته بوصفه الإنسان الشيوعى كما ينبغى أن يكون إنسانًا أولًا، ديمقراطيًا بلا ادّعاء، ومناضلًا بلا ضجيج.

> ولد يوسف درويش فى مصر عام 1910، ونشأ فى أسرة مصرية تنتمى إلى الطائفة اليهودية "القرائية"، وهى طائفة يهودية قديمة استقرت فى مصر منذ قرون، وتقوم معتقداتها على الرجوع إلى النصوص الدينية الأساسية "التوراة" دون الأخذ بالتفسيرات "الحاخامية و "التلمود
>
> "

> ترجع أصول عائلة درويش إلى وقت بعيد فى مصر، والدليل موجود فى وزارة الداخلية، قسم الجوازات والجنسية، فى الملف الخاص بتلك العائلة، إذ يتضح فى هذا الملف وجود عقد بيع عقار لفرد من عائلة درويش يعود إلى عام 1847. فقد كنت قدّمت هذا العقد أنا وإخوتى عام 1946 إلى قسم الجوازات، للتدليل على أصولنا المصرية، وبناءً عليه حصلنا على شهادة بإثبات جنسيتنا المصرية
>
> "

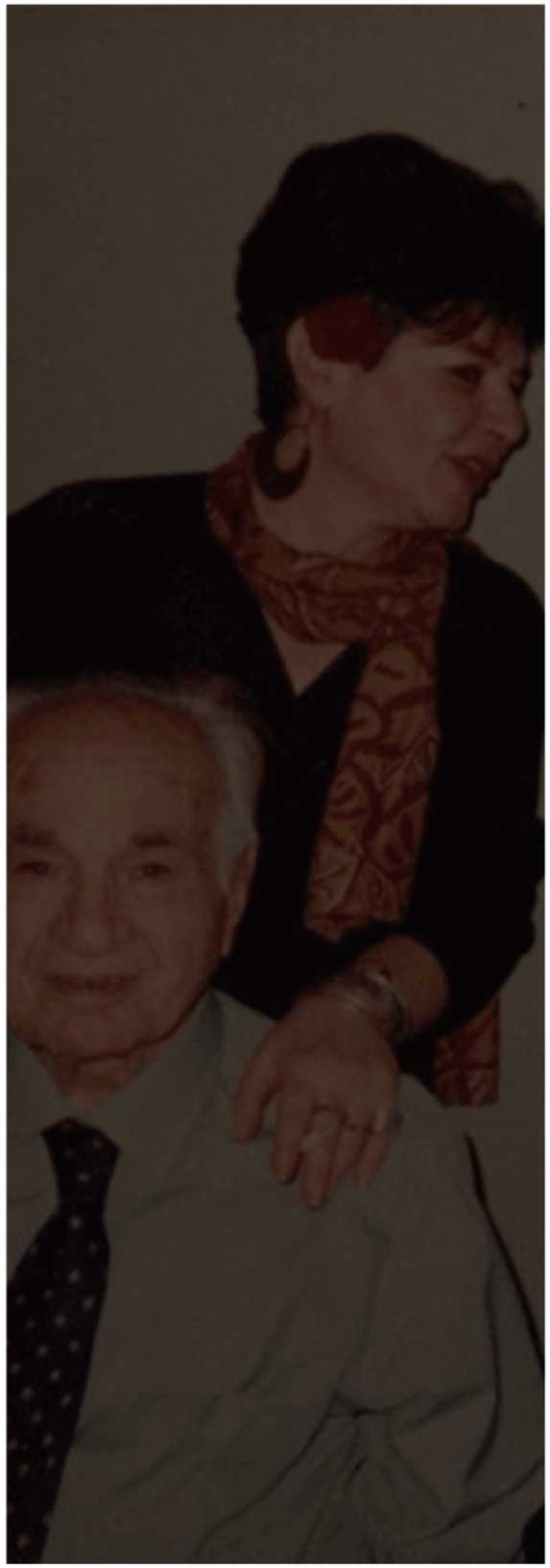

جدول الايام العالمية

شهـر يناير

4 يناير
اليوم العالمى للغة برايل
لقراءة المزيد

24 يناير
اليوم الدولى للتعليم
لقراءة المزيد

25 يناير
ذكري الثورة المصرية
لقراءة المزيد

27 يناير
اليوم الدولى لإحياء ذكري محرقة اليهود
لقراءة المزيد

جدول الايام العالمية

شهـر فبراير

1 فبراير
أسبوع الوئام العالمى بين الأديان
لقراءة المزيد

4 فبراير
اليوم الدولى للأخوة الإنسانية
لقراءة المزيد

6 فبراير
اليوم الدولى لعدم التسامح مطلقا إزاء تشوية الأعضاء التناسلية الأنثوية
لقراءة المزيد

11 فبراير
اليوم الدولى للمرأة والفتاة فى ميدان العلوم
لقراءة المزيد

20 فبراير
اليوم العالمى للعدالة الاجتماعية
لقراءة المزيد

21 فبراير
اليوم الدولى للغة الأم
لقراءة المزيد

جدول الايام العالمية

شهر مــارس

8 مارس
اليوم الدولى للمرأة
لقراءة المزيد

10 مارس
اليوم الدولى للقاضيات
لقراءة المزيد

15 مارس
اليوم الدولى لمكافحة كراهية الإسلام
لقراءة المزيد

21 مارس
اليوم الدولى للقضاء على التمييز العنصري
لقراءة المزيد

21 مارس
اليوم العالمى للشعر
لقراءة المزيد

22 مارس
اليوم العالمى للمياه
لقراءة المزيد

24 مارس
اليوم العالمى للحق فى معرفة الحقيقة فيما يتعلق بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ولأحترام كرامة الضحايا
لقراءة المزيد

كبسولات حقوقية

حماية البيئة حق أساسي للجميع

تعد حماية البيئة من حقوق الإنسان الأساسية فهى ترتبط ارتباطا وثيقا بحق الفرد فى الحياة، الذي تشدد عليه المادة الثالثة من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، ويؤكده القرار الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة فى 28 يوليو 2022 بحق الإنسان فى بيئة نظيفة وصحية ومستدامة.

لهذا تسعى المواثيق الدولية والدساتير والقوانين المحلية فى غالبية دول العالم ومن بينها مصر لحماية الموارد الطبيعية وضمان بيئة صحية للأجيال الحالية والقادمة، لأن الأضرار البيئية - بحسب الأمم المتحدة - تستنزف الثروة الطبيعية التى يقوم عليها نمو الإنسان وبقاؤه.

أيضا ينص المبدأ الأول من إعلان ستوكهولم بشأن البيئة البشرية (1972) على أن "للإنسان الحق الأساسى فى الحرية والمساواة، وفى ظروف معيشية كافية، ضمن بيئة ذات جودة تسمح بحياة كريمة ورفاهية، ويتحمل الإنسان مسؤولية رسمية لحماية البيئة وتحسينها للأجيال الحالية والقادمة".

أما المبدأ الثانى من إعلان ستوكهولم فشدد على أنه "يجب الحفاظ على الموارد الطبيعية للأرض، بما فى ذلك الهواء والماء والأرض والنباتات والحيوانات، وخاصة العينات التمثيلية للنظم البيئية الطبيعية، لصالح الأجيال الحالية والمستقبلية، من خلال التخطيط أو الإدارة الدقيقة حسب الاقتضاء". كما يشدد المبدأ الثالث من الإعلان على أنه "يجب الحفاظ على قدرة الأرض على إنتاج الموارد المتجددة الحيوية، وعند الإمكان، يجب استعادتها أو تحسينها".

وعلى الصعيد الوطنى، يؤكد الدستور المصري حق المواطنين فى بيئة سليمة كحق دستوري وعلى التزام الدولة بالحفاظ على الموارد الطبيعية، وكذلك واجب الأفراد فى الحفاظ على البيئة فى أكثر من موضع؛ بل ويضع قاعدة دستورية مهمة لمبدأ العدالة البيئية بين الأجيال، حيث تنص المادة (32) منه على أن "موارد الدولة الطبيعية ملك للشعب"، وتشدد المادة نفسها على أن "تلتزم الدولة بالحفاظ عليها، وحُسن استغلالها، وعدم استنزافها، ومراعاة حقوق الأجيال القادمة فيها".

ويشدد فى المادة (44) على أن "تلتزم الدولة بحماية نهر النيل، والحفاظ على حقوق مصر التاريخية المتعلقة به، وترشيد الاستفادة منه وتعظيمها، وعدم إهدار مياهه أو تلويثها. كما تلتزم الدولة بحماية مياهها الجوفية، واتخاذ الوسائل الكفيلة بتحقيق الأمن المائى ودعم البحث العلمى فى هذا المجال".

وتؤكد المادة ذاتها "حق كل مواطن فى التمتع بنهر النيل مكفول، ويحظر التعدي على حرمه أو الإضرار بالبيئة النهرية، وتكفل الدولة إزالة ما يقع عليه من تعديات، وذلك على النحو الذي ينظمه القانون".

وبموجب المادة (45) من الدستور "تلتزم الدولة بحماية بحارها وشواطئها وبحيراتها وممراتها المائية ومحمياتها الطبيعية. ويحظر التعدي عليها، أو تلويثها، أو استخدامها فيما يتنافى مع طبيعتها، وحق كل مواطن فى التمتع بها مكفول، كما تكفل الدولة حماية وتنمية المساحة الخضراء فى الحضر، والحفاظ على الثروة النباتية والحيوانية والسمكية، وحماية المعرض منها للانقراض أو الخطر، والرفق بالحيوان، وذلك كله على النحو الذي ينظمه القانون".

وينص الدستور فى المادة (46) منه على أن "لكل شخص الحق فى بيئة صحية سليمة، وحمايتها واجب وطنى. وتلتزم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ عليها، وعدم الإضرار بها، والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية بما يكفل تحقيق التنمية المستدامة، وضمان حقوق الأجيال القادمة فيها.

ويؤكد فى المادة (79) على أن "لكل مواطن الحق فى غذاء صحى وكاف، وماء نظيف، وتلتزم الدولة بتأمين الموارد الغذائية للمواطنين كافة. كما تكفل السيادة الغذائية بشكل مستدام، وتضمن الحفاظ على التنوع البيولوجى الزراعى وأصناف النباتات المحلية للحفاظ على حقوق الأجيال.

وإلى جانب الدستور هناك عدة قوانين ولوائح مكملة للدستور تشكل الإطار التشريعى لحماية البيئة منها القانون رقم 4 لسنة 1994 وتعديلاته، والقانون رقم 48 لسنة 1982 بشأن حماية نهر النيل والمجاري المائية، والقانون رقم 38 لسنة 1967 بشأن النظافة العامة، والقانون رقم 124 لسنة 1983 بشأن صيد الأسماك وحماية المسطحات المائية، والقانون رقم 102 لسنة 1983 بشأن المحميات الطبيعية، القانون رقم 202 لسنة 2020 بشأن تنظيم إدارة المخلفات. ويُعد القانون الأخير من أهم القوانين الحديثة فى المجال البيئى؛ وهو يهدف بالأساس إلى إنشاء منظومة وطنية لإدارة المخلفات تشمل الجمع، والنقل، والمعالجة، وإعادة التدوير.

وبموجب القانون رقم 4 لسنة 1994 وتعديلاته، والذي يعد القانون الأساسى المعنى بحماية البيئة، يقوم جهاز شئون البيئة برسم السياسة العامة وإعداد الخطط اللازمة للحفاظ على البيئة، والمتابعة الميدانية لتنفيذ المعايير والاشتراطات التى تلتزم الأجهزة والمنشآت بتنفيذها واتخاذ الإجراءات التى ينص عليها القانون ضد المخالفين لهذه المعايير والشروط..

ويتولى جهاز شئون البيئة إدارة المحميات الطبيعية والإشراف عليها، فضلا عن متابعة وتنفيذ الاتفاقيات الدولية والإقليمية المتعلقة بالبيئة، وفقا للقانون رقم 4 لسنة 1994 وتعديلاته.

ويشترط القانون 4 لسنة 1994 قبل إنشاء أي مشروع (صناعى/ تجاري/..) قد يؤثر فى البيئة إجراء دراسة علمية لتقييم الأثر البيئى له، حيث تنص المادة (19) منه على أن "يلتزم كل شخص طبيعى أو اعتباري، عام أو خاص، بتقديم دراسة تقويم التأثير البيئى للمنشأة أو المشروع إلى الجهة الإدارية المختصة أو الجهة المانحة للترخيص قبل البدء فى تنفيذ المشروع".

ووفقا للمادة ذاتها "يكون إجراء الدراسة وفقا للعناصر والتصميمات والمواصفات والأسس والأحمال النوعية التى يصدرها جهاز شئون البيئة بالتنسيق مع الجهات الإدارية المختصة، وتلتزم الجهات الإدارية المختصة بتقديم خرائط للمناطق الصناعية توضح أنواع الصناعات المسموح بها حسب الأحمال البيئية".

وتحظر المادة (28) من القانون 4 لسنة 1994 وتعديلاته بأية طريقة القيام بأي من الأعمال التالية:

أولا: صيد أو قتل أو إمساك الطيور والحيوانات البرية والكائنات الحية المائية أو حيازتها أو نقلها أو تصديرها أو استيرادها أو الاتجار فيها حية أو ميتة كلها أو أجزائها أو مشتقاتها أو القيام بأعمال من شأنها تدمير الموائل الطبيعية لها أو تغيير خواصها الطبيعية أو موائلها أو اتلاف أوكارها أو إعدام بيضها أو نتاجها.

ثانيا: قطع أو إتلاف النباتات أو حيازتها أو نقلها أو استيرادها أو تصديرها أو الاتجار فيها كلها أو أجزاء منها أو مشتقاتها أو منتجاتها، أو القيام بأعمال من شأنها تدمير موائلها الطبيعية أو تغيير الخواص الطبيعية لها أو لموائلها.

ثالثا: جمع أو حيازة أو نقل أو الاتجار بالحفريات بأنواعها الحيوانية أو النباتية أو تغيير معالمها أو تدمير التراكيب الجيولوجية أو الظواهر البيئية المميزة لها أو المساس بمستواها الجمالى بمناطق المحميات الطبيعية.

رابعا: الاتجار فى جميع الكائنات الحية الحيوانية أو النباتية المهددة بالانقراض أو تربيتها أو استزراعها فى غير موائلها دون الحصول على ترخيص من جهاز شئون البيئة.

وتنص المادة (31) من القانون 4 لسنة 1994 وتعديلاته على أنه "يحظر إقامة أي منشآت بغرض معالجة النفايات الخطرة إلا بترخيص من الجهة الإدارية المختصة، بعد أخذ رأي جهاز شئون البيئة. ويكون التخلص من النفايات الخطرة وفقًا للشروط والمعايير التى تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون".

أما المادة (32) تنص على أنه "يحظر استيراد النفايات الخطرة أو السماح بدخولها أو مرورها فى أراضى جمهورية مصر العربية. ويحظر، بغير تصريح من الجهة الإدارية المختصة، السماح بمرور السفن التى تحمل النفايات الخطرة فى البحر الإقليمى أو المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية مصر العربية".

وتشدد المادة (40) من القانون 4 لسنة 1994 على أنه "يجب عند حرق أي نوع من أنواع الوقود أو غيرها، سواء كان فى أغراض الصناعة أو توليد الطاقة أو الإنشاءات أو أي غرض تجاري آخر، أن يكون الدخان والغازات والأبخرة الضارة الناتجة فى الحدود المسموح بها. وعلى المسؤول عن هذا النشاط اتخاذ جميع الاحتياطات لتقليل كمية الملوثات فى نواتج الاحتراق المشار إليها..".

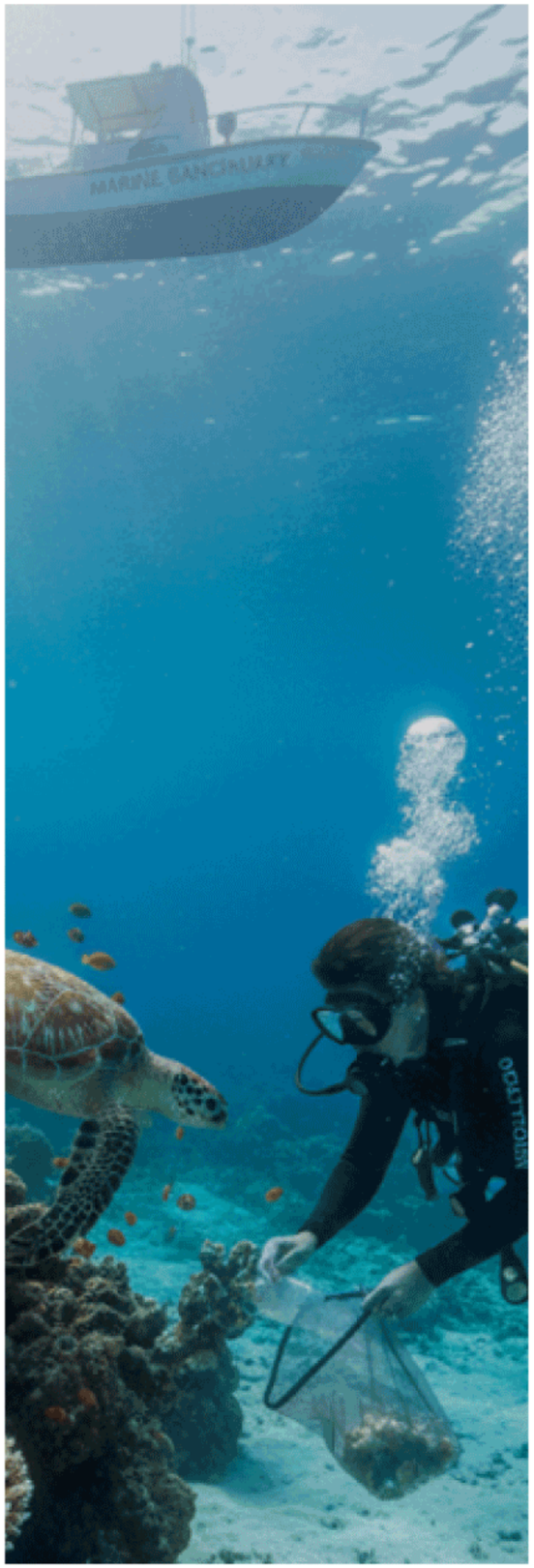

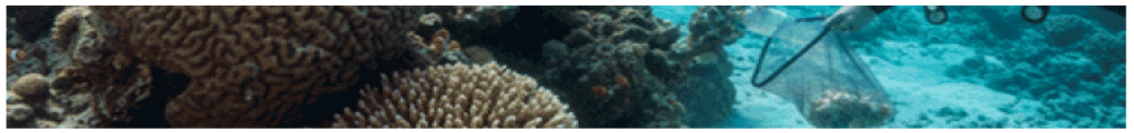

أما القانون رقم 48 لسنة 1982 بشأن حماية نهر النيل والمجاري المائية من التلوث، فينص فى المادة (2) منه على أنه "يحظر صرف أو إلقاء المخلفات الصلبة أو السائلة أو الغازية من العقارات والمحال والمنشآت التجارية والصناعية والسياحية، ومن عمليات الصرف الصحى وغيرها، فى مجاري المياه على كامل أطوالها ومسطحاتها، إلا بعد الحصول على ترخيص من وزارة الري فى الحالات ووفق الضوابط والمعايير التى يصدر بها قرار من وزير الري بناءً على اقتراح وزير الصحة.

وتشدد المادة (4) من القانون رقم 48 لسنة 1982 على أنه "لا يجوز التصريح بإقامة أية منشآت ينتج عنها مخلفات تُصرف فى مجاري المياه. ومع ذلك، يجوز لوزارة الري دون غيرها – عند الضرورة وتحقيقا للصالح العام – التصريح بإقامة هذه المنشآت إذا التزمت الجهة المستخدمة لها بتوفير وحدات لمعالجة هذه المخلفات بما يحقق المواصفات والمعايير المحددة وفقا لأحكام هذا القانون".

وينص القانون رقم 38 لسنة 1967 بشأن النظافة العامة فى المادة (1) منه على أنه "يحظر وضع القمامة أو القاذورات أو المتخلفات أو المياه القذرة فى غير الأماكن التى يحددها المجلس المحلى". وتشدد المادة (3) من القانون على أنه "يجب أن تتوافر فى عمليات جمع ونقل القمامة والقاذورات والمتخلفات والتخلص منها وكذلك فى نقل وتشوين المواد القابلة للتساقط أو التطاير، الشروط والمواصفات والأوضاع التى تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون".

وتنص المادة (9) من القانون رقم 38 لسنة 1967 فى شأن النظافة العامة وفقا لآخر تعديل فى 2020، على أنه "مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها فى قانون آخر، يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن عشرين ألف جنيه ولا تجاوز مائة ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من ألقى أو وضع مخلفات أعمال البناء أو الهدم أو الحفر فى الطريق العام أو الميادين أو الأنفاق أو الأراضى الفضاء غير المخصصة لإلقاء المخلفات أو على الكباري أو الجسور أو على السكك الحديدية أو فى الأماكن الأثرية أو فى مجرى النيل والترع والمصارف أو شواطئ البحر".

وينص القانون رقم 202 لسنة 2020 بشأن تنظيم إدارة المخلفات فى المادة (17) منه على أنه "يلتزم المرخص له بممارسة نشاط أو أكثر من أنشطة الإدارة المتكاملة للمخلفات أن يمارس هذا النشاط بطريقة سليمة صحيا وبيئيا فى المواقع والمنشآت المخصصة لذلك وفقا لأحكام هذا القانون..". ويحظر بموجب المادة (20) من القانون الحرق المكشوف للمخلفات.

كما تحظر المادة (38) من القانون رقم 202 لسنة 2020 بشأن تنظيم إدارة المخلفات إلقاء أو فرز أو معالجة المخلفات البدلية إلا فى الأماكن المخصصة لذلك.، فيما تحظر المادة (45) من القانون إلقاء المخلفات الزراعية فى المجاري المائية أو التخلص منها فى غير الأماكن المخصصة لذلك. للمولد المخلفات الزراعية أو حائزها اتخاذ جميع التدابير اللازمة لإعادة استخدامها أو معالجتها فى أماكن تولدها أو فى الأماكن التى تحددها الجهة الإدارية المختصة..".

وتشدد المادة (47) من القانون على المناطق الصناعية والمناطق الحرة والمناطق الاستثمارية والهيئة العامة للتنمية الصناعية وضع خطة متكاملة لإدارة المخلفات الصناعية، على أن يتم تحديث الخطة ومراجعتها بصفة دورية، وتكون تلك الخطة نافذة فور اعتمادها من الجهاز"

وتحظر المادة (62) من القانون استيراد المخلفات الخطرة أو السماح بدخولها أو مرورها فى الأراضى المصرية، كما يحظر مرور السفن التى تحمل مواد أو مخلفات خطرة فى البحر الإقليمى أو المنطقة الاقتصادية الخاصة لجمهورية مصر العربية أو السماح بمرورها إلا بترخيص من وزارة النقل أو هيئة قناة السويس، بحسب الأحوال، وبعد موافقة الجهاز على النحو المبين بهذا القانون. كما تحظر المادة (64) إغراق المواد أو المخلفات الخطرة فى البحر الإقليمى أو الحرف القاري أو المنطقة الاقتصادية الخالصة أو أعالى البحار لجمهورية مصر العربية.

أما القانون رقم 124 لسنة 1983 بشأن صيد الأسماك وحماية المسطحات المائية فينص فى المادة (7) منه على أنه لا يجوز الصيد فى المناطق الممنوع الصيد بها أو الصيد بالأدوات الممنوع الصيد بها وفى فترات منع الصيد التى يحددها وزير الزراعة بقرار منه. كما ينص فى المادة (13) منه على أنه "لا يجوز الصيد بالمواد الضارة أو السامة أو المخدرة أو المميتة للأحياء المائية أو المفرقعات...". ويشدد فى المادة (15) منه مع عدم الإخلال بما ينص عليه أي قانون آخر، لا يجوز إلقاء أو تصريف مخلفات المصانع والمبيدات الحشرية التى تستخدم فى مقاومة الآفات الزراعية وما يماثلها من مواد سامة أو مشعة فى المياه المصرية.

بالنضال القانوني عقبة حشاد

يتمكـــــن مـن الحصـول علـى طـرف صناعي جديد

في إطار سعيها المستمر لرفع المظالم عن الناس من أجل وطن يحترم كرامة مواطنيه، خاضت المفوضية المصرية للحقوق والحريات - على مدار سنوات - جهدا قانونيا وحقوقيا متواصلا من أجل تمكين الناشط المحبوس عقبة حشاد من حقه في الحصول على طرف صناعي ملائم لإعاقته المستدامة، وذلك بعد حرمانه منه لفترة طويلة داخل محبسه رغم معاناته الصحية الواضحة.

واستندت هذه الجهود إلى ما يكفله العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية - الموقعة عليها مصر - في المادة (12) من "حق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية يمكن بلوغه". وتلزم ذات المادة الدولي بـ"تهيئة ظروف من شأنها تأمين الخدمات الطبية والعناية الطبية للجميع في حالة المرض".

كما تؤكد القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا) على حق السجناء في الحصول على الرعاية الصحية اللازمة دون تمييز، حيث تنص المادة 23 منها على ضرورة "اتخاذ جميع التدابير الضرورية لعلاجه". وتشدد المادة 62 من قواعد نيلسون مانديلا على الخدمات الطبية في مؤسسة السجن أن تحاول رصد أي علل أو أمراض جسدية أو عقلية لدى السجين، وأن تعالجها حتى لا تكون عقبة دون إعادة تأهيله. ويجب، على هذا الهدف، أن توفر للسجين جميع الخدمات الطبية والجراحية والنفسانية الضرورية.

كذلك استندت تلك الجهود إلى التزامات قانونية ودستورية واضحة، إذ تنص المادة (18) من الدستور المصري على أن "لكل مواطن الحق في الصحة وفي الرعاية الصحية المتكاملة وفقًا لمعايير الجودة". وتُلزم - المادة ذاتها - الدولة بتوفير خدمات الصحة لكل مواطن دون تمييز، وتجرم الامتناع عن تقديم العلاج بأشكاله المختلفة لكل إنسان في حالات الطوارئ أو الخطر على الحياة. كما تنص المادة (56) من الدستور على أن "السجن دار إصلاح وتأهيل". وبموجب تلك المادة "تخضع السجون وأماكن الاحتجاز للإشراف القضائي، ويحظر فيها كل ما ينافي كرامة الإنسان، أو يعرض صحته للخطر".

من هذا المنطلق، جاء تحرك "المفوضية المصرية" في قضية عقبة حشاد باعتباره دفاعا عن حق قانوني أصيل، لا مِنّة فيه ولا استثناء، وتأكيدا بأننا نستطيع بالنضال القانوني السلمي قادر - مهما طال الطريق - على انتزاع الحقوق وحماية الكرامة الإنسانية حتى في أكثر السياقات قسوة.

ويقبع الناشط عقبة حشاد في السجن منذ أكثر من 6 سنوات، حيث جرى القبض عليه في 20 مايو 2019 من مقر إقامته بالسكن الطلابي بالمنطقة الثامنة – مدينة السادات – المنوفية، وظل مختفيًا قسريًا بجهاز الأمن الوطني، منذ القبض عليه وحتى 4 أغسطس 2019، حيث ظهر متهمًا على ذمة القضية رقم 7769 لسنة 2019 إداري أشمون، والمعروفة إعلاميًا بـ "قضية أشمون".

وفى 20 فبراير 2024، حصل عقبة على إخلاء سبيل، لكن النيابة استأنفت على القرار، ورفضت المحكمة الاستئناف وأيدت إخلاء سبيله، ليظل بعدها مختفيًا. وفى 2 مارس 2024، ظهر فى نيابة أمن الدولة، وتم التحقيق معه وتدويره على ذمة قضية ثانية حملت رقم 3391 لسنة 2023 بتهمة الانضمام لجماعة إرهابية وتمويلها، وتلك هى التى تم إحالته فيها للمحاكمة.

ويعانى عقبة من إعاقة مستدامة منذ طفولته، بسبب بتر فى إحدى ساقيه، ما يجعله غير قادر على الحركة بشكل طبيعى دون طرف صناعى مناسب، لذا يرتدي طرفا صناعيا، لكنه كان بحاجة إلى تركيب طرفا صناعيا جديدا عند القبض عليه، فتقدمت أسرته بعدة طلبات للنيابة العامة، من أجل توفير طرف صناعى جديد يناسب حالته الصحية، لكن إدارة السجن كانت ترفض تمكينه من ذلك، فتقدمت الأسرة بدعوى قضائية أمام مجلس الدولة، احتجاجا على التعنت المستمر من قبل إدارة السجن والنيابة العامة فى توفير الطرف الصناعى المناسب.

وفى ظل تجاهل السلطات لشكاوى عقبة من وضعه الصحى داخل السجن نتيجة عدم توافر الطرف الصناعى الذي يحتاجه، خاضت المفوضية نضالا قانونيا على مدار السنوات الماضية من أجل إدخال طرف صناعى له وجرى تقديم العديد من الطلبات المتعلقة بذلك وهو ما قرره الدفاع أمام هيئة المحكمة فى وقت سابق، فيما واصلت إدارة السجن السماح بإدخال طرف صناعى لعقبة فى انتهاك واضح للحقوق الأساسية للمحبوسين فى الحصول على الرعاية الصحية اللازمة.

وبجانب الدعم القانونى، أصدرت المفوضية المصرية للحقوق والحريات العديد من البيانات التى تطالب السلطات المصرية، إدخال طرف صناعى لعقبة، وتستنكر استمرار التعنت فى الاستجابة لهذا الطلب، فضلا عن دعوتها للإفراج الفوري عنه، وتوفير الرعاية الصحية العاجلة التى يحتاجها إلى حين إطلاق سراحه، بما فى ذلك تركيب طرف صناعى يتناسب مع احتياجاته الطبية.

وشددت المفوضية مرارا وتكرارا على أن عدم توافر الطرف الصناعى الذي يحتاجه يشكل انتهاكا واضحا للحقوق الأساسية للمحبوسين فى الحصول على الرعاية الصحية اللازمة، وأكدت تضامنها الكامل مع حشاد، طالبت بفتح تحقيق مستقل وشفاف فى التعنت الذي تعرضت له أسرته من قبل إدارة السجن، والالتزام بالمعايير الدولية المتعلقة بحقوق المحتجزين، وضمان حصولهم على الرعاية الصحية المناسبة، لافتة إلى أن استمرار حبسه فى ظل هذه الظروف الصحية القاسية يشكل انتهاكا صارخا للحقوق الأساسية، ويضع حياة المحبوسين فى خطر. ودعت المفوضية المصرية للحقوق والحريات، السلطات المصرية إلى احترام التزاماتها الدولية فى مجال حقوق الإنسان، والتوقف عن استخدام الحبس الاحتياطى كأداة للعقاب.

أخيرا، تمكن عقبة حشاد فى نوفمبر 2025، من الحصول على الطرف الصناعى، بعد معاناة استمرت نحو 5 سنوات حيث سمحت إدارة السجن، بدخول الطرف الصناعى وفقا لمقاسه، بحسب ما أعلنت أسرته؛ ليتوج ذلك مسارًا طويلا من الجهود القانونية والحقوقية التى خاضتها المفوضية المصرية للحقوق والحريات، إلى جانب أسرة عقبة وشركائنا من منظمات المجتمع المدنى، دفاعا عن حق أصيل فى العلاج والرعاية الصحية، ولا تعكس هذه النتيجة استجابة إنسانية متأخرة فحسب، بل تؤكد أن النضال القانونى المنهجى قادر، مهما طال الوقت على انتزاع الحقوق وحماية الكرامة الإنسانية، حتى داخل السجون وخلف القضبان وتجدد التأكيد أن الحقوق لا تُمنح بل تُنتزع بالإصرار والعمل القانونى السلمى.

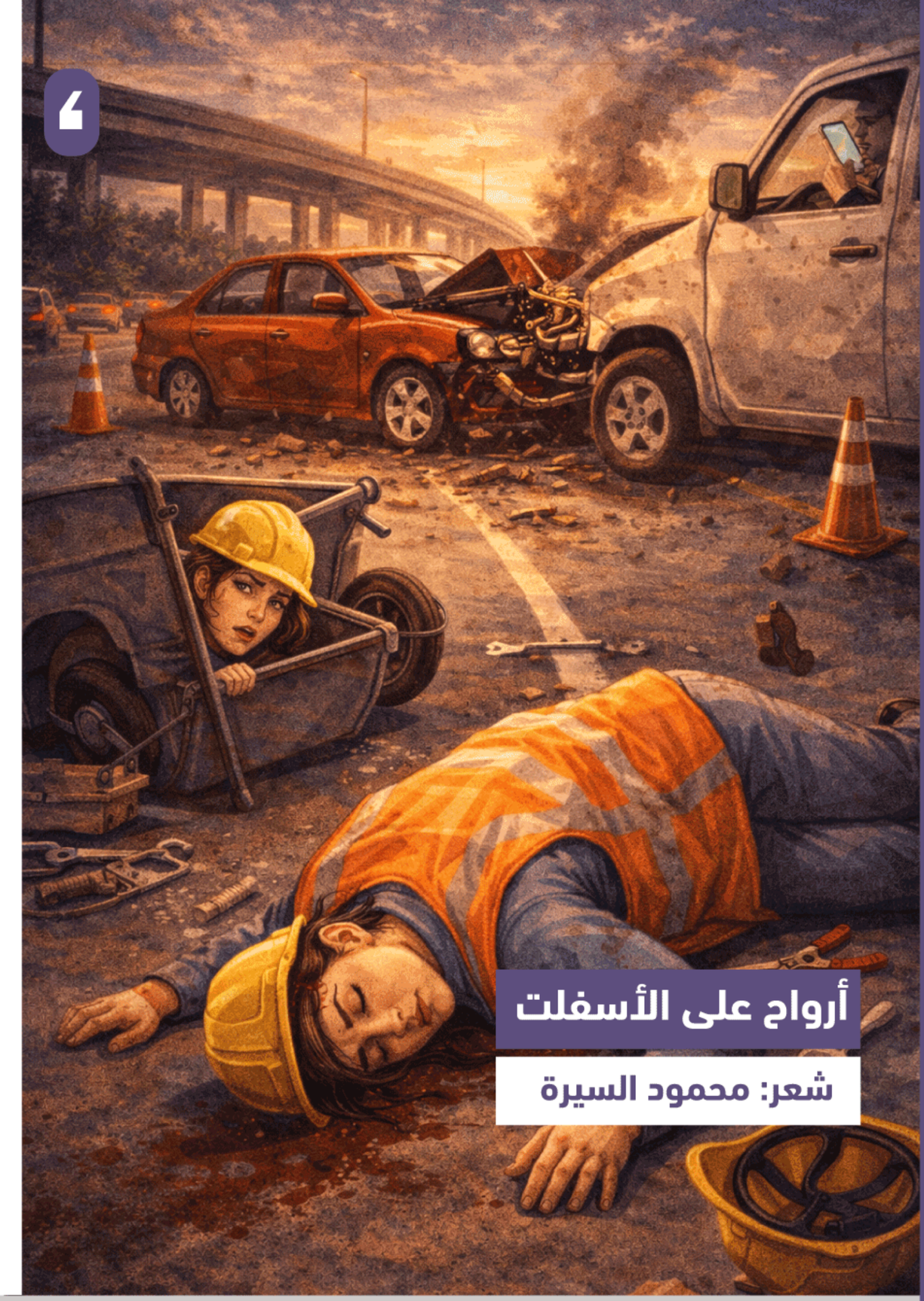

أرواح على الأسفلت

شعر: محمود السيرة

الشابة اللطيفة الجميلة الرقيقة
نزلت ف يوم تدور ع الحقيقة
تشوف ليه ده بيحصل
اللى رايح مش مؤكد يوصل
واللى راجع بيقدم المشيئة

جريت للطريق.. ما هى كانت جريئة
مشيت ع الرصيف.. بخطوة بطيئة
سألت نفسها إزاي بس أقدر
أمنع حوادث إنها تحصل وتكتر
يارب اهدينى للطريقة

عدى النهار واترمت ظلمة غميقة
صرير العجلات ف الليل يزيد الضيق ضيقة
طلع صوت منين متعرفشى
قال متخفيش، ردت إزاي مخفشى
دنا ف بحور الخوف غريقة

قال الصوت أنا روح طفلة بريئة
أو رضيعة عشان أبقى دقيقة
حادثة مخيفة خدتنى أنا وماما
لما خبطتنا عربية فيها ناس ياما
اللى سايقها كان مشغول بمكالمة دنيئة

فرحان وبيضحك كان مستمتع بالخطيئة
سرحان مشفشى إشارة المرور المضيئة
لقيتنى ف حضن أمى طايرين
وفوق الطريق جثتين صايرين
ياما ناس بتروح، وناس حرة طليقة

روح تانية اشتكت م الناس المسيئة
اللى بتطير.. مش بتسير
والفرق هى دقيقة
قالوا الجري نص الجدعنة
قلنا التأنى كل الجدعنة.. والحرفنة
وأكيد هتودينا للعيشة الهنيئة

روح تالتة نادت: فيه طرق رديئة
مطباتها كتيرة
منحنياتها خطيرة
مفياش أمان .. ولا يفط بتبان
تحذر اللى عليها ماشى
يموت لو مشفهاشى
يا بلدي لازم تبقى بينا رفيقة
دانتى فى التاريخ... الدولة العتيقة

حضارة بُنا وتشييد.. مد وتمهيد
طرق هنا وهناك.. تكتر وتزيد
علمك وفنك.. ظهر ع الارض
سكك ممدودة بالطول والعرض
وكنتى دايما لأهلك وناسك صديقة

يا بلاد طيبة.. كلك طيبة
زي ما انتى.. خليكى حبيبة
تحب ولادها وتأمنهم
حق ولادك.. كل واحد منهم
منذ بدء الخليقة
يخرج سالم.. ويرجع سالم
من غير حوادث بشعة وقميئة
وفى الحقيقة
المقولة المنيرة الوضيئة:
" لا بد أن تبقى الطرق بالأمان مليئة"

أكتوبر 2025

"كلنا خالد سعيد" أثر لن يمحيه زمن

بعد خمسة عشر شتاءا من أكبر حدث هز الوجدان المصري في تاريخه المعاصر، لم يبقَ من ذكرى الخامس والعشرين من يناير سوى ما يخيم على وسط البلد من حضور أمني كثيف، وصفارات تعبر الشوارع، وعربات الداخلية تحتل الميادين التي كانت يومًا منابر للحلم. تتناثر نقاط التفتيش في كل زاوية، وبدلًا من الاحتفال تسود أجواء الخوف والترهيب، كأن الذاكرة نفسها تتعرض للبحث والتمحيص.

وفي خضم هذا المسح المتعمّد للرمز، تحول اسم خالد سعيد، إلى رماد يتطاير مع النسيان؛ يتبدّد في الهواء حتى بات الخوف الحقيقي أن يأتي جيل كامل لا يعرف ملامحه، ولا يسمع صرخته، ولا يدرك أن هذا الاسم كان يومًا شرارة أشعلت ضوءًا حاولوا كثيرًا إطفاءه.

شهادة

نحن الذين شهدنا اللحظة، وسمعنا النداء الأول، ما زلنا شهودًا أحياء على ما جرى؛ نحمل الحقيقة في صدورنا كعهدٍ ضد التلاشي، ونقاوم بها اتساع فجوة الصمت. وما دام هناك من يتذكّر، فلن يكون بإمكان أحد أن يكتب نهاية مختلفة لقصة لم تنته بعد.

فمن هو خالد سعيد..وذكر

خالد سعيد... فتى يافع من الطبقة المتوسطة يشبه كثيرين. وُلد عام 1982 في الإسكندرية، وعاش فيها وقتل فيها ضربًا على يد أفراد من وزارة الداخلية، التي كانت – وربما لا تزال – مطلقة اليد في التعامل مع عموم الناس، تفعل ما تشاء بلا رقيب. كان قانون الطوارئ آنذاك سكينًا على رقاب الجميع، وهو الوجه القديم لقوانين الإرهاب وبعض مواد قانون الإجراءات الجنائية الجديد.

تشير معظم القرائن إلى أن استهداف خالد لم يكن عشوائيًا، بل يرجح أنه جاء انتقامًا لتسريبه مقطع فيديو يظهر مخالفات داخل قسم الشرطة. وبدلًا من مواجهته بتهمة التسريب، جرى استخدام تهمة حيازة الحشيش كذريعة، في إطار عملية اختطاف محكمة تمت من داخل مقهى الإنترنت، قبل أن ينهوا حياته في مدخل عقار مجاور.

وتتسق هذه الرواية مع شهادات عديدة أكدت أن خالد، المهتم بالتكنولوجيا ومواقع التواصل، كان قد وصلته نسخة من فيديو يظهر فيه فردا الشرطة، وهما يقتسمان حشيشًا سبق ضبطه داخل القسم، وتم تداول المقطع على الإنترنت؛ ما دفعهما لاحقًا إلى محاولة محو الفيديو ومحو صاحبه، حتى لا تتكرر الفضيحة.

وتعزز الشهادات مشهد الهجوم العنيف الذي تعرّض له خالد، حيث قيدت حركته بقوة وسُحب إلى مدخل العقار المجاور للمقهى، وتعرض لضرب وحشي، دون محاولة اقتياده إلى القسم مباشرة، وهو ما يدعم فرضية أن الهدف لم يكن القبض عليه بل الانتقام منه.

صرخ خالد مستغيثًا: "أنا هاموت"، فجاءه الرد من أحدهما: "مش هسيبك غير لما تموت". وعندما وصلت سيارة الإسعاف لاحقًا، كان وجهه قد تشوّه تمامًا؛ ملامح محطمة في جريمة لا تزال، رغم مرور السنين، تقاوم محاولات الطمس وتعدد الضحايا، وتصارع أن تُمحى من الذاكرة.

حينها اكتفت الداخلية بإصدار بيان متهافت أكدت فيه أن سبب الوفاة كان "اختناقه بلفافة بانجو البلاستيكي حاول ابتلاعها" للتهرب من تفتيشه كما نفت وجود أي أثر للتعذيب أو الإيذاء.

وفي مقابل إنكار الداخلية انتشرت على الإنترنت (وخاصة على فيسبوك) صورتان مروعتان لجثة خالد سعيد التقطتهما أسرته بالهاتف المحمول في المشفى، تظهر أحدهما وجهه مشوهاً ومحطماً، مع كسر في الفك وأسنان مكسورة، كما تظهر الثانية جسده مع آثار تعذيب واضحة.

نفت هذه الصور الرواية الرسمية بشكل قاطع وأشارت إلى أنه تعرض للضرب المبرح والتعذيب حتى الموت.

صفحة "كلنا خالد سعيد"

فى الشهور التالية أنشأ الناشط وائل غنيم صفحة على فيسبوك بعنوان "كلنا خالد سعيد". أصبحت هذه الصفحة منصة رئيسية لكشف تفاصيل القضية، ونشر الصور، وتجميع الغضب الشعبى ضد ممارسات الشرطة والتعذيب النظامى.

لاحقا تحولت الصفحة إلى ظاهرة جماهيرية ضخمة، وجذبت ملايين المصريين، وكانت أحد الحوافز المهمة التى مهدت طريقًا لثورة 25 يناير 2011. شعار "كلنا خالد سعيد" أصبح رمزًا للوحدة ضد الظلم.

المحاكمة

قامت ثورة يناير عام 2011 فى ظل غليان شعبى وفى أعقاب ثورة تونس المجيدة التى كان البوعزيزي رمزا لها، كما كان خالد سعيد النسخة المصرية عنه كما أدت الضغوط الشعبية إلى محاكمة الرجلين المتهمين بقتله.

فى 26 أكتوبر عام 2011، أصدرت المحكمة حكما بالسجن 7 سنوات لكل من عوض سليمان ومحمود صلاح المخبرين بقسم شرطة سيدى جابر، بتهمة تعذيب الشهيد خالد سعيد واستعمال القسوة معه بدون وجه حق، مما أدى لوفاته، واستمرت الجلسات على مدار أكثر من سنة تم خلالها الاستماع إلى شهود الإثبات والنفى وشهادة كبير الأطباء الشرعيين، الذي أكد وفاة خالد بسبب الاختناق لابتلاعه لفافة البانجو.

كما استمعت المحكمة إلى مرافعات الادعاء بالحق المدنى التى طالبت بتغيير القيد والوصف للقضية من استعمال قسوة، وإلقاء القبض بدون وجه حق، وتعذيب وضرب إلى قتل عمد مع سبق الإصرار والترصد، كما تم الاستماع إلى هيئة الدفاع عن المتهمين محمد عوض إسماعيل ومحمود صلاح.

وعلى مدار جلسات المحاكمة شهدت الإسكندرية تظاهرات من جميع القوى السياسية ونشطاء الفيس بوك للتضامن مع خالد سعيد، وقابل هذه الاحتجاجات احتياطات أمنية مشددة من قبل رجال الشرطة قبل الثورة ورجال القوات المسلحة بعدها.

ثم فى مارس 2014 أسدلت محكمة جنايات الإسكندرية الستار على قضية مفجر الثورة خالد سعيد، حيث قضت بالسجن لمدة 10 سنوات على المخبرين المتهمين بقتله، وبعد مرور ثلاثة أعوام على القضية.

وفى أواخر عام 2021 حكمت دائرة التعويضات بمحكمة القاهرة الجديدة، بتعويض مالى لصالح أسرة خالد سعيد بقيمة مليون جنيه، على أن تقوم بدفعه وزارة الداخلية، وأمين الشرطة ورقيب الشرطة اللى أدينوا بقتله، تعويضًا عن الأضرار الأدبية والمادية.

كانت أسرة خالد سعيد رفعت القضية عام 2018 على الطرفين إذ طالبت فيها بتعويض قدره 2 مليون جنيه لوالدة وأشقاء خالد.

لم تكن قضية خالد سعيد مجرد حادثة فردية، بل جسدت الغضب المتراكم لعشرات الآلاف من المصريين الذين عانوا من التعذيب وإساءة معاملة الشرطة وانعدام المحاسبة. كانت شرارة ساعدت فى تعبئة الرأي العام وخلق حالة من الرفض الشعبى التى انفجرت بعد سبعة أشهر فى ثورة 25 يناير.

ما الذي يتغيّر فينا حين نعيش بين عالمين؟

بقلم: سمية سليم

فى تلك الجلسة المسائية، جلستُ أراقب نساءً لا يشبهننى... لكنّ كلّ واحدةٍ تحمل مدينةً كاملة فى صدرها. كنّا مجموعة صغيرة، لكنها تحمل تنوعًا يكفى ليعكس خارطة كاملة من المنافى: دينًا وثقافةً ولغةً وذاكرة. تبادلنا الحكايات، وحاولنا أن نتجاوز ذلك الصمت العالق بين لغتين... لغة البلد الذي احتوانا، ولغتنا الأولى التى تتهجّاها بعضنا كأنها ذكرى بعيدة

لم يكن المشهد استثنائيًا حين نظرتُ حول الطاولة الصغيرة التى جمعت هؤلاء النساء من مدنٍ لا تتقاطع على الخريطة. المشهد—على بساطته—كان عاديًا جدًا فى حياة المهاجرات، لكنه عميق بما يكفى ليعيد ترتيب أسئلة الهوية كلها فى ذاكرتى. كنّا نجلس فى غرفة دافئة، بينما الهواء بالخارج يذكّرنا بأننا فى بلدٍ يتحدّث لغة لا تشبه أصواتنا الأولى. لكنّ شيئًا ما فى تلك الجلسة جعلنى أشعر وكأننا نحاول إعادة تركيب ذواتٍ مبعثرة مثل قطع فسيفساء فقدت بريقها الأول.

لهجات متداخلة، ضحكات متعبة، قصص تبدأ من حاراتٍ بعيدة وتستقر—على استحياء—فى شققٍ باردة فوق أطراف مدن لا تحفظ أسماءنا. نساء جئن من أماكن كثيرة، بعضهن يحمل الوطن فى حقيبة يدوية، وبعضهن يحملنه كظلّ قديم لا يعرفن كيف يتخلصن من ثقله ولا كيف يعودن إليه.

المثير للدهشة أن هذه الطاولة كانت تمثّل: الحديثة التى وصلت منذ أسابيع وما زالت تخطو خطوات مرتعشة بين لغتين؛ تحمل وطنها فى حقيبة صغيرة وصوتًا مُرتبكًا.

والتى وُلدت هنا وتنتمى إلى هذا المكان بقدر ما ينكر عليها نصفها الآخر، وتتعثر بجذورها كمن يحمل ذكريات ليست له؛ وتلك التى عاشت اكثر من نصف عمرها تجرّ معها ذاكرة ثقيلة تحاول ألا تفقدها.

لغة تتلعثم... وهوية ترتجف

تلك اللغة الأولى—أيآ كانت لكلٍ منا—كانت تتلعثم فى أفواه بعضنا. الكلمات تنكسر مثل أوانٍ قديمة نجتهد فى لصقها، فتنكشف الشروخ، لكننا نتمسّك بها رغم ذلك، لأنها لم تعد مجرد وسيلة تواصل، بل صارت ذاكرة. لغتنا صارت غريبة فى أفواهنا، لكنها ما زالت بيتًا نحمله أينما ذهبنا، وصارت علامة وجود، وصار ضياعها يشبه ضياع قطعة من الجسد.

تحدّثت الأمهات عن أبنائهن الصغار الذين يتوقّفون طويلًا قبل أن يشرحوا لجَدّاتهم عبر الهاتف ماذا فعلوا فى يومهم —إن استطاعوا فعل ذلك أصلا دون الحاجه الى مساعده فى الشرح والترجمة—عن الجدّ الذي لا يفهم حفيده، وعن الطفل الذي لا يجد الكلمات ليقول لجدته إنه يحبها..استمعتُ لهن وقلبى يضيق عن اللغة التى كانت جسراً بين القلوب يوما ما تحوّلت مع الغربة إلى جدار... إلى مسافة.

لقد رأيت أطفال يحملون وطنين على أكتافهم الصغيرة، ولا يجدون لغة واحدة تكفى. أطفال ينتمون لجزئين مختلفين، ولا يكتمل لهم الانتماء لأيٍّ منهما. فهناك طفل لا يعرف كيف يترجم شعوره، وطفلة تفهم لغة والديها لكنها لا تستطيع أن تردّ بها، وفتى يُسقط نصف هويته كلما حاول أن يشرح لجده لماذا يعجز عن محادثته.

كان بإمكانى أن أرى تلك الهوة الصغيرة التى تتسع بين جيلين؛ حيث تصبح الأم هنا جسرًا وحيدًا بين قلبين لا يلتقيان... تحاول أن تُنقذ الكلمات الضائعة، وأن تُرمّم إحساس أبناءها بأن لهم جذورًا، حتى لو لم يعرفوا كيف ينطقون أسماءها، وأن تجمع فتات الهوية قبل أن تذروه رياح الاغتراب ، وقبل أن يفقد أطفالها هوياتهم بالاندماج الكامل فى المجتمعات التى وجدوا أنفسهم بها.

وما شدنى أكثر هو حرص هؤلاء الأمهات على تعليم أبنائهن لغتهن الأولى... لا كواجبٍ دراسى، بل كوصية. كأن كل أم تقول لابنها: "هذه لغتك... لا تتركها تذبل، فهى الشجرة الوحيدة التى تربطك بظلٍّ لم تعد تعرفه"، " تمسك بما يشبهك ... حتى لو لم يفهم العالم صوتك" . وجدت بعضهن يلتحقن بدروس لتعلم وممارسة لغتهن الأولى كأنهن يحاولن إنقاذ جزء من أنفسهن قبل أن يفقدنه تمامًا.

امرأة على حافة عالمين

فى تلك الجلسة رأيت كل واحدة منا تقف بين عالمين:
مدينة تحاول ابتلاعها باسم الاندماج، ووطن فقدته دون وداع.

امرأة تخشى أن تذوب حتى لا يبقى منها سوى ظلّ، بينما تخاف فى الوقت نفسه أن تتجمّد فى ذاكرة وطن قد لا يعود.

المنفى لا يسرقك دفعة واحدة، بل يفعل ذلك ببطء شديد:
فى كلمةٍ تبحثين عنها ولا تجدينها،
فى جملةٍ تقولينها بلغة ليست لك،
فى لحظة صمت بينك وبين طفلك تشعرين فيها أنكِ لا تنتمين بالكامل لأي مكان.

كنا جميعًا نخطو فوق خيط رفيع: كيف نحافظ على ما كنّا دون أن نُعطّل ما يمكن أن نصبح عليه؟ كيف نكون هنا.... دون أن نمحو هناك؟
المنفى: حين يصبح الكلام ساحة صراع
المنفى يفعل شيئًا غريبًا فى الروح، يجعل اللغة أكثر من كلمات.
يجعلها تصبح جلدًا ثانيًا نحاول أن نلبسه دون أن نمزّق جلدنا الأول.

ويجعل فقدان اللغة فقدانًا للذاكرة، واكتساب لغة أخرى يشبه طلاءً جديدًا على جدارٍ يتشقّق من الداخل.

لقد وجدت أن المرأة فى المنفى تعرف هذا الشعور جيدًا. تعرف كيف يصبح الكلام نفسه اختبارًا يوميًا:

هل أنا قادرة على التعبير عن نفسى؟
هل أستطيع أن أشرح حزنى أو خوفى أو حتى ألمى بلغتين... ولا تنكسر روحى بينهما؟
هل يمكن لامرأة أن تبنى حياة كاملة فوق أرض لا تعرف صوتها الداخلى بعد؟

القلق الذي يجمعنا

فى تلك الليلة أدركتُ أن ما جمعنا لم يكن اللغة وحدها.
ولا الغربة وحدها.
ولا الأمومة وحدها.
ما جمعنا كان ذلك القلق العميق المشترك الذي تسكنه كل امرأة تعيش بين وطنين:
الخوف من أن نفقد أنفسنا فى الطريق بين عالمين،

والخوف الأكبر من أن يفقد أبناؤنا القدرة على معرفة من هم و تسمية ما يشعرون به... لأن الكلمات التى تشبههم ضاعت منا قبل أن نُسلمها لهم.

حفظ ما لا يجب أن يضيع

رأيت فى هذه الجلسة كل امرأة حول تلك الطاولة كانت تحاول إنقاذ شيءٍ ما:
جذورًا، ذكرى، رائحة بيتٍ قديم، معنى لكلمة "بيت"، أو حتى كلمة واحدة لا تريد لها أن تختفى.
وأنا مثلهن تمامًا... أقف فى لغتى كما أقف فى حياتى:
قديمة بما يكفى لأعرف من كنت،
وغريبة بما يكفى لأتساءل من سأكون.

فى تلك الجلسة، أيقنت اننا لسنا فقط نساء نكافح للحفاظ على لغاتٍ تتآكل، أو ذكرياتٍ نخشى اندثارها. نحن نساء نحمل على أكتافنا مهمّة غير معلَنة: حماية ما تبقّى من جذور لا نريد لها أن تنقطع، وترميم المساحات الصغيرة التى تمنح أبناءنا شعورًا بأن لهم تاريخًا لم يبدأ هنا.

نحن نبنى بصمتٍ وصبر، جسورًا لا تراها المدن التى نعيش فيها.
نصلح الشقوق التى تتركها الحياة بين عالمين،

ونعلّم أبناءنا—بطريقتنا الخفية—كيف يقفون على هذه الأرض بثبات دون أن يخونوا الأرض التى أتوا منها.

واكتشفت فى تلك الجلسة ، أن ما نحاول إنقاذه ليس الكلمات فقط، بل أنفسنا ذاتها.
نحن لا نسعى إلى حفظ الذاكرة فقط، بل القدرة على الشعور بأن لنا مكانًا وتاريخا، مهما ابتعدت الجغرافيا، ومهما تغيّرت الأصوات حولنا.

وأدركت فى تلك اللحظة شيئًا آخر: اللغة هنا ليست مجرد أصوات. اللغة ذاكرة، ومقاومة، وإصرار على ألّا نُدفن ونحن أحياء. اللغة دليل أننا مررنا من هنا، وأن هناك وطنًا يقف خلفنا مهما ابتعد.

فى تلك الليلة، شعرت أنّ كل امرأة حولى كانت تحاول إنقاذ ما تبقّى منها... لا بالحنين فقط، بل بالبذل. بالجهد. بالإصرار على أن تبقى لغتها الأم فى بيوتٍ تطفئها الثلوج، وفى قلوبٍ تربّت على لغات لا تشبهنا.

نحن نساء نُعيد تعريف الانتماء... خطوةً خطوة،
ونُمسك، بكل ما أوتينا من قوة وحنان، بما لا يجب أن يضيع منّا، ولا من الذين يأتون بعدنا.

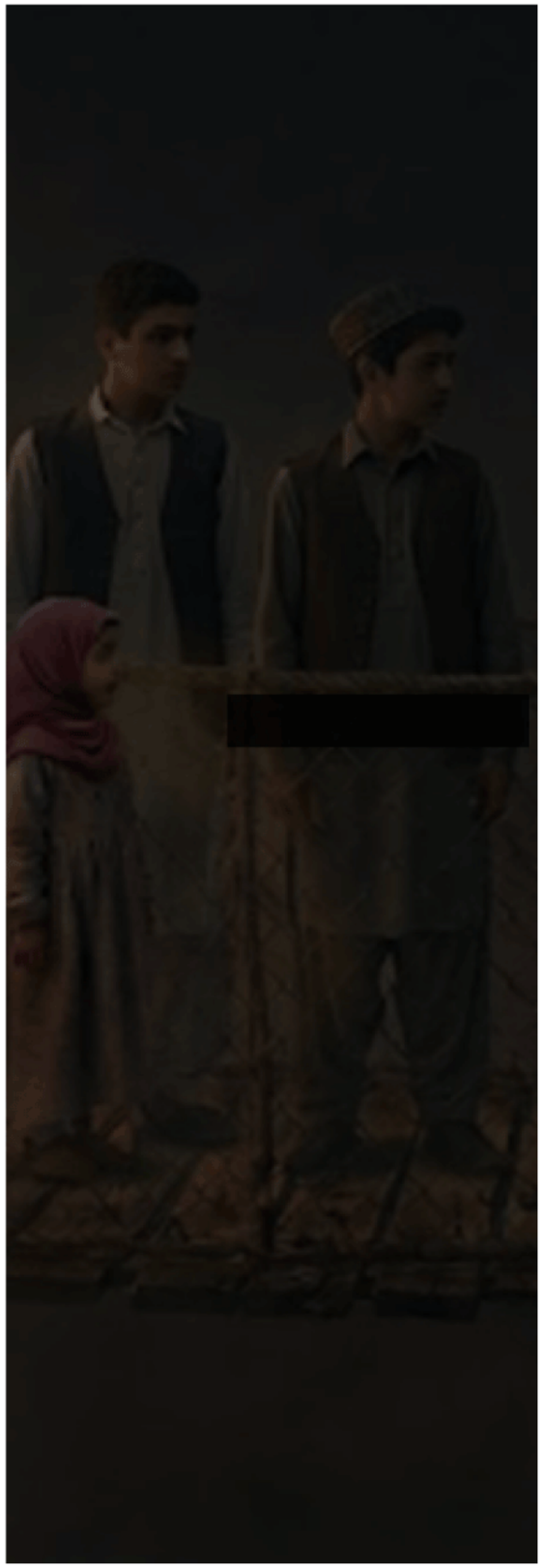

الإعلان عن مخرجات "نافذة بحثية"

التلوث الصناعي وانعكاسه على حقوق الإنسان..
دراسة حالة قرية منقباد – محافظة أسيوط

حين يصبح الماء عبئًا.. قراءة جندرية لأزمة تلوث المياه في دلتا النيل

تعلن المفوضية المصرية للحقوق والحريات عن إصدار المخرجات الكاملة لمبادرة نافذة بحثية، وهى مبادرة تهدف إلى إنتاج معرفة حقوقية رصينة تُسهم فى فهم أعمق للتحديات التى تواجه الحقوق والحريات فى مصر. خلال فترة عملها، قدّمت المبادرة مجموعة من الأوراق البحثية والتحليلات الميدانية التى تجمع بين الدقة والمنهجية، وتعتمد على رصد واقعى وتجارب مباشرة من المجتمعات الأكثر تأثرًا بالانتهاكات. تمثل هذه المخرجات خطوة مهمة نحو تعزيز النقاش العام المبنى على الأدلة، ودعم الجهود الرامية إلى حماية الحقوق الأساسية.

وتأتى هذه المخرجات كجزء من التزام المفوضية بتوفير مساحة بحثية مفتوحة تُشجّع الباحثين الشباب والمهتمين بالشأن الحقوقى على إنتاج معرفة مستقلة وموضوعية. تتضمن الإصدارات النهائية للمبادرة دراسات معمّقة، وأدوات تحليل، وتوصيات عملية يمكن البناء عليها فى تطوير السياسات والممارسات الداعمة لحقوق الإنسان. وتدعو المفوضية جميع المهتمين للاطلاع على هذه المساهمات والاستفادة منها فى تعزيز الوعى، وتوسيع دائرة الفعل الحقوقى، ودعم الجهود المشتركة نحو مجتمع أكثر عدالة وكرامة.

وتم الإعلان عن المبادرة فى مايو من العام الماضى مع التركيز بشكل خاص عن تأثير التلوث على حقوق الإنسان وخصوصا الفئات المستضعفة، وتنافس مجموعة من الباحثين والباحثات فى تقديم مقترحات أبحاث كانت جميعها محل اهتمام، وتم اختيار مقترحين للبدء فى العمل عليهم على مدار أكثر من ثلاث اشهر من دعم كامل وإشراف من فريق مبادرة مناخ ويسعدنا ان نستعرض معا ملخصات لمخرجات المبادرة.

برنامج تعزيز ثقافة حقوق الإنسان HRCP
مُنَاخ MUNAKH دراسات ومعلومات بيئية
دعوة لتقديم أبحاث
نافذة بحثية
الدورة الأولى
آخر موعد للتقديم 31 مايو 2024

البحث الاول

إعداد وكتابة/ عضو برنامج تعزيز ثقافة حقوق الإنسان

التلوث الصناعى وانعكاسه على حقوق الإنسان، دراسة حالة قرية منقباد – محافظة أسيوط

فى القرى الريفية فى صعيد مصر، لا تناقش البيئة بوصفها مفهومًا مجردًا أو قضية تقنية، بل بوصفها شرطًا أساسيًا للحياة اليومية. فالهواء الذي يُتنفس، والأرض التى تُزرع، والماء الذي يُستخدم فى الشرب والري، تمثل عناصر مباشرة للبقاء. وحين تتعرض هذه العناصر للتلوث، لا يكون الضرر بيئيًا فحسب، بل يتحول إلى مساس مباشر بحقوق الإنسان الأساسية، وفى مقدمتها الحق فى الصحة، والعيش فى بيئة آمنة، والعمل، والغذاء، والسكن الملائم.

من هذا المنطلق، تكتسب دراسة أثر التلوث الصناعى على حقوق الإنسان أهمية خاصة، لا سيما فى المناطق المهمشة التى تتقاطع فيها الهشاشة البيئية مع الفقر وضعف الخدمات وغياب المساءلة.

إطار الدراسة ومصدرها

فى هذا السياق، صدرت دراسة «التلوث الصناعى وانعكاسه على حقوق الإنسان – دراسة حالة قرية منقباد بمحافظة أسيوط» عام 2025 عن مناخ للدراسات البيئية، ضمن إطار نافذة بحثية. وتأتى هذه الدراسة ضمن مسابقة بحثية دورية تهدف إلى دعم الإنتاج المعرفى فى مجال حقوق الإنسان، وإتاحة مساحة للباحثين والباحثات لتناول القضايا الحقوقية من زوايا متعددة، مع التركيز على الربط بين البحث العلمى والواقع الاجتماعى.

وتسعى النافذة البحثية، كما توضحه الدراسة، إلى تشجيع البحوث الأصيلة التى تتناول قضايا الحقوق والحريات، وإبراز دور المعرفة الأكاديمية فى تفسير الانتهاكات وتحليلها، بما يتجاوز العرض النظري إلى مساءلة السياسات والواقع العملى.

لماذا منقباد؟ خلفية اختيار الحالة

اختارت الدراسة قرية منقباد بمحافظة أسيوط كنموذج تطبيقى، وهى قرية ريفية يعتمد سكانها فى الأساس على النشاط الزراعى كمصدر رئيسى للعيش. غير أن هذا النمط المعيشى تأثر على مدار عقود بوجود مصنع الأسمدة الفوسفاتية التابع للشركة المالية والصناعية المصرية، والذي أُنشئ عام 1978 وتوسع إنتاجه تدريجيًا.

يقع المصنع فى نطاق قريب من التجمعات السكنية والأراضى الزراعية، ما جعل القرية عرضة لانبعاثات صناعية مستمرة منذ سنوات طويلة. وتتعامل الدراسة مع منقباد بوصفها حالة كاشفة لتأثيرات التوسع الصناعى غير المنضبط فى الريف المصري، حيث تتراكم الأضرار البيئية والصحية والاقتصادية دون حلول جذرية.

المنهجية: قراءة الواقع من زوايا متعددة

اعتمدت الدراسة على منهجية تجمع بين التحليل الكمى والنوعى. فمن ناحية، استندت إلى مراجعة دراسات بيئية وصحية سابقة، وبيانات رسمية صادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إلى جانب تقارير دولية ذات صلة. ومن ناحية أخرى، اعتمدت على مقابلات مباشرة مع سكان محليين متضررين، إضافة إلى مقابلات أولية مع خبيرة بيئية ومحامٍ متخصص فى القضايا البيئية.

وقد التزمت الدراسة بالمعايير الأخلاقية للبحث، من خلال حماية هويات المشاركين واستخدام إفاداتهم لأغراض البحث فقط، فى ظل مخاوف واقعية من التعرض للمساءلة أو المضايقة.

النشاط الصناعي ومصادر التلوث

توضح الدراسة أن النشاط الصناعى لمصنع الأسمدة الفوسفاتية يرتبط بإنتاج الأسمدة وحمض الكبريتيك، وهو ما ينتج عنه انبعاثات تشمل ثانى أكسيد الكبريت، والأمونيا، والفلوريدات، والجسيمات الدقيقة المحملة بمعادن ثقيلة مثل الرصاص والكادميوم والزنك.

ومع اتجاهات الرياح السائدة، تنتقل هذه الانبعاثات إلى المناطق السكنية والزراعية المحيطة، لتصبح جزءًا من البيئة اليومية للقرية. وتشير الدراسات البيئية التى اعتمدت عليها الورقة إلى أن مستويات بعض هذه الملوثات تتجاوز الحدود القانونية المسموح بها، ما يعكس وضعًا بيئيًا غير آمن ومستمر.

الصحة كأول المتضررين

ترصد الدراسة انتشار أمراض الجهاز التنفسى المزمنة بين سكان محيط المصنع، مثل الربو الشعبى والتهاب الشعب الهوائية ونوبات ضيق التنفس، إلى جانب حالات تعتمد بشكل دائم على أجهزة الأكسجين. كما تعانى أعداد من الأطفال من حساسية صدرية مزمنة، وتسجل حالات اختناق متكررة تستدعى تدخلًا طبيًا عاجلًا.

ولا تتوقف الآثار الصحية عند الجهاز التنفسى، إذ تشير الدراسة إلى تأثيرات على الجلد والصحة العامة، فضلًا عن آثار خطيرة على الصحة الإنجابية، خاصة بين النساء، تشمل اضطرابات هرمونية وارتفاع معدلات الإجهاض ومشكلات الحمل والخصوبة.

السكن في بيئة غير آمنة

تكشف الدراسة أن التلوث الصناعى انعكس بشكل مباشر على بيئة السكن فى قرية منقباد. فالغبار يتراكم داخل المنازل، والتهوية تصبح محدودة بسبب الانبعاثات المستمرة، بينما ترتفع تركيزات الجسيمات الدقيقة داخل المساكن إلى مستويات تفوق المعايير التى حددتها منظمة الصحة العالمية.

وبذلك، يتحول السكن من مساحة يفترض أن توفر الأمان إلى مصدر خطر دائم، بما يشكل انتهاكًا للحق فى سكن ملائم وصحى.

ترصد الدراسة انتشار أمراض الجهاز التنفسى المزمنة بين سكان محيط المصنع، مثل الربو الشعبى والتهاب الشعب الهوائية ونوبات ضيق التنفس، إلى جانب حالات تعتمد بشكل دائم على أجهزة الأكسجين. كما تعانى أعداد من الأطفال من حساسية صدرية مزمنة، وتسجل حالات اختناق متكررة تستدعى تدخلًا طبيًا عاجلًا
“

الزراعة والعمل: تآكل سبل العيش

اقتصاديًا، توضح الدراسة أن الزراعة، باعتبارها النشاط الأساسى لسكان منقباد، تعرضت لتدهور ملحوظ. فقد أدى تراكم المعادن الثقيلة فى التربة إلى تراجع خصوبتها وانخفاض إنتاجية المحاصيل الأساسية، وهو ما انعكس فى انخفاض الدخل الزراعى للأسر.

كما سجلت حالات نفوق للحيوانات وتراجع جودة المنتجات الحيوانية، ما دفع بعض المزارعين إلى هجر النشاط الزراعى أو البحث عن مصادر دخل بديلة، فى ظل غياب سياسات دعم فعالة أو بدائل اقتصادية مستدامة.

النساء: العبء الأكبر للتلوث

تولى الدراسة اهتمامًا خاصًا بالأثر غير المتكافئ للتلوث الصناعى على النساء الريفيات. فقد أدى تدهور البيئة إلى تراجع الأنشطة الزراعية المنزلية وتربية الطيور والماشية، وهى أنشطة كانت تمثل مصدر دخل واستقلال اقتصادي للنساء. ومع اختفاء هذه الأنشطة، زادت الأعباء المالية على الأسرة، وتراجعت مكانة النساء الاقتصادية.

كما أن النساء أكثر عرضة للآثار الصحية، لا سيما فى ما يتعلق بالصحة الإنجابية، فى ظل ضعف الوصول إلى الخدمات الصحية وغياب التمثيل فى آليات صنع القرار البيئى. وتصف الدراسة هذا الوضع بوصفه تمييزًا تقاطعيًا ناتجًا عن تداخل النوع الاجتماعى مع الفقر والموقع الجغرافى والتعرض البيئى.

الإطار القانوني: نصوص قائمة وتطبيق محدود

تضع الدراسة هذه الوقائع فى إطار قانونى وحقوقى، مشيرة إلى أن الدستور المصري وقانون البيئة والاتفاقيات الدولية التى التزمت بها الدولة تكفل الحق فى الصحة والبيئة النظيفة والسكن الملائم. إلا أن الواقع يكشف عن فجوة واضحة بين هذه النصوص وبين التطبيق العملى، فى ظل ضعف الرقابة البيئية، وصعوبة إثبات الضرر، وطول الإجراءات القضائية، ومحدودية آليات التعويض والإنصاف.

خلاصة العرض

يخلص هذا العرض البحثى إلى أن حالة قرية منقباد تمثل نموذجًا دالًا لانتهاك الحقوق البيئية والإنسانية فى الريف المصري، وتوضح كيف يمكن للتلوث الصناعى غير المنضبط أن يتحول إلى عامل يومى يقوض الحقوق الأساسية لسكان يعيشون على هامش التنمية. كما تؤكد الدراسة أن معالجة هذه القضية تتطلب مقاربة حقوقية شاملة، لا تقتصر على الحلول الفنية، بل تمتد إلى المساءلة والإنصاف، خاصة للفئات الأكثر تضررًا، وفى مقدمتها النساء الريفيات.

للاطلاع على الدراسة:
tinyurl.com/54txvh7n

البحث الثاني

إعداد وكتابة/ سمية سليم
عضوة برنامج تعزيز ثقافة حقوق الإنسان
مدافعة عن حقوق الإنسان، ومحامية، وباحثة مصرية مستقلة

حين يصبح الماء عبئًا: قراءة جندرية لأزمة تلوث المياه فى دلتا النيل

لا تُطرح أزمة تلوث المياه فى دلتا النيل عادةً إلا بوصفها مشكلة بنية تحتية، أو خللًا فى شبكات الصرف والمعالجة، أو نتيجة مباشرة للزيادة السكانية والتغير المناخى. غير أن هذا الطرح، على أهميته، يغفل بعدًا أساسيًا من أبعاد الأزمة، يتمثل فى الكيفية غير العادلة التى تتوزع بها آثار التلوث داخل المجتمع.

يأتى هذا التقرير بوصفه أحد المخرجات البحثية للنافذة البحثية، للباحثة سمية سليم مستندًا إلى دراسة تحليلية ميدانية سعت إلى الإجابة عن سؤال مركزي:

كيف يؤثر تلوث المياه فى دلتا النيل على النساء تحديدًا، ولماذا يتحول هذا الأثر إلى نمط متكرر من الظلم الجندري؟

من التلوث إلى العدالة البيئية

ينطلق البحث من مقاربة العدالة البيئية، التى لا تكتفى بقياس نسب التلوث أو جودة المياه، بل تطرح سؤال "من يتضرر؟ ومن يملك القدرة على الحماية أو الهروب؟". ووفقًا لهذه المقاربة، لا يُعد التلوث حدثًا محايدًا، بل ظاهرة اجتماعية تتقاطع مع الفقر، والنوع الاجتماعى، والمكان، وتعيد إنتاج عدم المساواة القائمة.

فى سياق دلتا النيل، تكشف الدراسة أن النساء يقعن فى قلب هذه المعادلة، ليس لأنهن أكثر عرضة بيولوجيًا للتلوث، بل لأن الأدوار الاجتماعية المنوطة بهن – إدارة المياه المنزلية، إعداد الغذاء، رعاية المرضى – تجعلهن خط التماس الأول مع الماء الملوث ونتائجه.

"تأنيث التلوث" وهندسة الإغفال

تقدم الدراسة مفهوم «تأنيث التلوث» لوصف الكيفية التى تتحمل بها النساء العبء الأكبر لأزمة المياه، سواء من حيث الصحة أو الوقت أو الكلفة أو الإقصاء من صنع القرار. ويُفهم هذا التأنيث بوصفه نتاجًا لبنية سياساتية لا ترى النساء كفئة متأثرة بشكل خاص.

وتستخدم الباحثة مفهوم «هندسة الإغفال» للإشارة إلى الفجوة المنظمة بين القوانين والسياسات من جهة، والواقع المعيشى من جهة أخرى. فرغم وجود أطر قانونية متعددة لحماية الموارد المائية والبيئة، إلا أن هذه الأطر نادرًا ما تدمج التحليل الجندري، أو تنتج بيانات تُظهر الأثر المختلف للتلوث على النساء والرجال.

كيف أُنجز هذا البحث؟

اعتمدت الدراسة على منهجية مختلطة جمعت بين تحليل تشريعى وسياساتى للقوانين المنظمة للمياه والبيئة، ومراجعة التزامات مصر الدولية ذات الصلة، خاصة أهداف التنمية المستدامة إلى جانب عمل ميدانى نوعى فى عدد من محافظات دلتا النيل، شمل مقابلات معمقة مع نساء وأسر متضررة، إلى جانب استبيان إلكترونى.

تُظهر النتائج الميدانية أن النساء هن الأكثر احتكاكًا المباشر بالمياه الملوثة، سواء فى الاستخدام اليومي أو فى رعاية أفراد الأسرة المرضى. وقد وثّق البحث انتشار أمراض الكلى والكبد والمشكلات الجلدية، إضافة إلى تأثيرات غير مباشرة على الصحة الإنجابية والنفسية.

ولا يقتصر الأثر الصحى على الإصابة بالمرض، بل يمتد إلى عبء الرعاية، حيث تتحمل النساء مسؤولية متابعة العلاج، والتنقل بين المرافق الصحية، والتعامل مع نقص الخدمات، فى ظل غياب دعم مؤسسى كافٍ.

فقر الوقت والكلفة

من النتائج اللافتة فى الدراسة ما يمكن وصفه بـ فقر الوقت فمع غياب المياه الآمنة، تضطر النساء إلى قضاء ساعات إضافية يوميًا فى جلب المياه، أو البحث عن بدائل، أو إعادة استخدام المياه بطرق مرهقة. ويؤدي هذا الاستنزاف الزمنى إلى تقليص فرص العمل، والتعليم، والمشاركة المجتمعية.

كما كشف البحث أن فشل الدولة فى توفير مياه آمنة يؤدي عمليًا إلى خصخصة عبء التلوث. فالأسر، وبخاصة النساء، يتحملن تكلفة شراء المياه، أو فلاتر التنقية، أو العلاج الطبى. ومع محدودية الدخل فى كثير من قرى الدلتا، تتحول المياه من حق أساسى إلى عبء مالى دائم.

غياب الحوكمة والتغير المناخي كمضاعف للأزمة

رغم أن النساء هن الأكثر تضررًا، إلا أنهن الأقل تمثيلًا فى آليات إدارة الموارد المائية. وتُظهر الدراسة أن معظم المشاركات لا يعرفن كيفية تقديم شكاوى رسمية، أو يعتبرنها غير مجدية. كما تغيب الشفافية والمساءلة، ما يعزز الشعور بالعجز وفقدان الثقة فى المؤسسات.

لا يمكن فصل تلوث المياه عن التغير المناخى. فزيادة الملوحة، وتراجع جودة المياه، والفيضانات التى شهدتها الدلتا فى السنوات الأخيرة، كشفت هشاشة البنية التحتية، وعمّقت الأثر الجندري للأزمة. وفى هذه اللحظات، تتحمل النساء مسؤولية التكيف اليومى، فى ظل غياب سياسات حماية اجتماعية فعالة.

من التشخيص إلى السياسات

يؤكد التقرير أن الحلول التقنية وحدها غير كافية، ويدعو إلى تبنى مقاربة شاملة للعدالة البيئية الجندرية، تشمل إنتاج بيانات مصنفة حسب النوع الاجتماعى فضلا عن إدماج التحليل الجندري فى تقييمات الأثر البيئى.

كذلك ضمان تمثيل النساء فى حوكمة المياه وتفعيل آليات التقاضى البيئى وجبر الضرر إلى جانب الاعتراف بالخبرة النسائية المحلية كمصدر معرفة.

ختاما يقدم هذا التقرير، بوصفه مخرجًا بحثيًا، قراءة مختلفة لأزمة المياه فى دلتا النيل، قراءة ترى فى الماء قضية كرامة وحقوق، لا مجرد مورد طبيعى. ويؤكد أن تحقيق العدالة البيئية يبدأ بالاعتراف بمن يتحملون العبء الأكبر، ووضعهم فى قلب السياسات والحلول.

للاطلاع على التقرير:
tinyurl.com/4aez7m2y

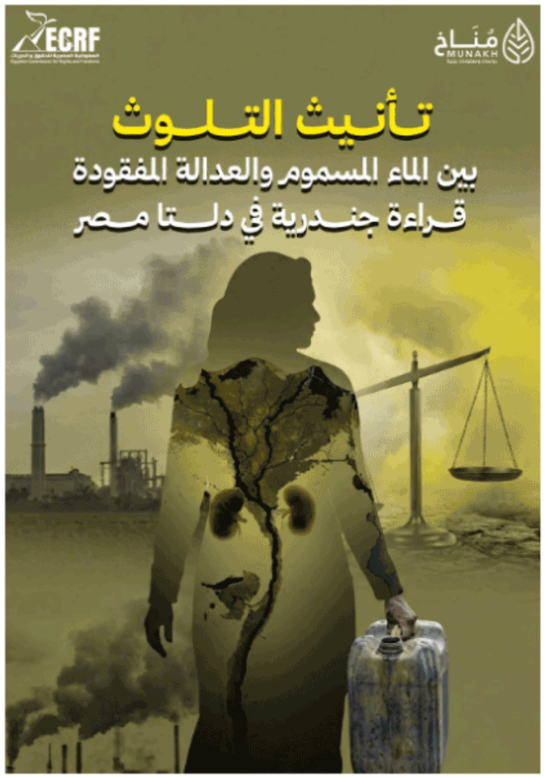

جحيم "تزممارت" وذاكرة التعذيب

قراءة في عالم "تلك العتمة الباهرة"

تعد رواية "تلك العتمة الباهرة" للطاهر بن جلون أحد أشد تجليات العنف السياسى فى منطقتنا العربية، حيث لا يعلو صوت على صوت الديكتاتورية والرأي الواحد. يدخل بنا الكاتب المغربى إلى عالم سجين فى سجن تزممارت السري، القائم فى منطقة صحراوية معزولة، حيث يعتقل البشر فى زنازين فردية ضيقة أشبه بالحفر تحت الأرض، وفى ظلام تام يكاد يكون "مبهِرًا" فى قسوته.

سجن تزممارت هو معتقل سياسى سري سابق، كان من بين السجون المغربية الأسوأ سمعة خلال ما سمى بسنوات الرصاص فى المغرب، حيث يقع على أطراف الصحراء الشرقية المغربية، انشأ فى عام 1973 وأغلق بتاريخ 15 سبتمبر 1991 بعد أن ذاع صيته السىء، سجن فيه 58 من العسكريين الذين شاركوا فى المحاولتين الانقلابيتين المعروفتين باسم الصخيرات (1971) ومحاولة انقلاب أوفقير (1972)، ثم بعض معارضى نظام الملك الحسن من أصحاب الرأي من اليساريين والقوميين الصحراويين خصوصا.

https://raseef22.net/articl
e/1093209-%D8%AA%D

أما سنوات الرصاص أو سنوات الجمر فهو مصطلح يشار به إلى فترة بين ستينات وثمانينات إلى بداية تسعينيات القرن العشرين، حيث شهدت تلك الحقبة التاريخية، انتهاكات دأب النظام المغربى وقتها على ممارستها ضد معارضيه من اختفاء قسري وتعذيب واعتقالات دون محاكمة، وذلك فى عهد الملك الحسن.

كيف تكون العتمة "باهرة"؟

يبدو عنوان الرواية شديد التناقض إذ غالبا ما يلازم وصف "الباهرة" النور لا العتمة والظلام، فكيف لها

أن تكون "مبهِرة" فى حين يستخدم الكاتب هذا التناقض ليعبر عن أن الظلام فى تزممارت ليس فقط غيابًا للضوء، بل هو حالة قصوى من القمع التى تنتهك كل شىء بما فيها الجسد، والروح، وحتى معانى مثل العدالة، فى المقابل وفى ظل هذه العتمة الكاملة، تعد كل التفاصيل البسيطة مثل لقمة الطعام وشربة الماء أو ذكرى بعيدة قبسا من نور، تجربة للوعى فى قلب الظلام حيث تأمل المعنى دون أي محاولة لاكساب هذا الوضع الشديد القسوة أي مسحة رومانسية.

إن الرواية التى اعتمدت على رواية الضابط السابق "عزيز بينبين" وأحد الناجين الثلاثين من تزممارت؛ التقى ببن جلون وأجرى معه حوارًا مطوّلًا، واعتمد على حكايته كنواة للرواية، مع قدر من التخييل الأدبى.

ينتمى الطاهر بن جلون إلى جيل من الكتاب الفرنكوفونيين المغاربة الذين كتبوا بالفرنسية عن واقعهم السياسى والاجتماعى، مع إصرار على تحويل التجربة المحلية إلى سؤال إنسانى أوسع، وفى كتابه هذا لا يقدم سيرة ذاتية وثائقية، بل رواية تعيد صياغة التجربة فى لغة أدبية مشحونة بالدلالات. بهذه الصياغة، لا يبقى السجين مجرد شاهد على ما وقع له، بل يصبح صوتًا أدبيًا يحمل عن الآخرين أيضًا، عن رفاق الزنزانة وعن الذين لم تتح لهم فرصة الكلام.

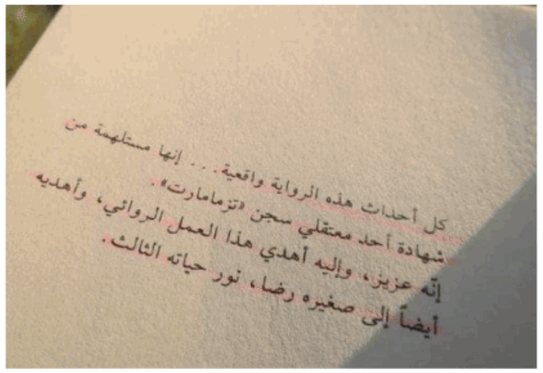

" إنى أعرف مقدار ما يستطيعه البشر إذا قرروا أن يؤذوا بشرًا آخرين"

تدور الرواية بالكامل تقريبًا داخل قبر ضيق نصفه على الأقل تحت الأرض يسمى الزنزانة فى سجن "تزممارت". عبارة عن غرف إسمنتية خانقة، بلا ضوء تقريبًا، وبقليل من الطعام والهواء، وهناك لا يوجد أثر لمحاكمات ولا تفاصيل الحياة السياسية خارج الجدران؛ كل ما نراه هو اليوميات البطيئة لأجساد تتحلل ببطء، وعقول تحاول ألا تفقد توازنها فى ظلام طويل.

الموت هنا ليس حدثًا استثنائيًا، بل احتمال ثابت يقترب مع كل مرض جديد ومع كل شتاء قارس داخل الزنزانة. يسقط بعض السجناء واحدًا تلو الآخر، فى حين يواصل السارد مقاومته الداخلية، متشبثًا بما تبقّى له من إيمان وذكريات وقدرة على الكلام.

رغم ضيق المكان، تتسع الرواية من الداخل حيث السجين لا يكتفى بوصف معاناته الجسدية؛ بل يعيد استحضار طفولته، عائلته، أحلامه القديمة، تفاصيل حياته قبل الاعتقال. هذه الارتدادات إلى الماضى ليست مجرد فواصل سردية، بل وسيلة دفاعية: ما دام قادرًا على تذكّر عالم خارج الزنزانة، فإن حياته لم تختزل بالكامل فى هذا القبر الإسمنتى. هكذا تصبح الذاكرة شكلًا من أشكال المقاومة، ومحاولة لصون هوية مهددة بالمحو.

المقبورون في أجسادهم والزمن "الباهر"

فى قلب النص، يتكرر الصراع بين الجسد والروح. الجسد فى هذه الرواية ساحة تعذيب مستمرة: الجوع ينخر العظام، الأمراض الجلدية والتنفسية تتكاثر، أوجاع الظهر والمفاصل تزداد مع ضيق المكان وقلة الحركة، الأسنان تسقط، العيون تموت ببطء فى غياب الضوء، وبالتوازي تحاول الأرواح الهائمة أن تظل متماسكة. عبر طرق متعددة منها التمسك بالإيمان فيستعين السجين بما يحفظه من القرآن، أو يشد عضده ولو قليلا بقصص الأنبياء، يحاول قراءة ما يحدث له فى ضوء فكرة الابتلاء، أو كنوع من التكفير، أو كاختبار لقدرة الإنسان على الاحتمال. هذا التأويل لا يلغى بشاعة ما يجري، لكنه يمنح صاحبه خيطًا رفيعًا للتماسك.

كالعادة يلعب الزمن دورا مهما فى حياة السجن حيث يصبح مأزق غير محدد المعالم فراغ "باهر" بدوره حيث يتوقف خارجيا تقريبًا. لا مواسم حقيقية، لا شروق ولا غروب لا تقويم واضح. الأيام متشابهة إلى حد التلاشى، حتى تصبح الحدود بين الأمس واليوم وغدًا ضبابية. يقيس السجين الزمن بطريقة مختلفة: بعدد الرفاق الذين ماتوا، بعدد المرات التى فُتِح فيها الباب، بعدد الأمراض التى مرّت بالجسد.

فالزمن بالسجن لا يتعدى كونه مقاطع طويلة من التكرار اليومى، من الحركات نفسها، والممارسات نفسها، لتشعر تماما أنك أمام قبر يضم مجموعة من الأحياء المقبورون فى أجسادهم بدورهم والمنقطعين عن الحياة فى الخارج.

تتميز الرواية بالواقعية رغم العناية الظاهرة بالسرد حيث أنها فى جوهرها نص سياسى وحقوقى أيضًا. سجن تزممارت فى الكتاب ليس مجرد مكان متخيل، بل رمز لمرحلة كاملة فى المغرب تُعرف بـ«سنوات الرصاص»، حيث تعرض المعارضون، أو من اشتُبه فى ارتباطهم بمحاولات انقلابية، إلى اعتقالات واختفاءات قسرية وتعذيب طويل.

فى سياق أدب السجون العربى، تلتقى «تلك العتمة الباهرة» مع تجارب أخرى تناولت الاعتقال السياسى والتعذيب، لكنها تتميز بالعديد من الأمور منها أن السجن هنا ليس مكانًا لعبور مؤقت، بل إقامة طويلة قد تمتد لسنوات دون أفق. وثانيها أن النص لا يركز على البُعد التنظيمى أو الحزبى للنضال السياسى، بل على النتيجة الجسدية والنفسية المباشرة للعنف من أجساد محطَّمة، أرواح تصارع، ذاكرات تحاول النجاة. وثالثها هذا المزج بين الشهادة والرواية، بحيث لا تضيع الحقيقة الوقائعية، ولا يختنق النص فى حدود الوثيقة القانونية.

الموت البطئ والتكريم بالوصف

ما يبدو تكريما لهؤلاء الضحايا لا يتجاوز الكاتب حيواتهم سريعا بل يسردها كسلسلة من الفواجع الفردية المتراكمة، حيث يروي كيف سقط أحدهم تلو الآخر فى هذا القبر المخيف، فمنهم من انهار جسده تحت وطأة الجوع والمرض والبرد والعتمة، حتى مايبدو عارضا عاديا ففى تلك الظروف قد يكون سببا للموت مثل الإمساك الحاد أو الإسهال المتواصل، الالتهابات التى لا تجد دواء، الحمى التى لا تجد بطانية، كلها تتحوّل فى فضاء مهمل ومنعزل إلى أحكام إعدام بطيئة. هشاشة الجسد مع سوء التغذية المستمر تجعل أي مرض صغير قادرًا على الانقضاض على السجين وإسقاطه نهائيًا.

أما الأثر الأعمق لكل هذه الوفيات لا يقتصر على من ماتوا فقط، بل يطبع أيضًا حياة من بقوا أحياء. فعزيز السارد لا يمر على موت رفاقه مرورًا عابرًا؛ كل فقدان هو صدمة جديدة، خليط من الحزن والرعب والإحساس الثقيل بالنجاة. مع كل جثة تُسحب من الزنزانة، يتقدم الباقون خطوة أخرى فى طابور غير معلن نحو العدم، ويزداد فى الوقت نفسه إصرارهم على حفظ ذكرى من رحلوا، كأن حفظ الأسماء والوجوه هو الطريقة الأخيرة لمقاومة محوهم الكامل.

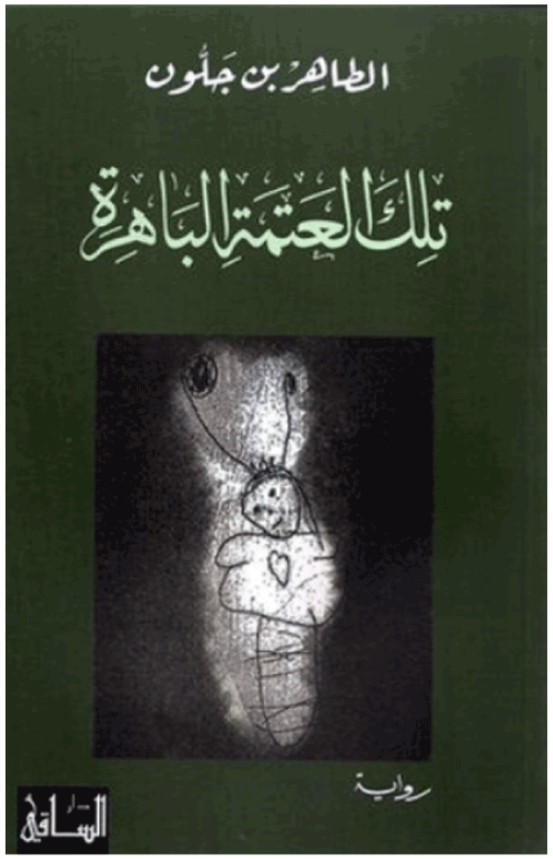

ينتمى الطاهر بن جلون إلى جيل من الكتّاب الفرانكفونيين المغاربة الذين كتبوا بالفرنسية عن واقعهم السياسى والاجتماعى، مع إصرار على تحويل التجربة المحلية إلى سؤال إنسانى أوسع، وفى كتابه هذا لا يقدم سيرة ذاتية وثائقية، بل رواية تعيد صياغة التجربة فى لغة أدبية مشحونة بالدلالات. بهذه الصياغة، لا يبقى السجين مجرد شاهد على ما وقع له، بل يصبح صوتًا أدبيًا يحمل عن الآخرين أيضًا، عن رفاق الزنزانة وعن الذين لم تتح لهم فرصة الكلام

معتقل تزممارت

وصف المكان بذاته – السجن - ليس خلفية محايدة، بل شريك كامل فى جريمة القتل البطىء؛ الزنازين الفردية أشبه بحفر ضيقة تحت الأرض لا تسمح حتى بالوقوف منتصب الظهر، ما يخلّف آلامًا مزمنة فى الظهر والمفاصل ويُضعف الجسد يومًا بعد يوم، والعتمة شبه التامة تدمّر العينين والنفسية معًا، والرطوبة والعفن والهواء الفاسد تصنع بيئة مثالية للأمراض التنفسية والجلدية.

بهذه الطريقة، تتحول الهندسة المعمارية للسجن إلى جهاز للقتل الصامت لا يحتاج إلى التعذيب المباشر كى ينجز مهمته، بل يترك الزمن يقوم بالباقى، فكل تفصيل من تفاصيل العفن والظلام ليس مجرد وصف روائى، بل دليل على نظام عقاب يعامل الجسد كشىء يمكن تحطيمه بالكامل من أجل إسكات صوت مخالف أو محو أثر جريمة سياسية لا تريد الدولة الاعتراف بها.

رواية تلك العتمة الباهرة صدرت فى أصلها الفرنسى بعنوان Cette aveuglante absence de lumière عن دار Éditions du Seuil فى باريس سنة 2001، بعد ذلك تُرجمت الرواية سريعًا إلى عدد من اللغات، من بينها الإنجليزية تحت عنوان This Blinding Absence of Light عام 2002، وهى النسخة التى حصدت «جائزة دبلن العالمية للأدب عام 2004

أما النسخة العربية «تلك العتمة الباهرة» فصدرت عن دار الساقى فى بيروت عام 2002 بترجمة الشاعر والناقد اللبنانى بسام حجار، ثم أعيد طبعها مرات لاحقة لدى دار الساقى والمركز الثقافى العربى.

الروائي الطاهر بن جلون - المصدر : أرشيف صحفي

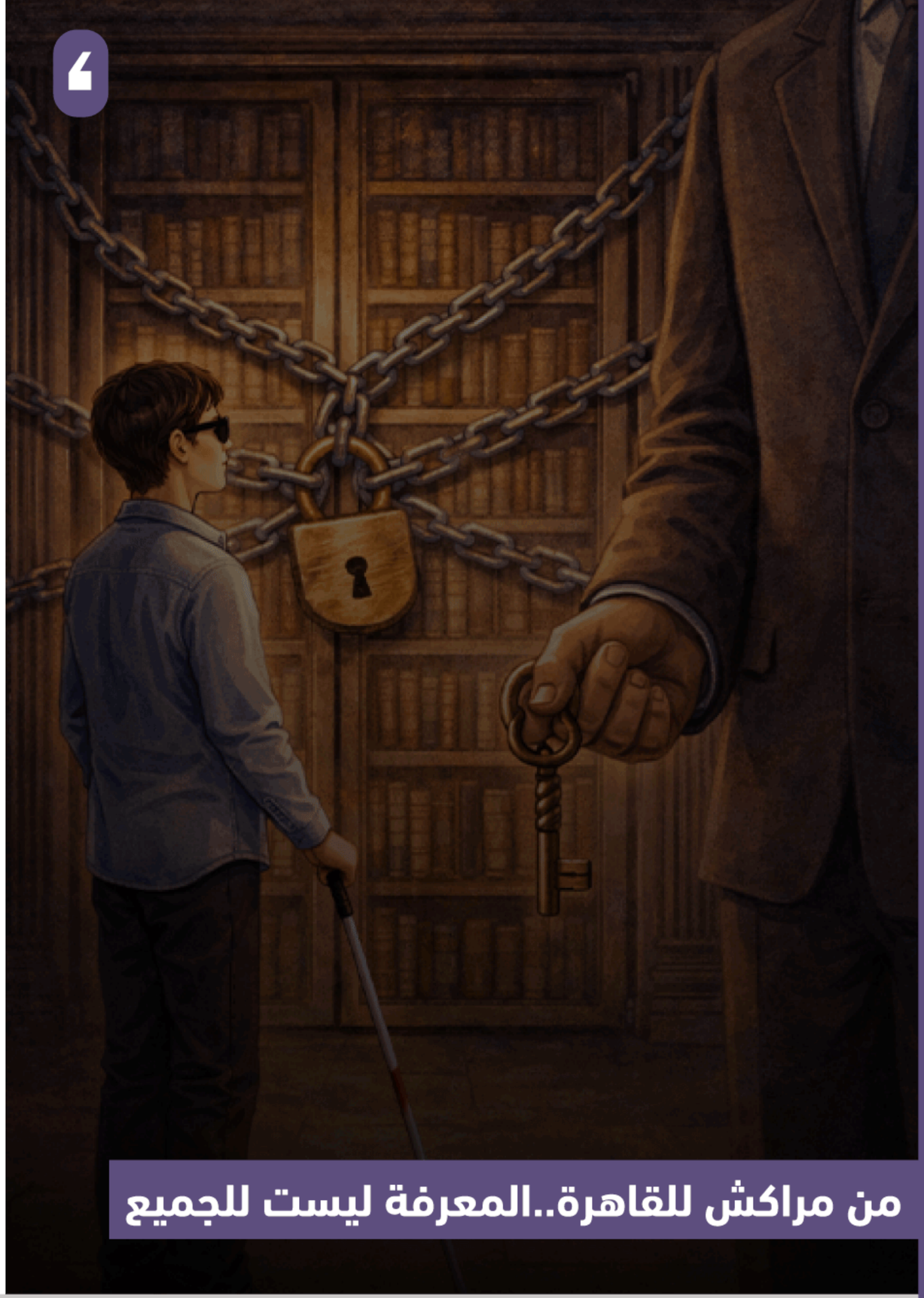

من مراكش للقاهرة..المعرفة ليست للجميع

معاهدة مراكش الخاصة بفاقدي البصر هى معاهدة دولية تهدف بالأساس إلى إتاحة المعرفة، والجوع إلى الكتب، للمكفوفين، وضعاف البصر، حيث إن نسبة ضئيلة من الكتب والمطبوعات التى يتم نشرها تأتى بصيغ مُلائمة لمن لديهم صعوبات بقراءة المواد المطبوعة، وذلك نظرا لعوائق الوصول التى تضعها قوانين حقوق النسخ والنشر.

تسعى معاهدة مراكش إلى القضاء على هذا التمييز المعرفى من خلال أمرين:

أولا: عن طريق مطالبة الدول التى تصادق على المعاهدة بعمل استثناء فى قوانينهم المحلية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية يشمل المكفوفين وضعاف البصر ومن لديهم صعوبات بقراءة المواد المطبوعة.

ثانيا: عن طريق السماح بتصدير واستيراد المواد المطبوعة المحمية بحقوق الملكية الفكرية والتى تم تحويلها لصيغ ملائمة لمن لديهم صعوبات فى قراءة المواد المطبوعة، دون الحاجة للحصول على إذن مالكيها أيضا.

ووفقا للمعاهدة، فإن الهيئات المعتمدة كالمؤسسات الخاصة بالمكفوفين، هى من يحق لها تصدير تلك المواد، المحولة تحت بنود المعاهدة، ولكن المعاهدة تسمح باستيراد تلك المواد سواءآ من قِبَل مؤسسات مثيلة أو أفراد يعانون من صعوبات بالقراءة.

تم التوصل إلى المعاهدة فى المؤتمر الدبلوماسى الذي عقدته المنظمة العالمية للملكية الفكرية "WIPO" فى مدينة مراكش بالمملكة المغربية بتاريخ 27 يونيو 2013، وأصبحت سارية المفعول بدءآ من 30 سبتمبر 2016 بعد تجاوز عدد الدول التى صادقت عليها أكثر من 20 دولة فى يونيو 2016. وقد تتابعت الدول فى التصديق على هذه الاتفاقية وإقرارها حتى وصلت إلى قرابة المئة دولة.فيما لم تصدق مصر عليها حتى الآن لمشاكل تتعلق بقوانين الحرية الفكرية لديها.

ويُعد اتحاد الكتب الميسّرة (ABC) شراكةً عالمية بين القطاعين العام والخاص تقودها المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)، وتضم منظمات تمثّل الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية والمكتبات المخصّصة لهم و هيئات وضع المعايير والناشرين والمؤلفين.

يهدف الاتحاد إلى زيادة توافر الكتب حول العالم بصيغ ميسّرة مثل برايل، والصوت، والنصوص الإلكترونية، والطباعة الكبيرة، لضمان وصول المكفوفين وضعاف البصر ومن يعانون من إعاقات فى الطباعة إلى المعرفة والمحتوى الثقافى على قدم المساواة مع الآخرين.

تشير تقديرات منظمة الصحة العالمية إلى وجود 253 مليون نسمة فى العالم من ذوي الإعاقات البصرية يعيش أغلبهم فى بلدان منخفضة الدخل.

أقل من

10%

من مجموع المواد المنشورة متاحة للأشخاص المكفوفين أو ضعاف البصر

وفى مصر تحديدا، ووفقًا لتقديرات منظمة الصحة العالمية لعام 2023، يوجد ما يقارب مليون شخص كفيف، إضافة إلى 3 ملايين شخص من ضعاف البصر بدرجات مختلفة، ما يعكس أن المشكلة كبيرة وتمس قطاع واسع من المصريين.

ومع ذلك فإن أغلب المكفوفين فى مصر يواجهون صعوبات حادة فى الوصول إلى الكتب المدرسية والجامعية بصيغ ملائمة، أما على المستوى الثقافى، فمكتبات المكفوفين التابعة للهيئة العامة لقصور الثقافة ومكتبة الإسكندرية تعانى من محدودية الموارد وضعف التحديث، حيث لا تتوفر سوى بضع مئات من العناوين بصيغة برايل أو صوتيًا، فى مقابل مئات الآلاف من الكتب الورقية المتاحة لغير المكفوفين.

كما تفتقد البنية التعليمية إلى مراكز خدمة الطلاب ذوي الإعاقة داخل الجامعات، وبحسب دراسة "التحديات الأكاديمية والتكنولوجيا المساعدة لطريقة (برايل) لدى الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية فى مراحل التعليم الإعدادي والثانوي والجامعى" فإن تعيين منسق فى كل كلية يمثل ضرورة لتيسير التواصل بين الطلاب والمراكز، مع التشديد على أهمية التعريف المبكر للهيئات التدريسية بالطلاب وتوفير مقررات بصيغة "وورد" حتى يسهل تحويلها إلى "برايل" وكذلك تعديل المواد التى تتضمن رسوماً أو جداول.

كما أكدت الدراسة دور وحدات التضامن الاجتماعى فى إمداد فاقدي وضعاف البصر بالوسائل المساعدة وتنظيم برامج تدريبية للمجتمع الجامعى، إضافة إلى ضرورة توفير الإتاحة المكانية داخل المبانى وتطبيق معايير الوصول الشامل لضمان بيئة تعليمية مناسبة.
بحسب قانون رقم 10 لسنة 2018 فى شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتحديداً نص المادة 11، تلتزم مؤسسات التعليم الحكومى وغير الحكومى، بما فى ذلك الجامعات، تطبيق مبدأ المساواة بين الطلاب ذوي الإعاقة وغيرهم، وتوفير فرص تعليمية متكافئة تناسب جميع أنواع الإعاقات ودرجاتها.

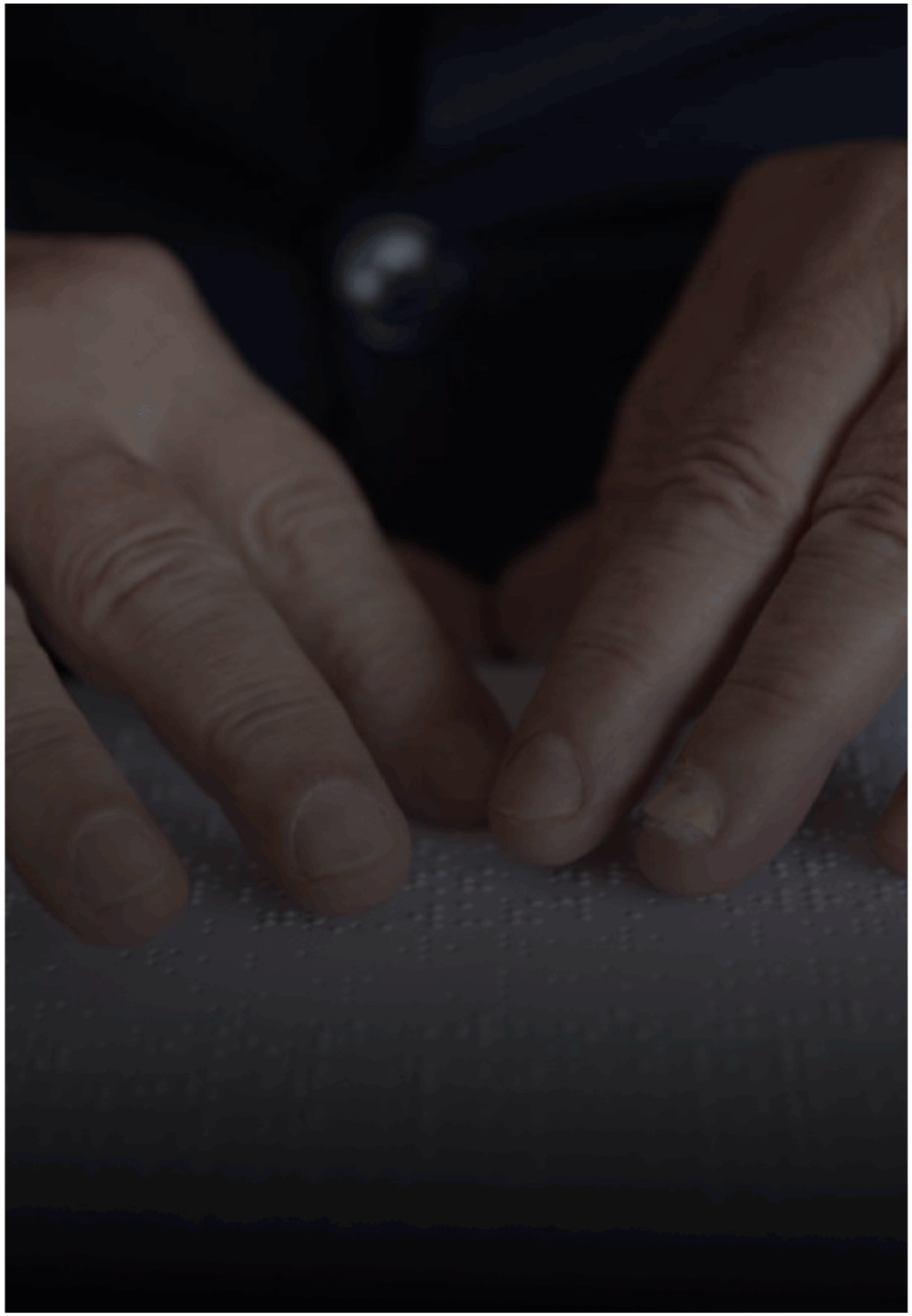

أصوات لا تلتقي

الثورة التي لم نحسن الاستماع لها

أحمد عبدالفتاح/ مدافع عن حقوق الإنسان

مع كل ذكرى للثورة، يعود السؤال القديم بطريقة جديدة: لماذا يبدو اننا لا نزال نقف عند النقطة نفسها، رغم مرور الزمن، ورغم تغير الظروف؟ كأن الحدث الكبير الذي فتح باب المستقبل ظل معلقا فى منتصف الطريق، لا هو استقر فى الذاكرة، ولا هو تحول الى درس نتعلمه لنمضى به الى الامام. ومع الوقت، صار من الضروري أن نعيد النظر فى التجربة، لا بهدف تكرار سردها، بل بهدف فهم ما الذي أعاق قدرتنا على تحويل اللحظة الى مسار.

كلام كثير، واستماع أقل

من بين كل الأسباب التى قيلت وتحليلات قدمت، يبقى هناك خيط دقيق يتكرر فى كل مرة نعيد فيها فتح الملف:

لم نكن قادرين على الاستماع لبعضنا البعض. قد تبدو الجملة بسيطة، لكنها فى الحقيقة مفتاح كبير لفهم ما حدث. فعندما نتأمل الثورة من بعيد، نلاحظ أن الازدحام الهائل فى الميدان كان يخفى عزلة داخلية. كل مجموعة كانت تحضر بجسدها، لكن بعقل متمركز حول رؤيته وحدها، لا حول المساحة المشتركة. كأننا كنا نقف فى المكان ذاته، لكننا نعيش قصصا مختلفة لا تسمع بعضها.

ميدان واحد وأحلام متباعدة

وتظهر هذه الفكرة بوضوح فى تفاصيل كثيرة من تلك الأيام. مجموعات تهتف حلمها الخاص، وأخرى تهتف لنقيضه فى اللحظة نفسها. خطب تقطع قبل أن تفهم، نقاشات تنتهى قبل أن تبدأ لأن كل طرف دخل الحوار وهو مقتنع بان الاخر غير مدرك للمشهد. حتى الخوف الذي جمع الناس كان يعاش بطريقة مختلفة. كل مجموعة تخشى ما تخشاه وحدها، وتثق فى من تثق فيه وحدها، و ترى المستقبل من زاوية واحدة، كأنها الزاوية الوحيدة الممكنة.

منذ لحظة الثورة إلى أن أصبح نمط دائم

مع مرور السنوات، بدا واضحا ان هذه المشكلة ليست حادثا عابرا، بل جزء من طريقة تشكيل علاقتنا ببعض. فاليوم، رغم الضغوط الكبيرة التى يمر بها المجتمع، مازال المشهد يتكرر بصورة اخرى. كل فريق يتحرك فى مساحته الضيقة، يشتبك مع قضاياه فقط، ويعلن موقفه داخل دائرة يسمع فيها صدي صوته أكثر مما يسمع أصوات الآخرين. وحتى الانتقادات التى توجه للنظام الحالى غالبا ما تقال من مواقع متباعدة. بلا تواصل، بلا جهد مشترك، وبلا محاولة لبناء ارضية تضم المختلفين.

حتى الظلم لم يجمعنا

وتبدو هذه المفارقة مؤلمة: الظلم الذي كان مفترض ان يدفع الناس للتقارب، جعل كل مجموعة اكثر انغلاقا على نفسها. منصات التواصل بدت بديلا حديثا للميدان، لكنها كررت المشكلة ذاتها بطريقة اعلى صوتا. اختلافات بسيطة تتحول إلى عداوات، محادثات تتفكك عند أول جملة حادة، وكل قارئ يتعامل كأن رأية مركز الثقل. اصبحنا اسرع فى الرد، وابطأ فى الفهم. اسرع فى الدفاع، وأقل استعدادا لان نستمع لحظة واحدة قبل ان نحكم.

غياب المعنى المشترك

وعلى مستوى أعمق، يشير هذا الواقع إلى مشكلة أكبر من السياسة: مشكلة فى كيفية إنتاج معنى مشترك داخل المجتمع. فالاستماع ليست مهارة اجتماعية فقط بل شرط أساسى لبناء رؤية جماعية. من دون الإصغاء يصبح المستقبل موزعا بين مجموعات صغيرة لا ترى بعضها، وكل مجموعة تتخيل وطنا يخصها وحدها. وهكذا يتغير معنى الانتماء نفسه، من انتماء إلى بلد واسع، إلى انتماء إلى زاوية من زوايا البلد.

السؤال الذي لم نجب عنه بعد

وفى ذكرى الثورة، ربما يكون هذا السؤال الذي يستحق أن نتوقف عنده: هل تعلمنا أن نصغى؟ هل أصبحنا قادرين على ان نسمع المختلف قبل ان نصدر حكما؟ هل يمكن أن نجد فى أصوات الآخرين ما قد يساعدنا على رؤية ما فاتنا؟ الجواب ربما ليس سهلا، وربما لا يزال بعيدا، لكنه سؤال ضروري اذا اردنا ان نخرج من الدائرة التى دارت حول نفسها سنوات طويلة.

الطريق الذي لم نجربه

فى نهاية الأمر، قد يكون أهم ما تكشفه الثورة بما تحملة من امل وبما انتهت إليه من انقسام أن الصوت وحده لا يصنع مستقبلا. وان الهتاف، مهما كان مخلصا، يحتاج إلى اذن مستعدة لأن تصغى. وربما يكون الطريق الذي لم نجربه بعد، هو الطريق الذي نحتاجه الآن: ان نعيد بناء القدرة على الاستماع، لأن بلدا لا يسمع بعضه سيظل منشغلا بصوته لا بمستقبله. أما بلد يتعلم الإصغاء، فربما يجد الطريق الذي تعثر فيه من قبل.

الضمير الذي لا يُطفأ

بقلم رشا قنديل

صحفيةٌ وأكاديمية - عضوٌ مؤسس في لجنةِ الدفاع عن سجناء الرأي

لم تعد قضية سجناء الرأي في مصر شأناً حقوقياً يُناقش فيهوامش التقارير أو يُستخدم كورقة في لحظات المساومة السياسية، بل أصبحت مرآة صادقة تكشف طبيعة الحكم وحدودالشرعية التي يستند إليها، وصارت المفتاح الحقيقي لفهم كيفيُدار المجال العام في دولة تُشيِّد السجون أسرع مما تُشيِّدالمؤسسات، وتتعامل مع الكلمة باعتبارها تهديداً، ومع المواطن بوصفه مشروع اتهام قبل أن يكون صاحب حق. وأكتب هنا،بصفتي صحفية مصرية وأستاذة في دراسات الحرب والإعلام،وبصفتي عضواً مؤسساً في لجنة الدفاع عن سجناء الرأي، لأن اللحظة تجاوزت حدود التحليل إلى واجب الشهادة، ولأن السكوت لم يعد ضمانة حياد ،بل مشاركة في إدامة الظلم.

فالحبس الاحتياطي في صورته الراهنة ليس مجرد انحراف في تطبيق القانون، بل هو تحوّل بنيوي في وظيفة الدولة نفسها، من دولة يفترض أن تحمي الحقوق إلى دولة تستخدم القانون كستارلإخفاء القمع. لم يعد هذا الحبس إجراءً احترازياً كما تصفه النصوص، بل صار عقوبة مستقلة بذاتها تُطبّق قبل أي اتهام حقيقي، وتمتد لشهور وربما سنوات دون محاكمة. إن عشرات الآلاف من المصريين مرّوا أو يمرون بهذه التجربة القاسية: تجديدات آلية لا تناقش الدليل ولا تمتحن مبررات الضرورة،وقرارات تُصدر وكأن الإنسان مجرد رقم في ملف، وتُهم محفوظةتُنسخ حرفياً من قضية إلى أخرى، إلى حدّ يبدو معه أن النيابةأصبحت تُدين قبل أن تتحقق، وأن العدالة أصبحت استكمالاًلإجراءات شكلية لا تمسّ جوهر المسألة. لا يمكن لدولة تحترم نفسها أن تسمح بأن يصبح الحبس الاحتياطي—وهو استثناء في كل نظم القانون—بديلاً عن الحكم، وبديلاً عن التحقيق،وبديلاً عن العدالة.

ويزداد المشهد قتامة حين نصل إلى الإخفاء القسري، ذلك الفعلالذي لا يمكن وصفه إلا بأنه انتزاع قسري لإنسان من الوجود. أسرٌ تبحث عن أبنائها في المستشفيات وأقسام الشرطة، وتسألفي النيابات فلا تجد جواباً، ثم تسمع العبارة التي تكرر نفسهابلا توقف: «لا نعلم عنه شيئاً». أي دولة يمكن أن تتذرع بعدمالمعرفة وهي التي لا تتحرك فيها ورقة إلا بإذنها؟ أي نظاميستطيع أن يبرر غياب مواطن لأيام أو أسابيع دون أثر؟ ثم كيفيمكن تفسير ظهور المختفي فجأة في نيابة أمن الدولة متعباً،مُنهكاً، محاطاً باتهامات لم يعرف عنها شيئاً قبل لحظة مثوله؟هذا النمط أصبح مألوفاً بين الأسر التي تواصلت مع اللجنةالشعبية للدفاع عن سجناء الرأي خلال الأشهر الماضية. أمهاتتنتظرن خبراً، آباء يطوفون المدن بحثاً عن أثر، وزوجات يقتسمنالليل بين الخوف والأمل. إن الدولة التي تسمح لنفسها بإخفاءمواطنيها تُعلن عملياً أنها فوق القانون وفوق المساءلة، وأنالضمانات الدستورية لا قيمة لها حين تقف في وجه الأجهزةالأمنية.

أما تجريم الرأي والنشر، فهو الوجه المكشوف للسياسة نفسها. ففي بلد يُفترض أنه يحمي حرية الفكر وفقاً للدستور، تُفتحعشرات القضايا شهرياً ضد مواطنين بسبب منشور أو تعليق أوجملة قيلت في لحظة غضب. الصحفي يُستدعى لأنه نشرمعلومة تُزعج جهة ما، الباحث يُتهم بالإرهاب لأنه كتب دراسة،الشاب يُسجن لأنه كتب حملة ساخرة، الفنان تُصادر أعماله لأنهالا تلائم الذائقة الرسمية. وحين تصبح الكلمة جريمة محتملة،يتحول المجال العام إلى مساحة خانقة لا تتسع لنقاش جاد ولالحوار صادق. ما يجري اليوم ليس نزاعاً بين دولة وصحافة، بلنزاع بين سلطة تحاول احتكار الحقيقة، ومجتمع ما زال فيه منيصر على قولها. إن تجريم التعبير يعني عملياً تجريم التفكير،وتجريم التفكير يعني تجريم الوجود ذاته.

كل هذا يحدث بينما تتحدث الدولة عن "الحوار الوطني" و"لجانالعفو". لكن الحوارات التي لا تُخرج مظلوماً من سجنه تصبحواجهة علاقات عامة، واللجان التي تُنشأ ثم تُعطل، ثم تُفعّلإعلامياً، ثم تتوقف عملياً، لا يمكن أن تُبنى عليها ثقة. الإفراجاتالمحدودة التي حدثت كانت في جوهرها مبادرات شكلية، والدليلهو استمرار القبض بوتيرة أسرع، واستمرار تدوير المحتجزينعلى قضايا جديدة بعد إخلاء سبيلهم. كيف يمكن أن يُصدَّق أيحديث عن نية إنهاء هذا الملف بينما أعداد المحبوسين تتسعوالمجال العام يضيق؟ وكيف يمكن لمواطن أن يثق في مسار رسميلا يحمي من التدوير، ولا يوقف التعسف، ولا يعالج جذور الأزمة؟

ومن هذا الفراغ فإن لجنة الدفاع عن سجناء الرأي أُسست لا لتكون بديلاًعن الدولة، ولا لتكون طرفاً سياسياً في معركة، بل لتكون ضميراً واضحاً حين التبست الأصوات، ولتقول للمجتمع ما يجب أن يقالللدولة ولا يُقال: إن الحرية حق، وإن السجن بسبب رأي جريمة،وإن حماية المواطنين واجب لا فضل. اجتمعنا—أحزاباً ونقابيينوصحفيين وشخصيات عامة وحقوقيين وأهالى سجناء—علىقاعدة قانونية صلبة: أن الدستور نفسه يضمن حرية التعبير، وأنما يجري ليس ممارسة قانونية بل خروجاً على الدستور. البيانالتأسيسى للجنة كان، في جوهره، وثيقة تحذير: تحذير مناستمرار الحبس الاحتياطي باعتباره عقوبة لا يحدّها قانون،وتحذير من استخدام تهم الإرهاب كغطاء لتجريم المشاركةالسياسية، وتحذير من أن استمرار هذا النهج سيقود إلى مزيدمن الاحتقان، وأن السلم الأهلي لا يمكن أن يُبنى وهناك آلافالأسر تعيش على أمل زيارة أو اتصال أو خبر عن غائب.

تتلقى اللجنة البلاغات، ترصد الانتهاكات، تقدّم دعماً قانونياً لمنيُحرمون من الدفاع، توثق ظروف الاحتجاز، تُصدر تقارير دورية،وتضع الحقيقة أمام المجتمع دون تزويق أو مساومة. وهي تعملبجهود تطوعية لأن الاستقلال ليس خياراً بل شرطاً: الضمير لايعمل بأجر، والعدالة لا تُهندس من فوق، والحقوق لا تُستعاد إلامن خلال عمل حر غير تابع.

ولطالما قلت، من موقعي في اللجنة، إن الدفاع عن سجناء الرأيليس دفاعاً عن أفراد بل عن المبدأ الذي يقوم عليه الوطن. فحينيسجن صحفي لأنه كتب، يسجن معه حق المجتمع في المعرفة. حين يختفي باحث، يختفي معه العقل الذي يحتاجه الوطن لفهمنفسه. حين يحبس طالب بسبب رأي، تُحبس معه طاقة المستقبلالتي كان يمكن أن تكون قوة لا عبئاً. إن الدولة التي تخاف منالكلمة دولة تخاف من نفسها، والدولة التي تُسكت الأصواتتُسكت قدرتها على الإصلاح. لقد علمتنا تجارب التاريخ أنالسجون لا تطفئ الأفكار، بل تقويها، وأن الظلم لا يخلقالاستقرار، بل يصنع هشاشة تتشقق عند أول تحدٍ.

ولذلك، فإن المعركة اليوم ليست معركة سجناء الرأي وحدهم، بلمعركة مصر كلها. هل تريد مصر دولة يحكمها القانون أم دولةيحكمها الخوف؟ هل تريد مجتمعاً يشارك في صنع مصيره أممجتمعاً يُحاصر في صمته؟ هل تريد نظاماً قوياً بثقة مواطنيه أمنظاماً ضعيفاً يحتاج إلى السجن ليُسمع صوته؟ هذه الأسئلةليست سياسية بل وجودية. إن مستقبل هذا البلد لن يُبنى بينماأبناؤه خلف الأسوار، ولن ينهض بينما الكلمة تُحاكم، ولن يستقربينما الرأي يُجرّم.

ومن هنا أكتب شهادتي: الضمير لا يُسجن، والكلمة لا تُطفأ،والإنسان لا يُختزل إلى ملف. وإن بقي في هذا البلد صوت واحديرفض الظلم، فلن يبقى المصريون سجناء في وطنهم. لأن الحريةلا تُستجدى بل تُمارس، ولا تُمنح بل تُنتزع، ولا تُطفأ بل تُكتب... كما تُكتب هذه المرافعة الآن.

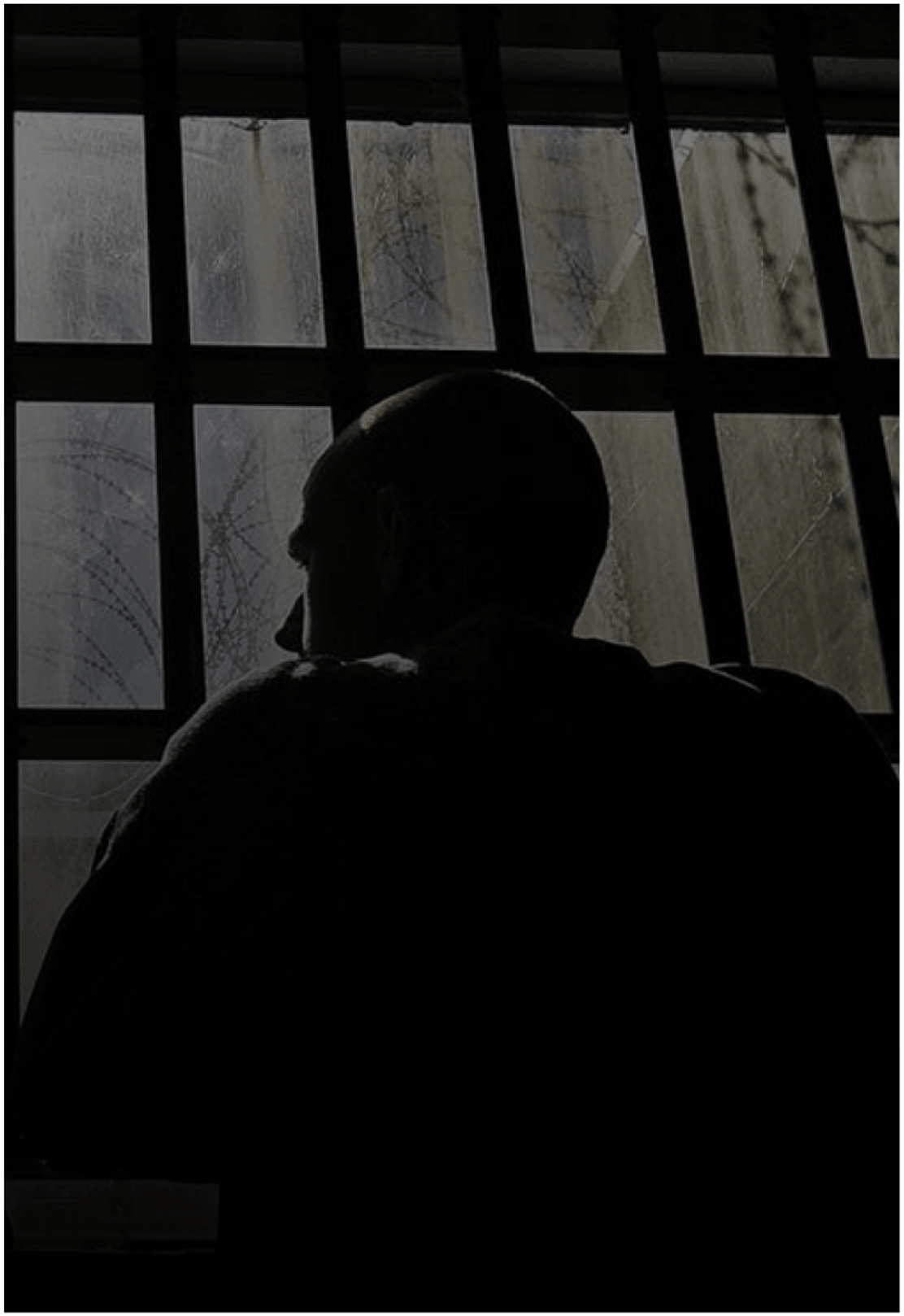

سيد صابر يقبع خلف القضبان منذ أكثر من عام بسبب كتاباته ودفاعه عن حقوق الإنسان

يواجه المدافعون عن حقوق الإنسان فى مصر مخاطر متعددة نتيجة دفاعهم عن الحريات الأساسية وحق المواطنين فى التعبير عن آرائهم، ولعل أبرز هذه المخاطر هو التعرض للاعتقال التعسفى والحبس لفترات طويلة بسبب ممارسة حقهم المشروع فى الرأي والتعبير.

نسلط الضوء هنا على الكاتب الصحفى سيد صابر، الذي يقبع خلف القضبان منذ نوفمبر 2024 بسبب منشور على موقع التواصل الاجتماعى، وهو مثال واضح على التضييق الذي تتعرض له حرية الصحافة والتعبير فى مصر، فى انتهاك صريح للمادة 19 من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، التى تنص على أن "لكلِّ شخص حقّ التمتُّع بحرِّية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحقُّ حرِّيته فى اعتناق الآراء دون مضايقة، وفى التماس الأنباء والأفكار وتلقِّيها ونقلها إلى الآخرين، بأيَّة وسيلة ودونما اعتبار للحدود". وكذلك المواد 19 و 20 من العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية، التى تكفل لكل شخص حق التعبير عن رأيه ونشر المعلومات دون تدخل أو تهديد من الدولة.

كيف تكون العتمة "باهرة"؟

سيد صابر كاتب صحفى ساخر، حاصل على بكالوريوس العلوم الاجتماعية وبكالوريوس الصحافة والإعلام من جامعة القاهرة، وكتب فى عدد من المواقع والإصدارات الصحفية المصرية والعربية، وكان "صابر" أحد الأعضاء البارزين بحملة المرشح الرئاسى أحمد الطنطاوي. وصدرت له عدة مجموعات قصصية منها "غالية"، "بوء بوء"، "مزرعة المكرونة"، و"سوتى والجنرال"، وذلك بالإضافة إلى كتاب "بلاش كلام فارغ" الذي يتناول فيه الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية.

ولم يكن "صابر" يتردد فى انتقاد السياسات الاقتصادية التى تمس حياة المواطنين اليومية، فنجده فى سبتمبر 2023 عقب إعلان رفع الحد الأدنى للأجور إلى أربعة آلاف جنيه يكتب ساخرًا ومتهكما على غياب الالتزام الفعلى بتطبيق مثل هذا القرار: "رفع الحد الأدنى للأجور لـ4 آلاف جنيه.. ويا ترى ده يلتزم به القطاع الخاص بشكل ملزم؟ كفاية نصب وكذب على الناس بقى. لسه ملايين من المصريين مرتباتهم ما تزيدش عن 2500"، مضيفا: "موسم انتخابات بقى والكلام مافيش عليه جمرك... وبصراحة، أنت بالانتخابات ولا من غير انتخابات عمرك ما صدقت فى وعد، على كل المستويات: السياسية والاقتصادية والاجتماعية".

كذلك لم يتردد فى الدفاع عن المعتقلين والمطالبة بوقف الملاحقات التى تطال أصحاب الرأي، فنجده - على الدوام - يستخدم كتاباته الساخرة والجادة لتسليط الضوء على انتهاكات الحريات الأساسى والدعوة لفتح المجال العام واحترام الحق فى التعبير، فعند القبض على المرشح الرئاسى أحمد الطنطاوي، كان من أوائل من انتقدوا ذلك فكتب عبر فيسبوك إن "إحالة أحمد طنطاوي للمحاكمة الجنائية فى تهم كيدية كاذبة ليست هدفها معاقبة طنطاوي على تجرؤه وترشحه للرئاسة فقط، وإنما منعه من الترشح مستقبلاً بعد إدانته"، مضيفا: "خايفين من الستارة والصندوق".

وجرى اعتقال "صابر" مساء يوم 27 نوفمبر 2024، حيث ألقت قوات الأمن القبض عليه من منزله وجرى اقتياده إلى جهة غير معلومة قبل عرضه على النيابة، على خلفية منشور كتبه عبر "فيسبوك" ينتقد فيه سياسات أوضاع معينة وهو ما اعتبرته السلطات ذريعة لتوجيه اتهامات تشمل الانضمام لجماعة إرهابية ونشر أخبار كاذبة وإساءة استخدام مواقع التواصل الاجتماعى.

تقول إيمان عوف، عضوة مجلس نقابة الصحفيين مقررة لجنة الحريات بالنقابة، إن الكاتب سيد صابر كان يعمل صحفيا فى السابق لكنه توقف عن الكتابة الصحفية واتجه لكتابة الكتب والإصدارات الأدبية بشكل كبير.

لكن رغم ذلك تؤكد عوف أن نقابة الصحفيين تقف دائما فى خط الدفاع عن مواجهة وقمع الإبداع أي ما كان نوعه، وهى مع حرية الرأي والتعبير لجميع المواطنين، وبخاصة عندما يكون لهؤلاء المواطنين صلة ما بالصحافة ومهنة الصحافة مثل الكتاب والأدباء وما إلى ذلك.

إيمان عوف، مقررة لجنة الحريات بنقابة الصحفيين - مصدر الصور: صفحتها على "فيسبوك"

مجرد "كلام"

وتضيف مقررة لجنة الحريات بنقابة الصحفيين، أن فكرة الملاحقة للمبدعين نتيجة لكتاباتهم على مواقع التواصل الاجتماعى هو فى الحقيقة أمر يؤكد أن هناك أزمة كبيرة جدا فى تقبل الرأي الآخر، وإن أي حديث يُقال حول أن سيكون هناك إعادة صياغة للعلاقة ما بين النظام والكتابة وحرية الرأي وإن المجال مفتوحا مرة أخرى لتقبل وجهات النظر الأخرى هو مجرد "كلام" مثل الحبر على الورق، لا قيمة له لأنه فى الحقيقة ينعكس على أرض الواقع بصيغة عكسية.

لذا - وفق عوف - نجد الكاتب سيد صابر تتم ملاحقته بسبب آراءه ودفاعه عن حقوق الإنسان، ونجد أيضا ملاحقات لصحفيين آخرين لم يرتكبوا أي شىء سوى أنهم كشفوا عن قضايا فساد أو لمجرد أنهم عبروا عن آرائهم، التى هى بالأساس سلمية لا تحمل أي دعوة لعنف ولم يقتربوا من العنف؛ فقط يقولون وجهة نظر أو سياسات بديلة أو ينتقدون سياسات قائمة. وهذا يؤكد عكس ما يُقال، ويؤكد افتقار النظام لفكرة الاستماع لوجهة النظر الأخرى أو الرأي الآخر.

سيد صابر - مصدر الصورة: صفحته على فيسبوك

نقده كان بناءً

وترى إيمان عوف إن هذا النظام لا يطيق وجهة النظر الأخرى ولا يطيق أن يقول له أحد أنه أخطأ هنا، أو أن السياسات المطبقة غير جيدة.

وتشير إلى أنها تتابع أعمال سيد صابر منذ سنوات عديدة فهو "صديق عزيز جدا"، وترى أن 90% من كتاباته هى كتابات ساخرة؛ يسخر فيها من السياسات المتبعة ومن التشريعات والممارسات المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمدنية، لذا ترى أنها كانت مجرد آراء لشخص يرى بأننا نسير فى طريق آخر غير الطريق الذي ينبغى أن نسير فيه، وإن نتائج هذا الطريق هى نتائج سلبية أو انعكاسها على المواطنين اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا انعكاس سلبى وبالتالى نقده كان نقد بناء يطرح خلاله رؤى ووجهات نظر مختلفة لما يتم على أرض الواقع.

نظام غير قادر على تقبل السخرية

سيد صابر - مصدر الصورة: المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

وتؤكد: "لم أر أبدا أنه دعا للعنف أو حرض عليه، ولم أر فى كتاباته الساخرة وحتى كتاباته الجادة أي دعوة للعنف"، لافتة إلى أن "النظام غير قادر حتى على تقبل الكتابة الساخرة". وتشدد عوف على أن تغييب شخص مثل سيد صابر هو تغييب لصوت مخالف للنظام، وهذا يدل على أن هذا النظام نظام ضعيف وغير قادر على مواجهة الرأي الآخر، وغير قابل إنه يستمع له حتى، وهذا يؤدي إلى سلبيات كثيرة جدا كالوقوع فى الأخطاء ولدينا نموذج الانتخابات البرلمانية الأخيرة.

تستطرد موضحة: فى الانتخابات "بُح صوت الناس" وهى تتحدث عن قانون تنظيم الانتخابات وإنه من البداية سيؤدي إلى هذا المشهد العبثى الذي خرج رئيس الجمهورية بنفسه وانتقده. فشخص مثل سيد صابر أكيد كان سيتحدث عن النظام الانتخابى إذا كان حرا وسيتحدث عن حالة الفساد الموجودة فيها والمال السياسى وغيره، بحسب عضوة مجلس نقابة الصحفيين.

وتختم عوف حديثها قائلة إن هذا النظام لو لديه قدرة أن يستمع فمن الضروري جدا أن يسمع للأصوات المعارضة والمختلفة ولا يغيبها ولا يعاقبها ولا يقهرها بالشكل الذي تم مع الكاتب سيد صابر.

تدهور الحالة الصحية

ويعانى الكاتب سيد صابر من تدهور شديد فى صحته، فقد أجرى عمليتين جراحيتين فى القلب ويعانى من أمراض مزمنة، وهو ما يجعل استمرار حبسه فى ظروف غير مناسبة انتهاكا واضحا لحقه فى الرعاية الصحية وفق ما تُقر المواثيق الدولية والدستور المصري، وقد نُقل "صابر" فى أكثر من مناسبة إلى المركز الطبى بسجن مجمع السجون لإجراء الفحوصات والعلاج.

ووفق المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، أجرى صابر بتاريخ 25 أبريل 2025 عملية جراحية فى القلب نقل على إثرها إلى المركز الطبى بمجمع سجون قبل أن يعود إلى محبسه فى سجن العاشر من رمضان.

> يقبع صابر خلف القضبان منذ نوفمبر 2024 بسبب منشور على موقع التواصل الاجتماعى

وعند القبض عليه، أصدرت المفوضية المصرية للحقوق والحريات، بيانا طالبت فيه بالإفراج الفوري عن صابر والتوقف عن ملاحقة الصحفيين والكتاب بسبب التعبير عن آرائهم، مؤكدة أن استمرار حبسهم يمثل انتهاكا واضحا للحقوق الأساسية. وأكدت حملة "أنقذوا حرية الرأي" ضرورة الإفراج عن "صابر" فورا، مشددة على أن أي قيود على حرية الرأي والتعبير يجب أن تكون استثنائية ومبررة قانونيا وليس عقابا على نشر المعلومات أو ممارسة الصحافة.

انتظار مرير

ووفق تقارير صحفية، تحولت حياة أسرة صابر إلى انتظار مرير، يترقبون كل جلسة أملين فى الإفراج عنه، لكن الأيام تمضى ثقيلة والأعياد والمناسبات تمر دون وجوده، فيما تظل أمانيه وذكرياته الصغيرة محور حديث الأسرة، وهو خلف القضبان لمجرد ممارسة حقه المشروع فى الرأي

أخيرا، يظل سيد صابر مثالًا على الكاتب الذي أمتع قراءه بمقالاته وقصصه الساخرة، والمدافع الصلد عن حقوق الإنسان، لكنه وجد نفسه ضحية لممارسة حقه فى التعبير عن الرأي، بينما تستمر المطالبات الحقوقية بالإفراج عنه، لتكون قصته شاهدة على التحديات التى يواجهها المدافعون عن حرية الرأي فى مصر.

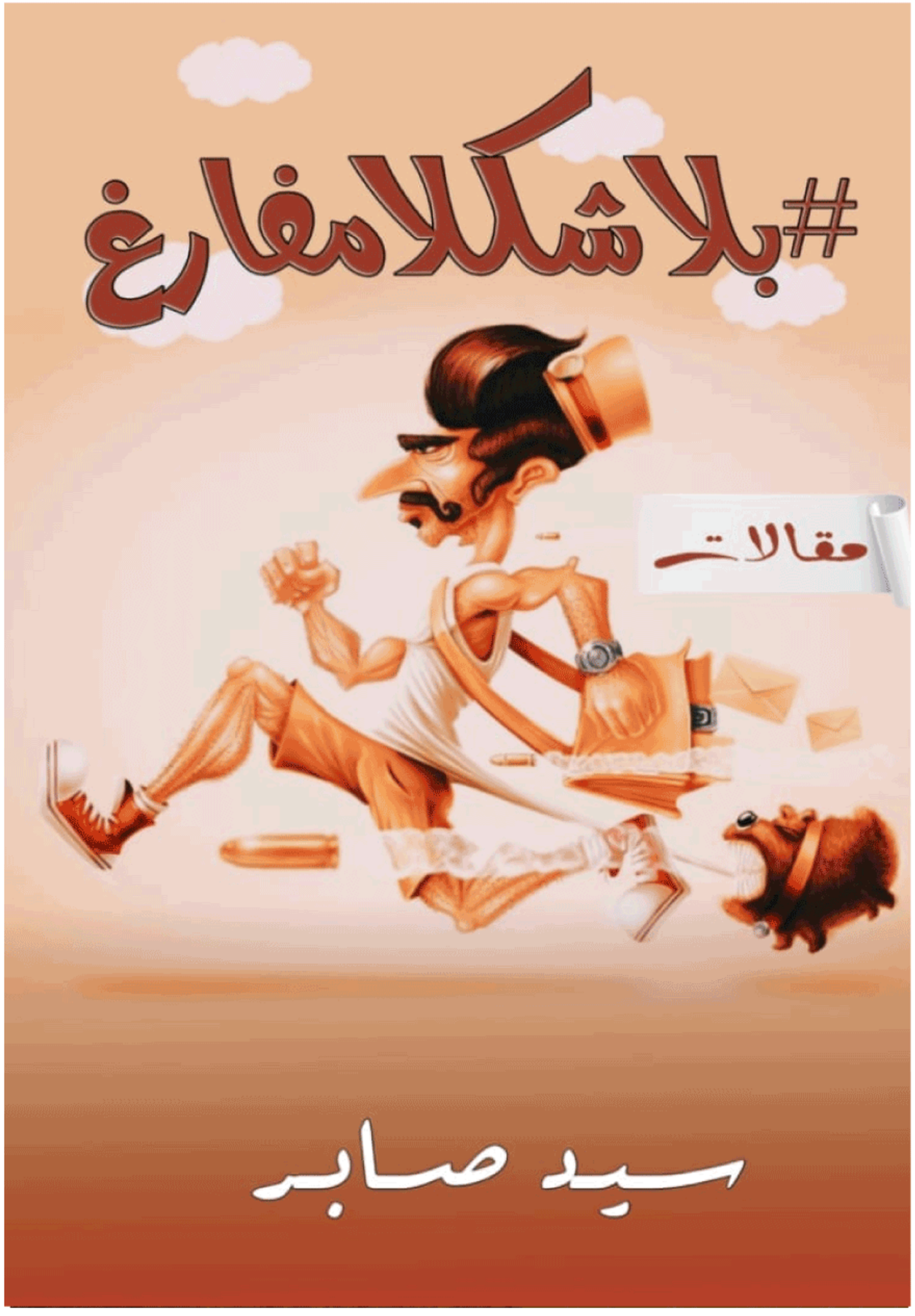

1

الإمارات

وفاة سجين سياسي في سجن الرزين إثر سوء معاملة وتعذيب

توفى السجين السياسى على عبد الله الخاجة، فى 19 نوفمبر، داخل سجن الرزين فى الإمارات سيئ السمعة، بعد أكثر من 13 عامًا من الاحتجاز التعسفى تخللته ادعاءات سوء المعاملة والتعذيب.

وقالت هيومن رايتس ووتش ومركز مناصرة معتقلى الإمارات فى بيان مشترك لهما، إنه عُثر على الخاجة ميتا فى زنزانته صباح 19 نوفمبر 2025، بعد يوم واحد فقط من إبلاغه بوفاة والده التى حدثت فى 8 من الشهر نفسه، رغم تأخر السلطات عشرة أيام فى إيصال الخبر إليه. ورغم وفاته فى الصباح، لم تُبلّغ عائلته إلا فى وقت متأخر من مساء ذلك اليوم، كما لم يُجرَ أي تشريح مستقل للجثمان.

وأشار مركز مناصرة معتقلى الإمارات إلى أن إدارة سجن الرزين منعت منذ الحادثة عائلات بقية المعتقلين السياسيين من زيارتهم، ما أثار مخاوف إضافية بشأن ظروف احتجازهم.

وكان الخاجة قد اعتُقل فى أغسطس 2012 خلال حملة واسعة استهدفت معارضين ونشطاء، وأُحيل إلى المحاكمة ضمن القضية الجماعية المعروفة إعلاميا بـ "الإمارات 94". وفى يوليو 2013، أصدرت المحكمة الاتحادية العليا بأبوظبى حكماً بسجنه عشر سنوات إلى جانب 68 آخرين، فى محاكمة وصفتها المنظمات الحقوقية بأنها جائرة، تنتهك الحق فى حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمى.

وكان من المقرر الإفراج عن الخاجة فى 28 أغسطس 2022 عقب انتهاء محكوميته، غير أن السلطات استمرت فى احتجازه، وأعادت محاكمته فى عام 2024، ما أدى إلى بقائه خلف القضبان حتى وفاته. وبحسب شهادات حقوقية، تعرض الخاجة خلال سنوات احتجازه إلى التعذيب، والضرب، والعزل الانفرادي لفترات مطوّلة، والإضاءة المستمرة لمنعه من النوم، إضافة إلى الإهمال الطبى المتكرر.

2

تونس

مجزرة قضائية بحق معارضين.. أحكام بالسجن تصل إلى 45 عاما في قضية "التآمر 1"

فى 28 نوفمبر 2025، أصدرت الدائرة الجنائية المختصة بقضايا الإرهاب فى محكمة الاستئناف بتونس قرارا بتأييد أحكام الإدانة والسجن بحق 34 متهمًا من قيادات معارضة من مختلف التيارات لمدد تتراوح بين خمسة أعوام و45 عامًا فى "قضية التآمر" ذات الدوافع السياسية.

ووصفت أطراف المعارضة التونسية هذه الأحكام بأنها "جائرة وقاسية من سلطة متعنتة" لأنها ثبّتت معظم العقوبات الابتدائية ورفعت عقوبات أخرى "دون تقديم أدلة" معتبرين أن القضاء فقد استقلاليته وأن قراراته باتت انعكاسا واضحا لإرادة السلطة التى يمسك بها الرئيس قيس سعيّد.

وأكدت الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، أن هذه القضية ومحاكمتها اتسمت بعدم الحيادية وبطابع انتقامى وجائر، وأن الأحكام الصادرة فى حق المتهمين جانبت الإنصاف واقعا وقانونا وأن الهدف منها هو فى الأصل "تقويض العمل السياسى وإقصاء الخصوم السياسيين".

من جانبها، طالبت منظمة العفو الدولية، السلطات التونسية بالإلغاء الفوري لأحكام الإدانة والسجن ضد المتهمين فى قضية "التآمر على أمن الدولة" وإطلاق سراحهم دون قيد أو شرط، مؤكدة أن هذه الأحكام إدانةً صارخةً للنظام القضائى التونسى، وقال إنه من خلال الإقرار بأحكام الإدانة بعد محاكمة صورية استندت إلى تهم لا أساس لها بحق عشرات الأشخاص، بمن فيهم سياسيون بارزون ومحامون ومدافعون عن حقوق الإنسان، تكون محكمة الاستئناف قد تغاضت عمدًا عن سلسلة الانتهاكات لمعايير المحاكمة العادلة التى شابت هذه القضية الملفّقة منذ يومها الأول.

يذكر أن "قضية التآمر" فى تونس تتعلق بمحاكمة 37 شخصًا من الشخصيات المعارضة والمحامين والناشطين بتهم مشددة وذات دوافع سياسية، أبرزها "التآمر ضد أمن الدولة". فى أبريل 2025، أصدرت المحكمة الابتدائية بتونس أحكامًا مشددة بالسجن تراوحت بين أربعة أعوام و66 عامًا، عقب محاكمة نالت استنكارًا واسعًا بسبب الانتهاكات الجسيمة لمعايير المحاكمة العادلة.

3

السعودية

اعتقال عمال وافدين لمطالبتهم بأجورهم غير المدفوعة

اعتقلت السلطات السعودية، نوفمبر الماضى، 11 عاملاً وافدًا من شركة "بايتور العربية السعودية للإنشاءات" ثم أفرج عنهم لاحقا، وذلك على إثر مشاركتهم فى إضراب بمكة المكرمة، للمطالبة برواتبهم المتأخرة.

وقالت منظمة"هيومن رايتس ووتش"، فى 6 نوفمبر 2025، إن ما لا يقل عن 600 عامل وافد يعملون لدى شركة "بايتور العربية السعودية للإنشاءات" لم يتلقوا رواتبهم منذ ثمانية أشهر على الأقل. وقد يكون العدد الفعلى للعمال الذين لم يتلقوا أجورهم أعلى بكثير، لافتة إلى أن العمال فى مشروع "مسار" لإعادة التطوير فى مكة، الذي تبلغ تكلفته 26 مليار دولار أمريكى، والممول من "صندوق الاستثمارات العامة" السعودي الذي تُقدّر قيمته بنحو تريليون دولار، لجأوا إلى التوقف عن العمل والإضراب كحل أخير، وفقا لتقارير إعلامية ومقابلات. لكن السلطات السعودية - وفق المنظمة الحقوقية - اعتقلت 11 عاملا وافدا ثم أفرج عنهم لاحقا.

وفى سبتمبر 2025، نشر موقع "إيجى إن" الاقتصادي المصري تقريرا أفاد فيه بأن نحو 1000 مهندس وعامل من بينهم 200 مصري يعملون فى قطاع الإنشاء والبناء بمدينة مكة المكرمة يعانون من أزمة مالية متصاعدة، بعد توقف شركة "بايتور" للمقاولات – المنفذة لأعمال ضمن مشروع "مسار مكة" التابع لشركة أم القرى – عن صرف رواتبهم منذ تسعة أشهر متواصلة.

ونقل موقع "إيجى إن" عن المهندس المصري محمد النجار قوله إنهم "لم يتسلموا أي مستحقات مالية منذ يناير الماضى، رغم المطالبات المتكررة والوقفات الاحتجاجية التى نظموها أمام الشركة". وأشار النجار حينها أن العاملين فى "بايتور" باتوا فى وضع صعب نظرًا لعدم قدرتهم على تلبية احتياجاتهم الأساسية أو إرسال أي أموال لعائلاتهم فى مصر. وأوضح أن العدد الإجمالى للعاملين بالشركة يصل إلى 1000 شخص، بينهم قرابة 200 مصري، مشيرا إلى أن محاولاتهم المستمرة للتواصل مع إدارة الشركة لم تسفر عن أي حلول حتى الآن.

ووفق "هيومن رايتس" تفرض السعودية قيودا صارمة على حرية التعبير وتحظر على العمال الوافدين الانضمام إلى النقابات العمالية أو لجان العمال، كما تحظر المفاوضة الجماعية أو الإضرابات.

4

الجزائر

الحكم بالسجن خمس سنوات على "شاعر الحراك"

قضت محكمة الجنايات الابتدائية بالعاصمة الجزائرية، فى 11 نوفمبر 2025، بالسجن خمس سنوات مع النفاذ بحق الشاعر والناشط الشاب محمد تاجديت الذي عرف بقصائده ضد السلطة خلال الحركة الاحتجاجية المطالبة بالديمقراطية فى 2019، بتهم تتعلق بالإرهاب.

وكتبت المحامية فطّة سدات عبر صفحتها على موقع فيسبوك "حُكم على تاجديت محمد المعروف بشاعر الحراك بالسجن لمدة 5 سنوات وغرامة مالية قدرها 200 ألف دينار (1300 يورو) من قبل المحكمة الجنائية الابتدائية بالجزائر"، لافتة إلى أن المحكمة دانته بثلاث تهم تتعلق بالإرهاب هى "جناية الإشادة بالإرهاب، واستخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال لدعم أعمال وأنشطة تنظيمات إرهابية، ونشر أفكار تنظيمات إرهابية" كما أدُين أيضًا بجُنح "إهانة هيئة نظامية ونشر معلومات تمسّ بالمصلحة الوطنية والدعوة للتجمهر غير المسلح".

ويعد محمد تجاديت، البالغ من العمر 31 عاما، شاعرا وناشطا حقوقيا، شارك بقوة فى الحراك الذي عرفته الجزائر فى 2019، حيث كان يلقى شعره على المتظاهرين مطالبا بتنحى الرئيس بوتفليقة ونظامه آنذاك، وبالمزيد من الحرية والديمقراطية. وسبق الحكم على تجاديت بالسجن خمس سنوات فى كانون يناير فى قضية أخرى لكن خُفّضت المدة إلى سنة فى الاستئناف.

وعشية المحاكمة الأخيرة، اعتبرت نحو 20 منظمة غير حكومية، من بينها منظمة العفو الدولية ومنظمة الدفاع عن حرية التعبير PEN America، أن التهم الموجهة إلى محمد تجاديت "لا أساس لها" من الصحة، وطالبت السلطات الجزائرية بإسقاط جميع التهم والإفراج عنه.

وبدأت الاحتجاجات فى الجزائر فى فبراير 2019 بتظاهرات سلمية معارضة لترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لولاية رئاسية خامسة، ثم تحول إلى المطالبة بإصلاحات سياسية ومنح المزيد من الحريات. واضطر بوتفليقة إلى الاستقالة فى أبريل من السنة نفسها وتوفى فى سبتمبر 2021.

5

الإمارات - سوريا

المعارض جاسم الشامسي يواجه خطر التعذيب فى حالة ترحيله إلى الإمارات

حذّرت منظمة هيومن رايتس ووتش، فى ديسمبر الماضى، من أن المعارض الإماراتى جاسم الشامسى، المحتجز لدى السلطات السورية منذ أكثر من شهر، يواجه بشكل بالغ خطر الاختفاء القسري، والاحتجاز التعسفى، والمحاكمة الجائرة، والتعذيب، إذا تم ترحيله إلى الإمارات العربية المتحدة.

وكانت السلطات السورية قد اعتقلت الشامسى (55 عاما)، عند نقطة تفتيش بريف دمشق فى 6 نوفمبر 2025، وتحتجزه منذ ذلك الحين دون الكشف عن الأساس القانونى لاعتقاله. وأفاد مركز مناصرة معتقلى الإمارات بأن الشامسى لم يتمكّن من إجراء أول اتصال هاتفى قصير مع عائلته إلا فى 27 نوفمبر.

وحكمت السلطات الإماراتية على الشامسى غيابيا- فى 2013 - بالسّجن 10 سنوات فى إطار المحاكمة الجماعية الجائرة سيئة الصيت "الإمارات 94" ضد معارضين سياسيين وحقوقيين. وفى العام 2024، أعيدت محاكمة الشامسى فى إطار قضية جماعية جديدة شملت عددا من الأشخاص الذين كانوا يقضون بالفعل أحكاما سابقة بتهم مشابهة، وانتهت بإصدار حكم بالسجن المؤبد بحقه، وفق ما نقلته زوجته لمركز مناصرة معتقلى الإمارات. وتصف منظمات حقوقية هذه المحاكمات بأنها غير عادلة وتفتقر إلى ضمانات المحاكمة العادلة.

وشددت "هيومن رايتس" على أن سوريا ملزمة باحترام مبدأ عدم الإعادة القسرية المنصوص عليه فى القانون الدولى، والذي يحظر على الدول إعادة أي شخص إلى مكان قد يتعرض فيه لخطر حقيقى يتمثل فى الاضطهاد أو التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة الجسيمة أو لتهديد حياته، لافتة إلى أن هذا المبدأ منصوص عليه فى "اتفاقية مناهضة التعذيب"، التى سوريا طرف فيها، وفى القانون الدولى العرفى. ودعت المنظمة سوريا أن تفعل الصواب وتتجنب التواطؤ مع الانتهاكات الحقوقية الإماراتية المتوقعة إذا أعادت الشامسى قسرا إلى الإمارات.

"الميدان"

شهادة جيل رأى السماء تُفتح ثم تُغلق!

إذا كان هناك ثمة قصة من العقد الماضى عن مصر تستحق أن تُروى فلا يوجد أفضل من رواية ما جرى فى بلاد النيل منذ الخامس والعشرين من يناير 2011، حيث الثورة التى وحدت المصريين من مختلف الأطياف فى ميدان لامست فيه أحلامهم حد السماء.

والأفضل من رواية تلك القصة العودة لتلك اللحظة التاريخية لنعيشها مجددا، وهو ما يُتيحه فيلم "الميدان" للمخرجة المصرية/الأمريكية جيهان نجيم التى رصدت ببراعة شديدة المسارات السياسية والمجتمعية التى اتخذتها الثورة المصرية من وجهة نظر المشاركين بها الذين ينتمون لشرائح متنوعة من الاتجاهات السياسية من التيارات الليبرالية واليسارية والإسلامية.

على مدار ساعة ونصف الساعة نرى كيف غضب الشعب، فكسر حاجز الخوف، فأدرك أنه صاحب السلطة الحقيقية فهتف "الشعب يريد إسقاط النظام"، فتذوق حلاوة أن يريد وأن يكون له إرادة. ونعيش التحديات التى واجهت ثورته، والإحباطات التى نالت منه، ومحاولة استكمال الثورة.

بداية القصة..

بعد مشهد افتتاحى لوسط القاهرة ليلا، يأخذنا الفيلم إلى جذور الحكاية، حيث يروي لنا أحمد حسن، شاب مصري دوافعه للخروج فى 25 يناير للمطالبة بإسقاط النظام. ويبدأ حكايته من حيث كان طفلا لا يرى أي ملامح لمستقبل مشرق فى ظل نظام مبارك الذي دفعه للعمل وهو فى الثامنة من عمره لتوفير مصاريف دراسته، فيما يتفشى الظلم فى كل أرجاء الدولة التى تقمع كل معارض، حيث يقول "محدش يقدر يتكلم فى السياسية؛ السياسة كانت للحزب الوطنى بس".

ومن خلال هذا المدخل، تعرض مخرجة الفيلم بعض وقائع التعذيب التى حدثت فى بعض أقسام الشرطة قبل الثورة بينما أحمد يتحدث عن استبداد نظام مبارك. ولا تغفل "نجيم" الربط بين دعوة النزول للتظاهر ضد نظام مبارك فى 25 يناير بحادثة مقتل الشاب خالد سعيد على يد الشرطة فى الإسكندرية، التى كانت من أبرز أسباب نزول أحمد إلى التحرير. ومن شهادته نكتشف كيف كان ميدان التحرير مرآة لمصر التى كانت تعانى فى ظل حقبة مبارك وقانون الطوارئ، حينما يقول: "نزلت الشارع، ولما نزلت الشارع لقيت كل اللى حوليه ميقلوش عنى أي حاجه، كلهم زيى.. حاولوا يفرقونا بأي شكل وبأي طريقة. والشعب غضب، وكسر الخوف".

يعرفنا "الميدان" بعد ذلك على باقى شخصيات الفيلم التى قابلتها المخرجة جيهان نجيم فى ميدان التحرير وقررت توثيق تجربتهم بكل ما فيها من أمل وحلم وإصرار وتحدّ؛ وهم الممثل خالد عبدالله، المقيم بالخارج والذي عاد ليشارك فى صنع مستقبل بلاده، والمنتمى إلى جماعة الإخوان آنذاك مجدي عاشور، الذي لم يكن يتخيل أن يقف جنبا إلى جنب كل هؤلاء المختلفين عنه فكريا وإيديولوجيا، والمطرب الشاب رامى عصام، الذي أشعلت أغانيه حماسة المتظاهرين فى ميدان التحرير، وبيير سيوفى، الذي احتضنت شقته كل هؤلاء، إلى جانب المخرجة الشابة عايدة الكاشف وآخرين.

"كلنا إيد واحدة"

وعبر قصص متوازية نتعرف من خلال الفيلم لماذا اجتمع كل هؤلاء مع مئات الآلاف من المصريين فى ميدان التحرير رغم اختلاف انتماءاتهم الفكرية وأصولهم الاجتماعية، ونرى بوضوح كيف كانت "العلاقة قوية بين الجميع فى الميدان"، كما تشير عايدة، ويؤكد مجدي وبيير. الإخوانى والسلفى والمسلم العادي والمسيحى والليبرالى واليساري والمحافظ؛ كلهم يتحاورون ويتسامرون سويا.. وكأن الميدان شفاهم من أمراض الفرقة التى غرسها نظام مبارك طوال 30 عاما.

بعد 18 يوما من التظاهر فى ميدان التحرير وباقى ميادين الحرية بمختلف محافظات مصر، رحل مبارك وحل عن سماء المصريين؛ حدث ذلك لأن الجميع كانوا "إيد واحدة" فى الميدان.. يؤكد ذلك المشاركون فى الفيلم الذين صار حلمهم أن تكون مصر كلها كميدان التحرير.

وعن الـ18 يوما التى سبقت إعلان مبارك التنحى، يقول أحمد "مكنش فيه حاجه اسمها مسلم أو مسيحى، كلنا كنا موجودين.. كنا إيد واحدة". أما بيير فيقول "أحلى حاجه فى الثورة دي اننا كلنا إيد واحدة، وأهم حاجه فى الثورة دي إن كل واحد نزل نزل كشخصه مش كحزبه ونجحنا سوا".

من الوعد إلى الرصاصة!

وفى ذروة نشوة الانتصار؛ يرصد لنا الفيلم الوجه الأول الذي ظهر به قيادات الجيش بعد تنحى مبارك، حيث يوثق "الميدان" أحد جنرالات القوات المسلحة وهو يتعهد للثوار بأن "مفيش رصاصة هتطلع مننا ضدكم"، ليعطى رسالة مفادها بأنه - أي الجيش - سيكون ضامنا للثورة وحاميا لها.

لكن الأيام التالية جاءت مخيبة للآمال، حيث يقول أحمد بحسرة وألم: "تنحى مبارك وتولت القوات المسلحة إدارة شئون البلاد وأقسمت بالله أنها هتنفذ مطالب الشعب والناس روحت البيت.. واستنينا حاجه تتعمل ولا حاجه اتعملت.. لا حق الشهيد جيه ولا الحكومة اتغيرت ولا دستور اتكتب ولا أمن الدولة اتحلت. النظام مش بس مبارك؛ النظام كل مؤسسات الدولة كلها لازم تتغير".

هنا تلتقط المخرجة جيهان نجيم لحظة أدرك الثوار الخطأ الكبير الذي وقعوا فيه حينما غادروا ميدان التحرير تحت نشوة الفرح برحيل مبارك اعتقادا بأن النظام بأكمله سقط؛ فعادوا مجددا إلى الميدان. يقول خالد "لا زال أمن الدولة موجود.. لا زال قانون الطوارئ يحكمنا". أما أحمد فيقول: "أكبر غلطة للثوار انهم خرجوا من الميدان قبل ما تكون الشرعية فى إيديهم".

"احنا راجعين الميدان..
داخلين على ميدان التحرير..
هى خيمة وبطانية والاعتصام حل القضية"....
يقول أحمد.

وتواصل "نجيم" رصد التحولات فى طريقة التعامل مع الثوار، فنرى اللواء السابق حمدي بخيت والذي بات ضيفا مستمرا على شاشات التلفاز حينها ينتقد التظاهر فى التحرير ويقول إن على الثوار تقديم مطالبهم من خلال ممثلين لهم ثم يتابعوا التنفيذ، فيما يقول ضابط حالى عمن يتواجدون بالميدان "مش كل اللى فى التحرير متظاهرين.. فيه اللى بيتفرج.. واللى رايح يسرق".

فى المقابل ترصد لنا "نجيم" مكالمة هاتفية بين خالد ووالده، تعكس من خلالها خبرة الأب فى قراءة هذا الموقف المتبدل للجيش والمحسوبين عليه، حينما يوضح لنجله خلاصة ما يحدث حاليا: "الجيش كان عايز يوقف مشروع التوريث مشروع التوريث خلص يلا كله يروح بيته".. لقد كانت تلك الكلمات تلخيصا بسيطا ومختصرا لما بدأ ينكشف لاحقا خلال أحداث الفيلم.

"فيه مسؤولية عليه وحاسس بيها إنى أصر على وجهة نظري عشان لسه فى سم لسه هاخده حتى لو سم".

وبعد التعهد بأن "مفيش رصاصة هتطلع مننا ضدكم"، يرصد لنا الفيلم التحول الجذري فى موقف المؤسسة العسكرية من الثوار من خلال موقف بسيط لكنه ذو دلالة حينما يقف مجندون فى وجه مجموعة من المعتصمين فى ميدان التحرير لتحقيق أهداف ومطالب الثورة التى لم تتحقق بعد. ويقول عسكري لأحد المحتجين إنه سيعطى إنذارا وفى حال عدم الاستجابة لهذا الإنذار سيطلق النار، مستطردا: "اسمع الكلام، أمشى، لو مروحتش هضربك بالنار".

لم تمر ساعات على هذا التهديد - الذي يوثقه الفيلم - حتى اندلعت اشتباكات بين المتظاهرين والجيش الذي فض الاعتصام بالقوة وطرد المعتصمين من الميدان ويزيل الخيام ويحتجز بعض من الثوار فى المتحف المصري ويعتدي على المحتجزين ويعذب بعضهم.

كانت تلك الاشتباكات التى وقعت فى 9 مارس 2011 هى الأولى والأكبر تقريبا بعد تنحى مبارك، وكـ"موقعة الجمل" كان البلطجية حاضرين فيها جنبا إلى جنب مع العسكريين، وطالت أثارها بعض الشخصيات التى توثق تجربتها المخرجة جيهان نجيم فى "الميدان"، فيظهر لنا أحمد يدخن سيجارة وفى وجهه إصابة من أثر عملية الفض بينما جرى القبض على المطرب رامى عصام واحتجازه فى المتحف المصري قبل إطلاق سراحه لاحقا وعلى جسده آثار تعذيب.

يقول رامى خلال الفيلم: "يوم الأربع 9 مارس الجيش هجم وكان معاه بلطجية كتير خدوا ناس كتير، وأنا كنت من الناس اللى اتاخدت من أول ما دخلنا حصل ضرب شديد.. بعدين لما دخلت رمونى فى الأرض وقلعونى هدومى، وقصوا لى شعري، واستخدموا أساليب ضرب كتير".

بعد هذه الواقعة المفصلية، ومن شقة بيير المطلة على ميدان التحرير، يجتمع خالد وعايدة وبيير وآخرين لمناقشة الخطوة القادمة، فاتخذوا قرارا بتصوير الأحداث وتعليم الناس "الصحافة الشعبية" لنقل الصورة الحقيقية بأنفسهم بعدما تيقنوا أن الإعلام الموجود منحاز إلى المجلس العسكري.

صفقة مع المجلس العسكري!

ومع عدم تسليم المجلس العسكري للسلطة بعد 6 أشهر كما تعهد، يرصد لنا الفيلم بداية فصل جديد أكثر تعقيدا، فالجيش بدأ يحاكم الثوار عسكريا، بالتوازي مع تصاعد الاتهامات الموجهة إلى جماعة الإخوان المسلمين بأنها عقدت صفقة مع الجيش لضمان مصالح مشتركة على حساب باقى فصائل الثورة. ووصل هذا الخلاف إلى ميدان التحرير الذي بدأت تركيبته فى بعض الجُمع تتغير!

ولم يتوقف الأمر عند حد الخلاف بين فصائل الثورة المختلفة، بل وصل إلى خلافات وانقسامات داخل كل فصيل. فنجد مثلا مجدي المنتمى وقتها لجماعة الإخوان المسلمين يقول - فى مشهد لافت - إنه غير راضى عن تصريحات قيادات الجماعة الرافضة للنزول للميدان والتظاهر بدعوى عدم تعطيل "عجلة الإنتاج".

ويزداد الخلاف عمقا كما يرصد الفيلم، فنجد أحمد غير المنتمى لأي فصيل سياسى يتهم الإخوان بأنهم أخذوا ما يريدون من المجلس العسكري وتركوا شركاء الثورة بمفردهم يُضربون ويُسجنون.

وفى مشهد آخر تصور لنا المخرجة جيهان نجيم بشكل يبدو بسيطا حالة التمرد والتهور داخل نفوس بعض الثوار جراء خيبات الأمل المتتالية جراء عدم تحقيق أي من أهداف الثورة، حيث تتبع أحمد وهو يسير فى وسط الشارع غير مكترث بالسيارات التى تسير فى الطريق.

وبحرفية شديدة، تنقلنا "نجيم" من خلال أحمد إلى واحدة من أكثر الحوادث المؤلمة التى عاشتها مصر خلال المرحلة التالية لثورة يناير، وهى أحداث ماسبيرو أو "مذبحة ماسبيرو" والتى أدت إلى مقتل 14 مصريا مسيحيا دهسا بالمدرعات بينهم الناشط مينا دانيال. فبينما تتبع الكاميرا أحمد وهو يسير فى الشارع يقول: "بعد 10 شهور كل حاجه ضدنا؛ مجلس ضدنا.. إخوان باعونا.. إعلام وبيكره الناس فينا.. لدرجة إن مسيرة سلمية رايحه تطالب بحقها قدام مبنى الإذاعة والتلفزيون يحصل فيها ده.. انا عمري ما تخيلت إن ده ممكن يحصل فى يوم من الأيام". بعد ذلك يعرض الفيلم بعض من مشاهد تلك الحادثة المؤلمة.

ثم ينقلنا الفيلم إلى فصل جديد، يزيد فيه الانقسام بين الفصائل التى شاركت فى الثورة، حيث الانتخابات البرلمانية التى جرت على غير رضى من جانب القطاع الأكبر من الثوار الذين كانوا يريدون كتابة الدستور أولا. ونعيش من خلال الفيلم حالة الجدل التى جرت فى هذا السياق والاتهامات التى جرى توجيها إلى جماعة الإخوان والسلفيين الذين شكلوا فريقا آخر يريد الانتخابات البرلمانية أولا، فواجهوا اتهامات جديدة بعقد صفقة مع المؤسسة العسكرية على حساب الثورة.

وفى مشهد مميز يُظهر للمشاهد إلى أي مرحلة وصل الخلاف فى معسكر الثورة تلتقط مخرجة الفيلم لقطة احتفال الإخوان بالسيطرة على البرلمان فى ميدان التحرير فيما يتظاهر باقى فريق الثورة من أجل القصاص للشهداء وباقى مطالب "25 يناير". ولا تفوت "نجيم" كيف كان يدافع أنصار الإخوان عن جماعتهم فى النقاشات التى شهدها الميدان الذي بات مشتعلا بنار الفرقة، فيقول أحد أفراد الإخوان مدافعا عن موقف الجماعة "لازم نحط إيدينا فى إيدين المجلس العسكري".

"الثورة جايه جايه"!

ثم توثق لنا جيهان نجيم لحظة جوهرية تمثل ذروة القصة وتستحق أن تكون "مستر سين" الفيلم سواء من الناحية الدرامية أو البصرية، إذ ترصد مخرجة الفيلم أحمد وهو يترك الميدان أثناء نقاش محتدم مع أنصار الإخوان أدرك خلاله أن هذه الفترة مفصلية فى تاريخ الثورة، فيقول ناهيا النقاش: "خدوا الميدان واعملوا اللى انتوا عايزينه، والثورة جايه.. جايه، غصب عن أي حد".

وتكثف نجيم بعد ذلك من المشاهد الكاشفة عن انقلاب العسكريين على الثوار، فنجد أحد الضباط يقول "احنا مش حمينا الثورة.. ده احنا اللى قومنا بالثورة.. انتو متعرفوش حاجه"، فيما يقول اللواء حمدي بخيت فى حديث مع الناشطة غادة كمال: "أقسم لك يا غادة محدش هينفد من الحساب"!

حقل ألغام

بعد ذلك، نصل إلى فصل جديد من فصول الثورة، يتمثل فى الانتخابات الرئاسية التى وصل فيها مرشح الإخوان محمد مرسى إلى جولة الإعادة ضد أحمد شفيق، آخر رئيس وزراء فى نظام مبارك. الإخوان يريدون دعم باقى رفقاء الميدان، والرفقاء فى حيرة من أمرهم. هل ينحون خلافاتهم جانبا ويختارون المرشح المحسوب على الثورة، أم يقاطعون الانتخابات وينتقمون من الجماعة التى يرون أنها عقدت صفقة مع المجلس العسكري لتحقيق مكاسب خاصة بها. وتتجلى هذه الحيرة حينما يقول أحمد: "والله انا لا عايز ده ولا عايز ده.. احنا اتحطينا فى حقل الألغام.. لقينا نفسنا فى وسط ده ووسط ده مش فى إيدينا حاجه نعملها".

ويفوز مرسى برئاسة مصر، وبعد عرض سريع لمشاهد الاحتفالات، لا تغفل مخرجة الفيلم بيان مشاعر الشخصيات التى تتبعها، والبداية مع مجدي المنتمى لجماعة الإخوان المسلمين الذي يريد منح الرئيس الجديد فرصة حتى ينجح، حيث يقول "الناس خايفة بس بقول نديله فرصة.. أنا بقول لو أنا رئيس هقولهم ادونى فرصة.. لو انا معرفتش اثبت نفسى كرئيس لا يا عم انا هسيبلك السلطة.. أصبر عليه 100 يوم، أنت صبرت على النظام السابق 30 سنة.. أصبر عليه".

فى المقابل، يعبر المطرب رامى عصام عن حزنه قائلا: "اليوم ده أسوا من أيام حياتى، إن البلد مسكها إخوان.. أول ناس غدرت بينا..وسابتنا وباعتنا فى الآخر همه اللى يمسكوا البلد مش منطقى". ويضيف مبررا سبب خسارة المعسكر الذي ينتمى له جميع المعارك التى خاضوها منذ تنحى حسنى مبارك: "مشكلتنا كثوار إن احنا بنقول لا ونسكت.. ما بنطرحش بدائل". فيما يُقر خالد بأن "السياسة غير الثورة". ويوضح هو الآخر سبب فشل الثوار فى فرض إرادتهم "لو هتدخل فى السياسية فيه حاجات هتضطر ضحى بيها.. هى دي احنا مش شاطرين فيها".

أما أحمد فيؤكد مجددا بلغة بسيطة أننا أمام لحظة جوهرية ستؤثر الأفعال والقرارات التى جرت فيها على مآلات الأمور فى المستقبل، حيث يقول: "حلمهم مجلس شعب خدوه.. حلمهم مجلس شورى طمعوا فيه وخدوه.. رئاسة خدوها هياخدوا إيه اكتر من كده.. يبقى دي نهاية الإخوان".

وتواصل "نجيم" رصد أبرز المحطات التى تلت انتخاب مرسى وفى مقدمتها الإعلان الدستوري الذي أصدره محمد مرسى ووسع به سلطاته ما أشعل فتيل أكبر أزمة سياسية منذ سقوط مبارك. ثم محطة وضع الدستور الذي لم يحظى بقبول الأحزاب الليبرالية واليسارية فضلا عن الكنيسة.

ومع تعمق الخلافات، عاد مرة أخرى التظاهر والهتاف "الشعب يريد إسقاط النظام" ولكن هذه المرة أمام قصر الاتحادية، ليشهد حكم الرئيس الجديد واحدة من أعنف الاشتباكات منذ وصوله إلى سدة الحكم. ولم تغفل هنا المخرجة جيهان نجيم إبراز الجانب الإنسانى بين رفقاء الميدان الذين وقفوا ضد بعضهما البعض أمام "الاتحادية"، فترصد لنا جلسة تجمع بين خالد المعارض لحكم مرسى، وعاصم نجل مجدي المنتمى لجماعة الإخوان المسلمين، حيث يسأل الأول "جالكم أمر تنزلوا"، ليرد الشاب المراهق بالإيجاب وأنه نزل لمساندة الجماعة، فيسأله مجددا للتأكد "فى الاتحادية نفسها عشان تشيلو الخيم؟"، فيرد عاصم بنعم، فيسأل خالد مجددا: "كنت بترمى طوب عليه يا عاصم"، فيضحك عاصم ضحكة بريئة وخجل ويرد "يلا بقى".

ومع خالد، يشاهد مجدي ونجله عاصم سويا فيديوهات الاعتداء على المتظاهرين أمام قصر الاتحادية. ويؤكد الأب أنه غضب بشدة من نزول ابنه إلى هناك؛ ثم يخاطب نجله مستنكرا "واقف قدام خالد.. واقف قدام بيير"، ليرد الأبن "همه دول اللى وقفت قدامهم"، فيقول الأب: "آه.. أمال إيه.. بتليفون واحد بيجمع الناس فى دقيقة.. صح ولا مش صح.. انزلوا الميدان.. ينزلوا الميدان".

وتبرز لنا نجيم هنا التغيير الذي أحدثته الثورة فى نفوس كثير ممن شاركوا فيها، حينما تلتقط حديث مجدي لنجله، فرغم انتماء الأب إلى جماعة الإخوان المسلمين إلا أن الثورة جعلته يتمرد على قرارات الجماعة التى يرى أنها خاطئة، حيث يقول لابنه عاصم: "أنا ما يزيدنيش شرف إنى اكون وقفت فى صف الناس بتاعت الإخوان عشان اضرب فى الناس التانية.. أنا أما قمت بالثورة أنا قولت لك انا قمت بالثورة عشانك انت وعشان اختك جهاد ومصعب، فـ ليك وقفة مع نفسك وأنت ليك عقل. ومع احترامك للإخوان أو السلفيين أو لأي طفل.. ليك عقل، فكر وقول".

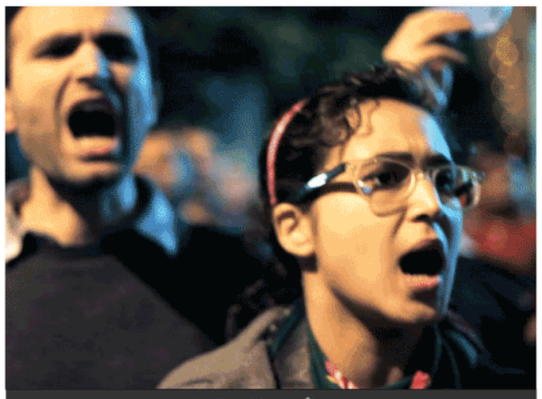

صورة لأحد مشاهد الفيلم

مجددا.. الشعب يريد إسقاط النظام

ويستمر الفيلم فى رصد ما حدث تحت حكم مرسى، موضحا الاتهامات التى توجه لأول رئيس بعد الثورة من جانب القوى المعارضة من جهة، والتهديدات التى يوجهها المؤيدون للرئيس إلى المعارضة من جهة أخرى.

ويصل "الميدان" إلى فصله الأخير؛ 30 يونيو، حيث يثور المصريون مجددا ويخرجون للميادين لإسقاط مرسى.. وهنا أحمد الذي توقع مبكرا الوصول إلى هذه النقطة حينما قال لأنصار الإخوان حينما تحالفت الجماعة مع المجلس العسكري لإجراء انتخابات البرلمان أولا قبل وضع الدستور: "خدوا الميدان واعملوا اللى انتوا عايزينه، والثورة جايه.. جايه، غصب عن أي حد". يقول أحمد هذه المرة: "أصل الثورة إيه.. الثورة مش مجرد إنى اسقط نظام واجيب نظام.. الثورة دي ثقافة شعب.. انت بـ تثقفى الشعب، بتملكيه حريته.. ده اللى احنا كسبناه؛ إن احنا قدرنا نوصل للمواطن المصري ثقافة التظاهر.. إن هو يقدر يعترض على الحكام أي كان هو مين".

وتلتقط "نجيم" هنا أيضا كلمات لأحمد تعبر بشدة عن أن القادم معلوم ومجهول فى الوقت ذاته! حيث قال "الجيش جاي مش هنضحك على بعض، بس تفتكري الجيش هيجى بنفس اللى جيه بيه قبل كده تفتكري؟".

وكما قال أحمد جاءت الثورة بعدما نزل الملايين إلى الشارع، لكن بعض رفقاء الميدان الذي أسقط مبارك يعتصمون فى ميدان آخر اعتراضا على الإطاحة بمرسى. ترصد "نجيم" هذا، فتلتقى بمجدي فى ميدان رابعة العدوية، حيث يقول:"اللى فى ميدان رابعة مش معرضين يتحط عليهم..معرضين للخطر يعنى.. هنفضل نجري، نجري.. الناس دخلت بسلاح.. وناس فكرهم كده.. فكرهم مثلا من قاطعكم فاقتلوه.. فربنا يعدي الأيام دي على خير".

وقبل ساعات من الإطاحة بمرسى، توجه المخرجة جيهان نجيم سؤالا لمجدي "مش عايز تشوف صحابك خالد وأحمد"، فيجيب: "عايز اشوفهم بس انا جيت هنا اتثبت هنا.. قالولى انت مروح ولا مش مروح.. قولتلهم لا مش مروح.. يعنى عشان مقفش قصاد ده وقصاد ده.. وده داخل هنا وده داخل هنا".

"انا هقف مين.. هضرب خالد عبدالله.. ولا بيير اللى كنت قاعد عنده فى الشقة".. هكذا يؤكد مجدي الذي يقف ممزقا بين رفقاء الأمس وواقع اليوم مشدد على أنه لا يريد أن يقف ضد خالد وبيير.

يأتى بعد ذلك أحد أكثر مشاهد الفيلم جمالا وعمقا، فبعد رحيل مرسى وفض اعتصام ميدان رابعة العدوية بالقوة، يجري أحمد اتصالا مجدي للاطمئنان عليه رغم أن كل منهما يقف على ضفة مختلفة، فيقول أحمد بنبرة صادقة: "ياعم مجدي يعنى على قد ما انا ممكن اكون كنت منفعل وبقول الإخوان دول لازم يموتوا ممن يكون ده بس غضب منى.. بس انا عايز اجى اقف معاك.. بصراحة كده.. عشان احنا مهما كان الثورة دي قامت عشان مبدأ مش عشان دم".

ويضيف أحمد مخاطبا مجدي موضحا حقيقة شعوره فى تلك اللحظة الفارقة: "مش هفرح لما انت تاخد رصاصة فى دماغك وتموت يعنى.. أنا ممكن أنا ياعم مجدي لما كنت بتضايق عليك فكنت بتضايق عليك من غضبى.. بس أنا وأنت متفقين على حاجة واحدة ان بلدنا توصل للخير". لكن مجدي الذي يدرك خطورة المشهد يرفض حضور أحمد خوفا عليه قائلا "لا لا متجيش".

فى نهاية الفيلم يقول مجدي بضعة كلمات تكاد تكون نبوءة أو خبرة اكتسبها من تجربة عشاها سابقا خلال حكم مبارك أو قراءة لما سيحدث لاحقا.. كلمات تصف بشدة ما سيعيشه المصريون لاحقا بعد سنوات من عرض الفيلم! يقول مجدي: "أصعب وقت الإنسان كان يعيشه لما ينام. ينام فى وسط بيته واهله وعياله، ويفتح عينه يلاقى بتوع أمن الدولة حوليه. فى اوضة النوم.. دي حياة... شايفين دي حياة؟ هتيجى تتصلى يوم بعاصم ، يمكن عاصم مايردش عليكى كمان.. تتصلى بوالدته، تقوله أه ده مجدي مات.. أو عاصم مات.. أو اتسجن.. وفى الحالتين انا بفضل الموت على السجن.. السجن صعب.. صعب صعب صعب صعب"

هكذا رصد "الميدان" ثورة المصريين التى ضلت طريقها رغم أن أبنائها - رغم اختلافاتهم الفكرية والاجتماعية - ناضلوا بإصرار من أجل استكمالها وتحقيق أهدافها من عيش، وحرية، وعدالة الاجتماعية.

فى تصريحات سابقة لها قالت المخرجة جيهان نجيم: "عندما وصلت إلى الميدان كان هناك أشخاص من جميع الخلفيات؛ رجال، نساء، طبقات مختلفة.. كانوا جميعا هناك ليشاركوا لأول مرة فى صنع مستقبل حياتهم وبلدهم.. يعبرون عن مشاعرهم تجاه سياسة البلد ويناقشون مستقبله؛ كان الجو ساحرا وأردت أن أتصور كيف اصنع فيلما عن ذلك.. ما كنا نراه كان بداية للديمقراطية. هذا النوع من الحوارات لم يكن يجري علنا على مدار 30 عاما فى ذلك العهد الاستبدادي".

وأوضحت نجيم أنها شاركت فى الثورة منذ بدايتها، ولم تستطع مشاهدة بلدها تكافح من أجل الحرية والكرامة الإنسانية، وتقف مكتوفة الأيدى، لافتة إلى أن جميع شخصيات الفيلم هى شخصيات قابلتها فى الميدان، وقررت توثيق تجربتهم بكل ما فيها من أمل وإصرار وتحدٍّ.

يذكر أن فيلم الميدان هو أول فيلم مصري يصل إلى مسابقة "أوسكار"، وهو من إخراج: جيهان نجيم (مخرج) وبطولة خالد عبدالله، أحمد حسن الزعبى، مجدى عاشور، رامى عصام، عايدة الكاشف، وبيير سيوفى، وقد عُرض لأول مرة فى أكتوبر 2013 فى الولايات المتحدة الأمريكية، ولم يعرض إلى الآن فى مصر، وقد حصل الفيلم على على جائزة أفضل فيلم وثائقى فى مهرجان تورونتو السينمائى، كما حصل على جائزة أفضل فيلم من الرابطة الدولية للأفلام الوثائقية، وتعد هذه هى المرة الأولى التى يصل فيها فيلم وثائقى مصري للمرحلة النهائية فى ترشيحات جوائز الأكاديمية الأميركية للفنون والعلوم السينمائية الأوسكار.

كما حصد الفيلم 3 جوائز إيمى، حيث أعلنت هيئة جوائز إيمى فى 2014 فوز مخرجة الفيلم جيهان نجيم، بجائزة أفضل إخراج، كما حصل على جائزتى أفضل مونتاج وأفضل تصوير سينمائى.

بطاقة الفيلم:
الاسم: الميدان - The Square
تصنيف العمل: فيلم وثائقى
مدة العرض: 95 دقيقة
تاريخ العرض: 25 أكتوبر 2013
الأبطال: خالد عبدالله، أحمد حسن الزعبى، مجدي عاشور، رامى عصام، عايدة الكاشف، بيير سيوفى
إنتاج: ماسينى فرانكلين (منتج منفذ)، كريم عامر (منتج)، فرجينيا سروماي (منتج)، ياسمين كمال، (منتج) وجيهان نجيم (منتج)
تصوير: محمد حمدي، كريسيدا تريو، وجيهان نجيم
إخراج: جيهان نجيم

صورة لمخرجة الفيلم بعد تكريمها في أحد المهرجانات - المصدر: شبكة الانترنت

أخيرا، تتيح مجلة حق ومعرفة نسخة من الفيلم للمشاهدة، نظرا لعدم توفره على منصات العرض أو على موقع "يوتيوب".. ونود الإشارة إلى أن النسخة المتاحة متوسطة الجودة، لكنها تظل أفضل خيار متاح للوصول إلى العمل الممنوع من العرض فى مصر.

للمشاهدة اضغط هنا: فيلم الميدان